جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

رسالة ماجستير بعنوان

أثر النظام الانتخابي الكويتي لعام 2012 على السلوك التصويتي

Impact of the Kuwait's electoral system of 2012 on voting behavior

إعداد الطالب

سيف سالم نهار الذايدي

الرقم الجامعي ١٢٢٠٦٠٠٠٣٢

إشراف

الدكتور هاني أخو ارشيدة

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

الفصل الأول للعام الدراسي

٢٠١٤-٢٠١٥

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

أثر النظام الانتخابي الكويتي لعام ٢٠١٢ على السلوك التصويتي

Impact of the Kuwait's electoral system of 2012 on voting behavior

إعداد الطالب

سيف سالم نـهار الذايدي

إشراف

الدكتور هاني عبد الكريم أخو ارشيدة

أعضاء لجنة المناقشة:

د. هاني عبدالكريم اخوارشيدة/ مشرفاً ورئيساً .....

د. صايـل فـــلاح السرحـــان/عضـــواً .....

د. أميـــــن علـي العـــــزام / عضـــواً .....

أ. د فيصل مطلق الرفـــوع/ عضـــواً .....

قدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في جامعة آل البيت، تخصص علوم سياسية

ونوقشت وأوصي بإيجازتها بتاريخ ٢٠١٤/١١/١٨

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الإهداء

إلى من حمل شعلة النور..... فأضاء بها مشارق الارض ومغاربها

معلم البشرية ومنبع العلم.....خير خلق الله وأعظمهم خُلُقا وخلقا

نبينا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من علموني أن الحياة بذلٌ وعطاء رحمهما الله واسكنهم الجنة والدي ووالدتي .

إلى زوجتي وأبنائي الذين ساروا معي نحو الحلم خطوة بخطوة بذرناه وحصدناه معاً.

إلى إخواني وأخواتي الذين شجعوني وساندوني مع خالص الحب والتقدير .

إلى أصدقائي الذين كانوا أخوتي في نصحهم ودعمهم .

إلى كل من وقف معي ودعمني لمواصلة طلب العلم .

الباحـــــث

سيـــــف سالـــــم الذايدي

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

يطيب لي بعد أن بلغت هذه الرسالة بعون الله نهايتها، أن أتقدم بوافر الشكر والتقدير وكثير العرفان إلى مشرفي الفاضل الدكتور **هاني أخو ارشيدة** لما قدمه من علم نافع لإنجاح عملي، وما أولاه لي من رعاية وتوجيه مستمرّين، فله مني كل التقدير والاحترام.

وأرى لزاما على أن أتوجه بوافر التقدير وعميق الشكر والعرفان إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على ما سيقدّمونه إلى من توجيهٍ وإرشادٍ.

ولايفوتني أن اشكر الأساتذة الأفاضل في معهد بيت الحكمة لما قدموه لي وللطلبة من علم ومعرفة طيلة المرحلة الدراسية .

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من أسدى إلى يد العون، والمساعدة في مسيرتي العلمية لإعداد هذه الرسالة.

الباحث

سيف سالم الذايدي

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
فهرس المحتويات	د
الملخص	ز
المقدمة	١
أولا: أهمية الدراسة	٢
ثانيا: أهداف الدراسة	٣
ثالثا: مشكلة الدراسة وأسئلتها	٣
رابعا: فرضية الدراسة	٤
خامسا: حدود الدراسة	٤
سادسا: المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة	٥
سابعا: منهجية الدراسة	٦
ثامنا: الدراسات السابقة	٧
تاسعا: تقسيم الدراسة	١٢
الفصل الأول : السلوك الانتخابي	١٤
المبحث الأول: مفهوم المشاركة السياسية والانتخابية ومقوماتها	١٤
المطلب الأول: الديمقراطية: مفهومها ومقوماتها	١٤
أولا: مفهوم الديمقراطية	١٤
ثانيا: مقومات الديمقراطية	١٦
المطلب الثاني: المشاركة السياسية: مفهومها، أنواعها ودوافعها	١٨
أولا: مفهوم المشاركة السياسية	١٨
ثانيا: أنواع المشاركة السياسية ودوافعها	٢٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : السلوك الانتخابي ٢٥
المطلب الأول: مفهوم السلوك الانتخابي..... ٢٣
المطلب الثاني: النماذج المفسرة للسلوك الانتخابي ٢٥
المبحث الثـــالث: أنمـــاط السلوك الانتخابي ٢٩
المطلب الأول: التصويت وأنواعه ٢٩
أولا: مفهوم التصويت ٢٩
ثانيا: أنواع التصويت..... ٣٢
المطلب الثاني: الامتناع عن التصويت ٣٦
أولا: أنواع الامتناع عن التصويت ٣٧
ثانيا: أسباب الامتناع عن التصويت ٤١
المبحث الرابع: التجربة السياسية الديمقراطية في الكويت ٤٤
الفصل الثاني : العوامل المؤثرة في السلوك الانتخابي في الكويت ٥٣
المبحث الأول: الـوعي السيـاسي والسلوك الانتخابي ٥٣
المطلب الأول: التنشئة السيـاسيـة ٥٣
أولا: مفهوم التنشئة السياسية ٥٣
ثانيا: مؤسسات التنشئة السياسية: ٥٦
ثالثا: دور التنشئة السياسية في تحديد السلوك : ٦٦
المطلب الثاني: الثقافة السياسية: ٦٨
أولا: مفهوم الثقافة السياسية: ٦٨
ثانيا: دور الثقافة السياسية في تحديد السلوك الانتخابي : ٧١
المطلب الثالث: الحملات الانتخابية: ٧٣
أولا: الحملة الانتخابية امتداد للتسويق السياسي ٧٥
ثانيا: الحملة الانتخابية والدعاية السياسية..... ٧٧
المبحث الثاني: العوامل التنظيمية للبنية الانتخابية ٧٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: النظام الانتخابي ٧٩
أولا: معايير تصميم النظام الانتخابي ٨٠
ثانيا: أنواع النظم الانتخابية ٨٣
المطلب الثاني: التسجيل في القوائم الانتخابية ٨٩
أولا: القوائم الانتخابية ٨٩
ثانيا: تأثير التسجيل في القوائم الانتخابية في السلوك الانتخابي: ٩١
المبحث الثالث: الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسلوك الانتخابي ٩٨
المطلب الأول: الظروف الاجتماعية: ٩٩
المطلب الثاني: الظروف الاقتصادية: ١٠٢
الفصل الثالث : قانون الانتخاب وأثرة على السلوك التصويتي ١٠٨
السلوك الانتخابي الكويتي في التصويت حسب الدوائر الخمس من ٢٠١١-٢٠١٣ ..... ١١٠
الخـاتمـة ١٥٦
النتائج ١٥٧
التوصيات ١٥٨
المصادر والمراجع ١٥٩
الملخص باللغة الإنجليزية ١٧١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملخص باللغة العربية

أثر النظام الانتخابي الكويتي لعام ٢٠١٢ على السلوك التصويتي

إعداد الباحث: سيف سالم الذايدي

إشراف: أ.د. هاني أخو ارشيده

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر النظام الانتخابي الكويتي لعام ٢٠١٢ على السلوك التصويتي، وتتميز هذه الفترة بتطبيق نظام الصوت الواحد، واستخدمت هذه الدراسة منهجين هما: منهج تحليل النظم ومنهج المؤسساتي (القانوني) للتوصل إلى النتائج، واعتمادا على موضوع الدراسة فإنها تقوم على سؤال رئيسي، وهو: هل أثر النظام الانتخابي الكويتي لعام ٢٠١٢ على السلوك التصويتي ؟

وقد بنيت هذه الدراسة على فرضية رئيسية، مفادها: هناك علاقة عكسية بين النظام الانتخابي الكويتي لعام ٢٠١٢ والسلوك التصويتي.

وكانت أبرز النتائج التي تم التوصل إليها أن هناك علاقة عكسية بين النظام الانتخابي والسلوك الانتخابي، وهناك علاقة عكسية بين النظام الانتخابي لعام ٢٠١٢ والتعددية السياسية والمشاركة السياسية.

وبالاعتماد على النتائج التي تم التوصل إليها أوصت الدراسة بما يلي: تطوير نظام انتخابي يتوافق والقيم والمعايير الدولية والديمقراطية من جهة، ويصون حقوق الإنسان الكويتي حسب المعايير العالمية من جهة، ويكفل الخصوصيات من جهة أخرى، ويضمن حرية التعبير، والتحلي بالمرونة في استخدام القوانين الانتخابية من دون أن تؤدي إلى الفوضى والتجاوز. ووضع منظومة قانونية للانتخابات مرنة وواضحة للمرشحين والناخبين والقائمين على العملية الانتخابية، مما يشجع على المشاركة في الانتخابات، وأن يكون لها دور فاعل في الانتخابات.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

المقدمة

يشكل موضوع النظم الانتخابية أهمية بالغة الأثر لأي دولة ، إذ تعد النظم الانتخابية الفاعلة أهم مؤشرات الدولة الديمقراطية؛ ففي النظم الديمقراطية، ليست الانتخابات هدفا في حد ذاتها، وإنما هي إحدى آليات النظام الديمقراطي، التي تستهدف تحقيق مقاصد من بينها التعبير بشكل ملموس عن كون الأمة هي مصدر السلطات، وأنّ اختيار المشرعين والحكومة هو نتاج تفويض شعبي، إذ تخضع النظم الانتخابية في المجتمعات الديمقراطية لنسق من التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأيدلوجية التي ترسم السلوك الانتخابي للمواطنين في هذه المجتمعات، ومن هذه المجتمعات المجتمع الكويتي، فعلى الرغم من أنّ الانتخابات في الكويت لا تجري على أساس القوائم الحزبية، وإنما تخاض فرديا في الغالب، فإنّ الانتخابات بشكل عام تفرز مجلسا نيابيا يعكس بدرجة أو بأخرى التعددية السياسية، وتمثيل مختلف التيارات السياسية في البلاد، وتحرص بعض القوى السياسية على أن يخوض مرشحوها الانتخابات النيابية باسمها.

وقد قلص النظام الكويتي عدد الدوائر الخمس والعشرين الصغيرة، الذي جرت على أساسه الانتخابات في السنوات الماضية، وهذا انعكس على العملية الانتخابية، وقلص إلى حد كبير البعد السياسي في العملية الانتخابية، وعزز في المقابل تأثير عنصر العلاقات الشخصية والاجتماعية العامة للمرشحين الأفراد المستقلين، فخضعت الانتخابات لتأثير الاعتبارات القبلية والطائفية والعائلية، بالإضافة إلى شراء الأصوات وتقديم الخدمات وإنجاز المعاملات.. . مما أدى إلى أن التمثيل السياسي في المجلس النيابي مشوّه، فقد يكون تمثيل تيار سياسي أكثر من حجمه الحقيقي لاعتبارات تتصل بالوضع القبلي أو الطائفي لبعض مرشحي هذا التيار، وفي المقابل فقد يكون هذا التمثيل أقل من الحجم الفعلي لهذا التيار السياسي أو ذاك بسبب ضعف البعد السياسي في العملية الانتخابية في ظل نظام الدوائر الخمس والعشرين ، واعتماد اختيارات الناخبين على الاعتبارات الأخرى. وتشكل الحملات الانتخابية مناسبة هامة أمام القوى والتيارات السياسية للقيام بالتعبئة السياسية في صفوف جمهور الناخبين، ولكسب بعض الأنصار والمؤيدين، وضم بعض الأعضاء الجدد إلى صفوفها، كما أنها تتيح الفرصة أمامها لتدريب بعض عناصرها على العمل السياسي والجماهيري.

وكذلك، فإنّ الحملات الانتخابية تساعد على خلق حالة حراك سياسي في البلاد، وتسهم في زيادة الوعي السياسي والثقافة الدستورية لدى قطاعات واسعة من المواطنين، ولمناقشة القضايا العامة، التي تكون محور الندوات والاجتماعات والبرامج الانتخابية. ويفرض قانون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الانتخاب بعض القيود أمام محاولات التدخل في مسار العملية الانتخابية، ولكن قلما ضبطت وقائع ملموسة وجرى تقديمها إلى القضاء(الديين، ٢٠٠٧، ص٨).

فإن توجه الناخبين لاختيار ممثليهم تحكمها معايير عدة، وعلى رأسها قانون الانتخاب، فطبق قانون الانتخاب ٢٠١٢ بطريقة الصوت الواحد في بعض دول الوطن العربي، وكان له أثر في تفعيل استخدام المال من أجل الرشوة، سواء الناخبين أو المسؤولين عن فرز الأصوات، وكذلك كان له أثر على تفعيل الفرز على أساس العصبية في كثير من الدوائر الانتخابية، على الرغم من أن الانتخابات في المجتمع الديمقراطي هي لبنة الأساس في تعزيز انتماء المواطنين لوطنهم، فهي التي تضمن أن يكون الناخبون مواطنين، فهي تعد مؤشرا على اهتمامهم بالمشاركة السياسية ودليلا على نزاهتها (الزعبي، ٢٠٠٤، ص٧).

لذلك جاءت هذه الدراسة تتناول النظم الانتخابية بشكل عام وقانون الانتخابات الكويتي لعام ٢٠١٢، ومدى تأثيره على السلوك الانتخابي للناخب الكويتي في مجتمع قوامه العشائر، وستحاول هذه الدراسة التعرف على طبيعة العلاقة بين قانون الانتخاب وسلوك الناخب الكويتي وتوجهه لاختيار ممثله في البرلمان.

أولاً: أهمية الدراسة

تشكل دراسة السلوك الانتخابي للناخبين اليوم حقلا معرفيا قائما بحد ذاته في العلوم السياسية، مما يساهم في القدرة على التنبؤ السياسي الدقيق بنتائج الانتخابات انطلاقا من التعرف على عواملها ومحدداتها. ونتيجة لغياب الديمقراطية السياسية في معظم العالم العربي، قد تحسم النتائج وتعرف قبل أن تبدأ وفقا لمنطلق الديمقراطية الشمولية التي تفرض على المواطنين مرشحا واحد للقبيلة أو مرشحين في الانتخابات البرلمانية، لذلك تنبع أهمية هذه الدراسة من ناحيتين، هما:

١- الأهمية العلمية:

تنبع الأهمية العلمية للدراسة من خلال تقديم الفهم الواسع لموضوع النظام الانتخابي بوصفها إحدى آليات المشاركة السياسية، لذلك تسعى الدراسة إلى بيان التشريعات ونظام الانتخاب إضافة إلى توضيح مختلف الاتجاهات النظرية المفسرة للسلوك الانتخابي في ظل النقص في الأدبيات التي تناولت هذا الموضوع، وتطبيق ذلك على المجتمع الكويتي، خاصة وأن هذه الدراسة تركز على فترة زمنية حديثة من (٢٠١٢م-٢٠١٣م) (فترة تطبيق نظام الصوت الواحد). ويمكن تحديد الأهمية العلمية لهذه الدراسة في النقاط التالية:

- دراسة أنماط السلوك الانتخابي خاصة التصويتي منها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ضبط العوامل المؤثرة في السلوك الانتخابي مما يعطي تأصيلا علميا اكبر لهذا الموضوع الحيوي.

٢- الأهمية العملية:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تتناول أثر النظام الانتخابي الكويتي لعام ٢٠١٢ على السلوك التصويتي، حيث إن الكويت خلال هذه الفترة طبقت نظام الصوت الواحد، ومن هنا تكمن أهمية الدراسة في رصد التفاعلات بين العملية الانتخابية في فترة (٢٠١٢-٢١٣م)، وبيان أثر قانون الانتخاب على سلوكيات الناخبين، والوصول إلى أهم الآليات التي تؤثر على مخرجات العملية الانتخابية، كما تنبع الأهمية العملية في إمكانية أن تفيد كل من يهتم بأثر النظام الانتخابي الكويتي لعام ٢٠١٢ على السلوك التصويتي من متخصصين وصناع قرار سواء على مستوى التشريع أم على مستوى التنفيذ.

ثانياً: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى دراسة أثر النظام الانتخابي الكويتي لعام ٢٠١٢ على السلوك التصويتي، وتتميز هذه الفترة بتطبيق نظام الصوت الواحد، وتتمثل أهداف الدراسة بالنقاط التالية:

١. توضيح أنماط السلوك الانتخابي من حيث المفهوم والمحددات والعوامل المؤثرة فيه.
٢. بيان دور نظام الانتخاب في تفعيل التعددية السياسية.
٣. التعرف على النظام الانتخابي الكويتي لعام ٢٠١٢.
٤. الوقوف على أبعاد الثقافة الانتخابية لدى الناخب الكويتي.
٥. بيان العوامل التي منعت من مشاركة الناخب الكويتي وبعض الأحزاب في التصويت.
٦. التطرق إلى العلاقات الارتباطية بين النظام الانتخابي الكويتي لعام ٢٠١٢ وأنماط السلوك التصويتي للناخبين.

ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها

تتمثل مشكلة الدراسة في التعرف على "أثر النظام الانتخابي الكويتي لعام ٢٠١٢ على السلوك التصويتي " إذ إن دولة الكويت تعدُّ البلد الخليجي الأول الذي أسس لحياة برلمانية انتخابية عام ١٩٦٢، وشهد له على مدار سنوات طويلة ماضية أنها كانت من أكثر الدول اهتماما بالديمقراطية والحريات السياسية والإعلامية في الفضاء الخليجي، فأنجزت الكويت في ٢٧ يوليو ٢٠١٣ انتخاباتها البرلمانية السادسة منذ العام ٢٠٠٦، وفي أغسطس شكلت حكومتها الثانية عشرة في غضون سبع سنوات. وكانت تمثل إحدى أكبر الأزمات السياسية التي واجهتها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكويت منذ أستقلالها في العام ١٩٦١، حيث أدت إلى شلل تامٍ في البلاد في أعقاب التعديلات الخلافية التي أدخلها الأمير - الذي يمنحه الدستور صلاحية إصدار مراسيم طوارئ في ظل عدم وجود برلمان منتخب - إلى قانون الانتخابات في أكتوبر ٢٠١٢، واعتماد نظام الصوت الواحد لكل ناخب بدلا من الأربع أصوات. واتجهت الأغلبية من الناخبين في الكويت في ظل قانون الصوت الواحد الذي ظل سببا لفقدان الثقة بالعملية الانتخابية، وأدى كذلك إلى استناد النظام الانتخابي على أسس قد تتعارض مع قناعات الناخب الكويتي في كثير من الأحيان؛ إذ شكل قانون الصوت الواحد صعوبة لدى الناخب في اتخاذ القرار أو اختيار المرشح؛ ما أسهم في زيادة الضغط النفسي وعامل التردد عند الناخبين بشكل أكبر خشية عدم التوفيق في الاختيار الصحيح مما قد يؤدي إلى عدم التصويت أو ترك الاختيار للحظة الأخيرة. ولما للانتخابات من أهمية في تثبيت وترسيخ العملية الديمقراطية، تقودنا إلى البحث والدراسة في مضمونها، لرصد عمليات كثيرة تفاعلت فيها عوامل عدة أنتجت في النهاية سلوكا محددا، فموضوع الدراسة وأهدافها يثيران العديد من التساؤلات تتمثل أهمها في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير النظام الانتخابي الكويتي لعام ٢٠١٢ على السلوك التصويتي ؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

١. كيف يتدخل قانون الانتخاب الكويتي لعام ٢٠١٢ في خلق قيم من شأنها التحكم في بروز نمط أو آخر للسلوك الانتخابي؟
٢. ما دور نظام الانتخاب لعام ٢٠١٢ في تفعيل التعددية السياسية في الكويت؟
٣. ما مدى تأثير قانون الانتخاب لعام ٢٠١٢ على المشاركة السياسية؟

رابعاً: فرضية الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من الفرضية الرئيسية التالية:

هناك علاقة عكسية بين النظام الانتخابي الكويتي لعام ٢٠١٢ والسلوك التصويتي.

ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

- هناك علاقة عكسية بين النظام الانتخابي الكويتي لعام ٢٠١٢ والتعددية السياسية.
- هناك علاقة عكسية بين النظام الانتخابي الكويتي لعام ٢٠١٢ والمشاركة السياسية.

خامساً: حدود الدراسة

شهدت التجربة الديمقراطية الكويتية على مدى الخمسين عاما الماضية تغييرات متعددة لاسيما على مستوى الدوائر الانتخابية التي عايشت تغيرات وتعديلات أساسية منذ العام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٩٦٢ وحتى٢٠١٣، ولكن ركزت هذه الدراسة على الفترة الزمنية (٢٠١٢-٢٠١٣م)، وقد تم اختيار هذه الفترة للاعتبارات التالية:

- تم اختيار بداية فترة الدراسة من عام (٢٠١٢) لأنه العام الذي تم فيه تطبيق نظام الصوت الواحد.
- وتم اختيار نهاية فترة الدراسة لعام (٢٠١٣) لأنه العام الذي تنتهي فيه البيانات والمعلومات والمعطيات الخاصة لهذه الدراسة.

سادساً: المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة

أ- التعريف الاسمي للمفاهيم:

١- **النظام الانتخابي لعام ٢٠١٢**: هو النظام المنبثق عن مجموعة التشريعات والقوانين المعمول بها والتي ينتج عنها انتخاب الجسم السياسي الممثل للشعب في مجلس الأمة (قانون الانتخاب لعام ٢٠١٢).

٢- **المشاركة السياسية**: هي مجموعة النشاطات الجماعية التي يقوم بها المواطنين، وتكون قابلة لأن تعطيهم تأثيرا على سير عمل المنظومة السياسية (برو، ١٩٩٨، ص٣٠١).

٣- **السلوك الانتخابي**: هو وحدة سلوك متسلسل (متعاقب) موجه نحو هدف ينتهي بشكل متكامل لمصلحة حزب أو مرشح ما (الأعرجي، ٢٠١١، ص٥٣٦).

٤- **الناخب الكويتي:** هو كل شخص تتوافر فيه الشروط المذكورة في الدستور أو قانون الانتخاب ليكون مقبولا للاقتراع عند انتخاب هيئة تشريعية تنتخبه (قانون الانتخاب لعام ٢٠١٢).

ب- التعريف الإجرائي للمفاهيم:

١- **النظام الانتخابي لعام ٢٠١٢:** يعرف على أنه ترجمة أصوات الناخبين التي يتم الإدلاء بها في الانتخابات إلى مقاعد البرلمان لتمثلهم.

٢- **المشاركة السياسية:** تعرف على أنه مساهمة المواطنين في صنع السياسات العامة وإدارة شؤون المجتمع.

٣- **السلوك الانتخابي:** يعرف على أنه كل أشكال التصرف أو الأفعال وردود الأفعال التي يظهرها الناخب في موعد انتخابي معين، نتيجة تأثره أو عدم تأثره بمجموعة من العوامل والمتغيرات (النفسية، الاجتماعية، البيئية، السياسية، التنظيمية، الحضارية والاقتصادية...).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- **الناخب الكويتي:** يعرف على أنه كل كويتي عاقل أكمل ٢١ سنة له حق الإدلاء بصوته لاختيار ممثله في البرلمان، وأما المتجنسون الجدد فيشترط مضي عشرون عاماً عليهم للحصول على حق الانتخاب، ويستثنى الشرطة والقوات المسلحة من الانتخاب خوفاً من الانقلابات العسكرية على النظام.

سابعا: منهجية الدراسة

لما كان هدف هذه الدراسة هو دراسة أثر النظام الانتخابي الكويتي لعام ٢٠١٢ على السلوك التصويتي، فإن هذه الدراسة تعتمد على المناهج الآتية:

منهج تحليل النظم لديفيد استون (الحمداني، ٢٠١٢): يعد هذا المنهج من أهم المناهج في دراسة الظواهر السياسية، باعتماده على النظام المفتوح لأي ظاهرة في تعاملها مع متغيرات البيئة المحيطة من خلال المدخلات والمخرجات وعملية التحويل، وسيتم توظيف منهج تحليل النظم لدراسة أثر النظام الانتخابي الكويتي لعام ٢٠١٢ على السلوك التصويتي على النحو الآتي:

- المدخلات: تتضمن النظام الانتخابي ٢٠١٢ والسلوك الانتخابي في الانتخابات النيابية لعام ٢٠١٣.
- عملية التحويل: وتتضمن تفاعل النظام السياسي مع المدخلات، وتحويلها إلى مخرجات.
- المخرجات: وتتضمن أثر النظام الانتخابي الكويتي لعام ٢٠١٢ على السلوك التصويتي، والتي قد يكون فيها الأثر سلبا أو إيجابا، مما يدفع بالنظام السياسي إلى الاستفادة من هذه المخرجات وإعادة تدويرها؛ أي تحويلها مرة أخرى إلى مدخلات من خلال التغذية العكسية، للوصول إلى نتيجة تتمثل بالاستمرار في هذا القانون أو إلغائه أو تعديله.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والرسم التوضيحي للمنهج

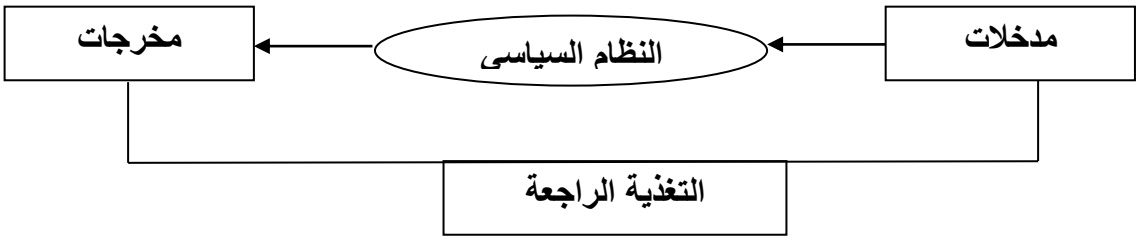

ويتضح أن الدراسة تقوم على اعتبارين، هما:

- أن عملية الانتخابات هي عبارة عن نظام يتضمن مدخلات ومخرجات وتعتمد على التغذية العكسية.
- أن السلوك الانتخابي هو متغير يتواجد ضمن منظومة متكاملة نسقية وديناميكية، يتفاعل مع نظم أخرى اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية.

المنهج المؤسساتي (القانوني): الذي يعتمد على المؤسسة كوحدة تحليل، وانتظام العمليات السياسية ضمن ميكانيزم العمل المؤسسي (شلبي، ١٩٩٧، ص٧١)، وقد تم استخدامه في الدراسة على اعتبار أن الانتخابات تعهد إلى مؤسسة تتكفل بها، في إطار تنظيمي قانوني.

ثامناً: الدراسات السابقة

أمكن الاطلاع على عدد من الدراسات ذات الصلة بالموضوع، وفيما يلي عرض لها:

أولا: الدراسات العربية:

١. دراسة باسل المشاقبة (٢٠١٣) بعنوان: النظام الانتخابي الأردني لعام ٢٠١٢ وأثره على السلوك التصويتي

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على النظام الانتخابي الأردني لعام ٢٠١٢ وأثره على السلوك التصويتي، والتعرف على الأسباب التي أدت إلى تردد الناخب الأردني في التوجه إلى صناديق الاقتراع، واستخدمت هذه الدراسة منهج تخليل النظم والمنهج المؤسسي القانوني للتوصل إلى النتائج. وقد بنيت هذه الدراسة على افتراض رئيسي، وهو هناك علاقة ارتباطية بين النظم الانتخابية والسلوك الانتخابي. وكانت أبرز النتائج التي تم التوصل إليها أن هناك علاقة ارتباطية بين النظم الانتخابية والسلوك الانتخابي، وهناك علاقة عكسية بين النظام الانتخابي لعام ٢٠١٢ والتعددية السياسية، وليس هناك علاقة طردية بين النظام الانتخابي لعام ٢٠١٢ وبين فاعلية التربية المدنية في إطار التنمية السياسية في الأردن. وبالاعتماد على النتائج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي تم التوصل إليها أوصت الدراسة بعدد من التوصيات، فمنها: تطوير قانون الانتخابات ليفرز مجلسا نيابيا فاعلا، بعيدا عن المصلحة الفردية أو الفئوية ومعززا للتعددية السياسية.

٢. دراسة علي أسعد وطفة (٢٠١٢) بعنوان: محددات السلوك الانتخابي النيابي وديناميّاته في دولة الكويت: قراءة سوسيولوجية في آراء طلاب جامعة الكويت

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تقصي أثر مجموعة من العوامل والمتغيرات المجتمعية في سلوك الناخبين في دولة الكويت من وجهة نظر طلاب جامعة الكويت. وقد أجريت الدراسة في الفصل الأول من العام الدراسي ٢٠١٠ على عينة بلغت ٥٩٦ طالبا وطالبة من مختلف الكليات في جامعة الكويت. وقد سحبت هذه العينة بطريقة طبقية عمدية. واعتمدت الدراسة استبانة محكمة تضمنت مجموعة من الأسئلة حول محددات السلوك الانتخابي للكويتيين من وجهة نظر الطلاب. وخرجت الدراسة بنتائج هامة يتمثل أبرزها في التأثير الكبير للعوامل القبلية والطائفية والعشائرية في السلوك الانتخابي للناخبين. وبينت الدراسة ضعف تأثير العوامل الديمقراطية التي تتمثل في القيم الوطنية والبرامج الانتخابية السياسية للمرشحين. وقد بينت الدراسة أيضا أهمية متغير النزاهة الأخلاقية ودورها المؤثر في سلوك الناخبين.وفي النهاية، خرجت الدراسة بتوصيات ومقترحات أهمها العمل على تنمية الوعي السياسي للناخبين الكويتيين، والعمل على إضعاف تأثير العوامل التقليدية القبلية والطائفية لصالح العوامل الديمقراطية والموضوعية.

٣. دراسة عادل عباس (٢٠١٢) بعنوان: واقع النشاط الحزبي في الجزائر وانعكاساته على سلوك الهيئة الناخبة

هدفت الدراسة إلى دراسة واقع النشاط الحزبي في الجزائر وذلك بالنظر إلى الواقع الأزموي الذي تعرفه الأحزاب السياسية الجزائرية والذي يظهر في ثلاثة مستويات؛ فعلى مستوى الوظيفة التشريعية للأحزاب مرده القطيعة بين النواب والمنتخبين وكذلك هيمنة الائتلاف الرئاسي على العمل التشريعي. أما على مستوى القاعدة حيث تكون الأحزاب السياسية أكثر ارتباطا بالجماهير؛ فنلاحظ هوة كبيرة بين الأحزاب الجزائرية من جهة والمواطنين من جهة أخرى، بسبب نشاطها وغياب الجذب والإثارة في خطابها وعروضها الانتخابية، هذا بالإضافة إلى الأزمة داخل هياكل العديد من الأحزاب بسبب سيطرة منطق الزعامة في الترشيح والصدمات الداخلية لقد ساهمت كل هذه المتغيرات في دفع الهيئة الناخبة الجزائرية نحو مقاطعة الانتخابات التشريعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤. دراسة بارة سمير وليمام سالمى (٢٠١١) بعنوان: النماذج الانتخابية: نحو مقاربة ميدانية لتحليل الأنماط الانتخابية في الجزائر

هدفت هذه الورقة دراسة إمكانية تفسير بعض النماذج الانتخابية للأنماط الانتخابية لمجموعة من الطلبة الجزائريين قبل الانتخابات التشريعية 2007 م، من خلال طرح استبيان يتضمن مجموعة من الأسئلة، وحاولت هذه الورقة الإجابة على التساؤل الآتي:

في ظل تعدد النماذج الانتخابية هل يمكن التوصل إلى تفسير واضح وشامل للأنماط الانتخابية للطالب الجزائري ؟ وذلك وفقا للمحاور الآتية:

- لماذا الحديث عن النماذج الانتخابية.
- طرح بعض النماذج الانتخابية.
- تفسير هذه النماذج للأنماط الانتخابية للطالب الجزائري.

وبعد التعرف على أهم النماذج المستعملة في تفسير الأنماط الانتخابية وتفحص دورها في تفسير الأنماط الانتخابية للطلبة الجزائريين خلصت إلى نتائج منها:

- تعدد واختلاف منطلقاتها: فكل نموذج انطلق من منظور معين(البيئي، العقلاني، النفسي،...).
- محدودية وجزئية تفسيرها لأن كل نموذج يركز على عوامل ويهمل أخرى بحكم منظوره.
- خصوصية هذه النماذج التي كانت في الواقع تبحث عن تفسير للأنماط الانتخابية في أماكن معينة، ولذلك لا يمكن نقلها أو تعميمها بشكل مباشر.

٥. دراسة أمينة رأس العين (٢٠٠٣) بعنوان: السلوك الانتخابي والاتصال: دراسة ميدانية وصفية لسلوك عينة من الناخبين في ولاية الجزائر خلال الانتخابات الرئاسية لأفريل ١٩٩٩

هدفت الدراسة إلى توضيح وتحليل عملية التأثير التي تمارسها وسائل الإعلام والاتصال على السلوك الانتخابي، حيث حاولت الإجابة على الإشكالية التالية: ما هي العوامل التي حددت سلوك الناخبين خلال رئاسيات ١٩٩٩؟ وما هي المكانة التي احتلها الاتصال من جملة تلك العوامل؟

وهنا يتضح جليا أن الباحثة ركزت على الاتصال كمتغير فاعل ومحدد للسلوك الانتخابي ويظهر ذلك من خلال متغيرات دراستها وهي: وسائل الإعلام، الاتصال الشخصي، الانتماء الجهوي، الانتماء السياسي، الخصائص الديمغرافية، الأمل في المصلحة، كما تضمنت الدراسة جانبا ميدانيا استخدمت فيه عينة غير منتظمة (Quota) بلغت ٤٠٠ ناخب من الجزائر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العاصمة باستعمال استمارة تضمنت ٦ محاور، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: الاهتمام الضعيف بالسياسة يعكس الوعي السياسي الضعيف لعينة الدراسة، والدور الكبير للانتماء الجهوي في تحديد السلوك الانتخابي، وأن الانتماء السياسي هو محدد ضعيف للسلوك الانتخابي، ووأما تأثير الخصائص الديمغرافية: فالسن هو المحدد الأقوى للسلوك الانتخابي، ثم الجنس وأخيرا المستوى التعليمي، وأنه لا توجد علاقة معينة بين مدى متابعة وسائل الإعلام وبين المشاركة أو المقاطعة الانتخابية، أما الاتصال الشخصي فليس له تأثير كبير.

٦. دراسة ثناء عبد الله (٢٠٠١) بعنوان: انتخابات ٢٠٠٠ ومؤشرات التطور السياسي في مصر

هدفت الدراسة إلى رصد تأثير التغيرات الجوهرية في مصر في خلق واقع جديد للحياة النيابية تتمثل في زيادة الإقبال على التصويت والترشيح وبروز ظاهرة المرشحين المستقلين، وتخلل أيضا تأثير الإشراف القضائي على الانتخابات في ذلك وفي بروز جديد لتوزيع أعمدة المشاركة السياسية داخل المجتمع تتقدم فيها قوى وتتراجع أخرى. إذن فنحن لا ندعي السبق في ولوج موضوع السلوك الانتخابي في خضم هذا الكم المعتبر من الدراسات، ولكن لا تنفي وجود تقاطع بين الدراسات التي أوردتها ودراستنا في بعض المتغيرات مثل التنشئة السياسية في دراستنا والمثل الأبوية في دراسة الأجيال السياسية ودراسة هيلدي .

ثانيا: الدراسات الإنجليزية:

١. دراسة Dorina Bërdufi (2013) بعنوان: زيادة عدد أصوات الأحزاب السياسية الألبانية استنادا إلى السلوك الألباني في التصويت إلى الناخبين

هدفت الدراسة إلى تحليل وجوب عمل الأطراف على زيادة نسبة التصويت لهم ليصبحوا (لاعبين فائزين في المباراة الانتخابية). ومع ذلك، يتم تحقيق ذلك فقط عن طريق دعم المصالح الحقيقية للناخبين ماديا، وبالتالي يتم تطوير الأحزاب اعتمادا على مصالحهم، واعتمادا على أنواع السلوك الانتخابي، مثل المصالح الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والعمر والجنس والمصالح الفردية والجماعية. وما إلى ذلك. ونتيجة لذلك، تعد دراسة ومعرفة ديناميكيات السلوك الانتخابي (السلوك الانتخابي التغيبي والعقلاني والأيديولوجي، والمحايد) خطوة يجب على ممثل (الحزب السياسي) اتخاذها لهذا الغرض.

٢. دراسة Forcinab& Gnaldi & Bracalente (2011) بعنوان: نموذج براون وباين المعدل لنموذج السلوك الانتخابي والمطبق على انتخابات ٢٠٠٩ في إيطاليا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على نموذج براون وباين المعدل لنموذج السلوك الانتخابي والمطبق على انتخابات ٢٠٠٩ في إيطاليا، فعندما يقترب موعد إجراء الانتخابات، قد يتمسك الناخبون بالحزب المفضل لديهم أو يختارون خيارا مختلفا لعدة أسباب؛ وقد تسمح التقديرات الموثقة لكمية التحولات عبر الخيارات المتاحة بالإجابة على عدد من الأسئلة ذات الصلة بالسلوك الانتخابي. وقد وصف الباحثون نسخة من النماذج وفقا لبراون وباين وقد اقترح الباحثون أن النموذج قوم على أساس افتراضات بسيطة، ولكنها واقعية مع تفسير مباشر من حيث السلوك الفردي ويمكن مقارنته جيدا مع نماذج أخرى تم اقتراحها مؤخرا. وقد عملوا على تطبيق النموذج على بلدة إيطالية أجري فيها الانتخابات خلال شهر يونيو ٢٠٠٩ متبوعة بعملية إعادة الانتخاب للترجيح بين المرشحين بعد أسبوعين. وقد وفرت تقديرات التوزيع المشترك للناخبين بين انتخابات البرلمان الأوروبي والانتخابات الأخرى دليلا على وجود أنواع من السلوك الانتخابي والتي تعتبر مختلفة إلى حد كبير، نظرا للسياق المحدد.

٣. دراسة عبد المؤمن مجدوب (٢٠٠٣) بعنوان: تحليل السلوك الانتخابي للشباب الفرنسيين المنحدرين من أصل المهاجرين المغاربة: دراسة حالة مدينة بوبيني "Bobigny"

هدفت الدراسة إلى بيان دور وأهمية هذه الفئة في المجتمع الفرنسي، والتي تمثل فئة معتبرة منه، إذ حسب إحصائيات ١٩٩٠، بلغ عدد السكان الفرنسيين الذين تعود أصولهم للعرق المغربي ٢٠٩.٨٧٠، وأصبح لهم حضور في جميع المجالات في فرنسا (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية...). وقد حاول الباحث دراسة هذه الفئة من خلال الأبعاد التالية: المتغيرات الاجتماعية (الوضعية الاجتماعية، الانتماء الاجتماعي، الانتماءات الثقافية)، والحركية الجماعية عند هذه الفئة، دور الدين، السلوك الانتخابي، وجغرافية المشاركة، الجغرافية الانتخابية، واستخدم أسلوب الدراسة الميدانية باستعمال أسلوب "الكوتا"، وقد اختار الباحث منطقة "بوبيني Bobigny" لاعتبارات عدة منها أنها تتضمن عدد كبير من المغاربة عامة والجزائريين خاصة. وقد خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: تأثر السلوك الانتخابي بالعوامل الاجتماعية، وظهور سلوك انتخابي نوعي للشباب المسحي.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تتميز الدراسة الحالة عن الدراسات السابقة في أنها قد تناولت فترة تاريخية حديثة من تاريخ الكويت الحديث، وهي الفترة الممتدة ما بين العامين (٢٠١٢-٢٠١٣) التي طبق فيها نظام الصوت الواحد، حيث ستبين أثر النظام الانتخابي الكويتي لعام ٢٠١٢ على السلوك التصويتي،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومحاولة التعرف على مدى إسهام النظام الانتخابي بتفعيل التعددية السياسية والمشاركة السياسية، وبيان أهم الانتقادات الموجهة لقانون الانتخاب الكويتي، بينما الدراسات السابقة اهتمت بالسلوك الانتخابي، وبانعكاسات الأحزاب على سلوك الناخبين، ماعدا دراسة المشاقبة (٢٠١٣)، فأنها تلتقي مع الدراسة الحالية، إلا أنها تختلف في الحدود المكانية للدراسة؛ إذ إن دراسة المشاقبة طبقت على الأردن، والدراسة الحالية ستطبق على الكويت، وتختلف أيضا في تقسيم فصول الدراسة.

تاسعاً: تقسيم الدراسة

سوف يتم تقسيم الدراسة على النحو التالي:

الفصل التمهيدي ويتضمن:

المقدمة.

أهمية الدراسة.

أهداف الدراسة.

مشكلة الدراسة وأسئلتها.

فرضية الدراسة.

المجال الزمني للدراسة.

المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة.

حدود الدراسة.

منهجية الدراسة.

الدراسات السابقة.

تقسيم الدراسة.

الفصل الأول: السلوك الانتخابي، ويتضمن ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم المشاركة السياسية والانتخابية ومقوماتها، ويتضمن مطلبين:

المطلب الأول: الديمقراطية: مفهومها ومقوماتها.

المطلب الثاني: المشاركة السياسية: مفهومها، أنواعها ودوافعها.

المبحث الثاني: السلوك الانتخابي، ويتضمن مطلبين:

المطلب الأول: مفهوم السلوك الانتخابي.

المطلب الثاني: النماذج المفسرة للسلوك الانتخابي.

المبحث الثالث: أنماط السلوك الانتخابي، ويتضمن مطلبين:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: التصويت وأنواعه.

المطلب الثاني: الامتناع عن التصويت.

المبحث الرابع: التجربة السياسية الديمقراطية في الكويت

الفصل الثاني: العوامل المؤثرة في السلوك الانتخابي في الكويت، ويتضمن ٣ مباحث:

المبحث الأول: الوعي السياسي والسلوك الانتخابي، ويتضمن ٣ مطالب:

المطلب الأول: التنشئة السياسية.

المطلب الثاني: الثقافة الانتخابية.

المطلب الثالث: الحملات الانتخابية.

المبحث الثاني: العوامل التنظيمية للبنية الانتخابية، ويتضمن مطلبين:

المطلب الأول: النظام الانتخابي.

المطلب الثاني: التسجيل في القوائم الانتخابية.

المبحث الثالث: الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسلوك الانتخابي، ويتضمن مطلبين:

المطلب الأول: الظروف الاجتماعية.

المطلب الثاني: الظروف الاقتصادية.

الفصل الثالث: قانون الانتخاب الكويتي ٢٠١٢ وأثره على السلوك التصويتي، ويتضمن الحديث عن:

نسب التصويت منذ عام ٢٠١١- ٢٠١٣.

الخاتمة

النتائج

التوصيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

السلوك الانتخابي

المبحث الأول: مفهوم المشاركة السياسية والانتخابية ومقوماتها

تعد المشاركة السياسية أساس الممارسة الديمقراطية، وقوامها الأساسي والتعبير العملي الصريح لسيادة قيم الحرية والعدالة والمساواة في المجتمع، وهي مؤشر قوي الدلالة على مدى تطور أو تخلف المجتمع ونظامه السياسي (عبد النور، ٢٠٠٦، ص١٢٠)، على اعتبار أن الديمقراطية تعني حكم الشعب، وفي هذا المقام تكون المشاركة السياسية هي التعبير والتأسيس العملي والفعلي للإطار القانوني، الذي يتيح للمواطن المشاركة في اتخاذ القرار من جهة، واختيار ممثليه من جهة أخرى، بالإضافة إلى الرقابة على السلطة الحاكمة والتأثير عليها، فالديمقراطية تجعل من المشاركة السياسية حقا لكل مواطن، يساهم من خلاله الوصول إلى حكم الأغلبية الذي تستلزمه الديمقراطية (تندر، ١٩٩٣، ص١٠٨، ١٠٩).

المطلب الأول: الديمقراطية: مفهومها ومقوماتها

ويعدّ التحول الديمقراطي عملية اتخاذ قرار يساهم فيه ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة وهي: النظام، والمعارضة الداخلية، والقوى الخارجية، ويحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى وتتحدد النتيجة النهائية وفقا للطرف المتغير في هذا الصراع، وعليه فإن التحول الديمقراطي يقوم على فكرة الانتقال إلى الديمقراطية، من نظم حكم الوصاية – بمختلف أشكالها- حيث يؤسس الحكم على الغلبة، وتكون السيادة لفرد أو لقلة معينة، يغيب الشعب فيها عن السلطة، وهذه الأنواع من نظم الحكم هي التي سادت العالم إلى أن ظهر الحكم الديمقراطي. وعلى الرغم من أن النموذج المثالي لهذه النظم قد يتم الاقتراب منه لفترات قصيرة واستثنائية في عمر الدول والقيادات الكارزماتية، إلا أنها لا تلبث أن تؤسس على حكم الغلبة والعصبية وتمر بدورة "ابن خلدون"، حتى تصل في نهاية الأمر إلى الضعف والعجز والاستبداد، الأمر الذي يسهل لعصبية أخرى طامحة وطامعة أن تتغلب على الأولى وتعيد الكرة (الكواري وآخرون، ٢٠٠٢، ص٢٣). لذلك سيتم دراسة الديمقراطية من حيث: مفهومها ومقوماتها على النحو الآتي:

- مفهوم الديمقراطية

إن مفهوم الديمقراطية "يتسع لكل مذهب يقوم على حكم الشعب لنفسه باختياره الحر لحكامه وخاصة القائمين منهم بالتشريع ثم بمراقبتهم بعد ذلك، أي هي حكم الشعب أو بمعناها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحرفي كمصطلح إغريقي، حكومة الشعب، والتي تعني في العالم المعاصر حكومة أغلبية الشعب كنظام متميز عن نظام الحكم الفردي أو حكومة الأقلية" (عبد الكافي، ٢٠٠٤، ص ٩٧).

ويتضح مما سبق أن نظام حكم الغلبة هو نظام مغلق، بسبب توارث قياداته وتآكل عصبيته وطغيان المصالح الشخصية على المصلحة العامة فيه تدريجيا، وهذا بالضرورة يؤدي إلى الضعف والعجز عن تحقيق المصلحة العامة التي تخضع لتغيرات الأوضاع الداخلية والخارجية، وهذا ما يفسح فرص سيطرة أقلية استراتيجية (عصبية) عليه، يؤول مصيرها بعد تغلبها بفترة إلى ما آلت إليه العصبية السابقة.. وهكذا تستمر الدورة.

ويرى "مونتسكيو" أنه: حيثما يكون الشعب في مجموعة، هو السلطة السيادية العليا فيها، فهذه هي الديمقراطية (عبد الوهاب، ٢٠٠٤، ص ١٥٢). في حين يرى "جان كريستوف روفان" أنها: آلية عجيبة لاحتواء المعارضات وإعادة إدماجها" (حجاج، ٢٠٠٣، ص ١٥٥)، أي أنها تحول إجراءات تنظيم علاقات الأفراد إلى آليات ونظم دستورية حزبية انتخابية ذات مؤسسات.

كما يرى البعض الآخر أن الديمقراطية تعني معاملة الناس جميعا على قدم المساواة، ومبدأ المساواة لا يقتضي فحسب، أن تراعي سياسية الحكومة مصالح الناس على قدم المساواة، بل يجب تأخذ آراءهم أيضا في الحسبان على قدم المساواة (شطناوي، (د.ت)، ص١٣٨).

يُلاحظ أن هذا التعريف ركز على فكرة المساواة التي تعتبر من بين الأهداف التي ترمي الديمقراطية إلى تحقيقها، لكن النقد الأساسي هذا من جهة، ومن جهة ثانية أهمل هذا التعريف كيفية مشاركة الأفراد في الحكم الذي يعتبر من أهم الركائز التي تقوم عليها الديمقراطية، وعليه فإن هذا التعريف غير جامع مانع، وقاصر عن تعريف الديمقراطية.

وتعرف الديمقراطية بأنها: عملية فذة لاتخاذ القرارات الجماعية الملزمة (الكواري وآخرون، ٢٠٠٢، ص١٧). وتعرف أيضا بأنها: أسلوب الحكم ووسيلة للتعامل تقوم على مجموعة من المبادئ ، أساسها احترام إرادة الأكثرية وصيانة الأقلية من خلال مؤسسات تمثيلية دستورية، تدعم الحقوق والحريات والتعبير عن الرأي، وحق الاعتقاد والتنظيم الحزبي والمهني، وحق المشاركة السياسية في إدارة الشؤون العامة وتولي المناصب العامة (قيرة وآخرون، ٢٠٠٢، ص٣٣).

ويرى الباحث أن التعاريف السابقة تركز على اعتبار الديمقراطية مصدرها الشعب كونها تمارس من طرفه في مواجهة الشعب من أجل تحقيق أهداف تعود للشعب ذاته، وتجدر الإشارة إلى أن المقصود هنا بحكم الشعب هو الشعب بالمفهوم السياسي، أي مجموع الأفراد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الذين تتوافر فيهم شروط الناخب؛ أي مجموع الناخبين في الدولة، فهذا الأخير يمارس الحكم من أجل تحقيق أهداف تعود على الشعب بالمفهومين السياسي والاجتماعي.

- **مقومات الديمقراطية**

أن لأي نظام ديمقراطي مرتكزات فكرية ومقومات تنظيمية، يتم بناؤها وتبنيها تدريجيا في الثقافة السياسية، ويتم تصحيح البُنى المجتمعية وفقا لها، والتي يمكن تلخيصها في العناصر التالية (الكواري وآخرون،٢٠٠٢، ص ٢٧-٤٢ ، الهاشمي، ٢٠٠٥، موقع إلكتروني):

١- المواطنة مصدر الحقوق ومناط الواجبات:

إن أي محاولة لعزل مفهوم المواطنة، لا يمكن أن يستساغ إلا لأغراض منهجية بحتة تقتضيها متطلبات الدراسة والتحليل، باعتبار أن هذا الأخير يعد جزأ لا يتجزأ من منظومة الفكر السياسي الحداثي، التي قوامها الديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني والمواطنة، وقد تبلور مفهوم المواطنة في الديمقراطيات الغربية على إثر الأزمات الكبرى التي عاشتها هذه الدول، حينما أدرك الفرد المواطن أن العقد الاجتماعي يجب أن ينفتح كذلك على مجموعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما تبلور في إطار دولة الرعاية، ولذلك فإن مفهوم المواطنة ارتبط بظهور الفرد كذات حقوقية أمام الدولة. وتستلزم الديمقراطية مبدأ المواطنة الكاملة المتساوية لكل من يحمل جنسية الدولة، دون تمييز بسبب العرق أو الدين أو المذهب أو الجنس أو أي تمييز آخر يشكل حاجزا في بناء الديمقراطية، وإذا كان قبول المواطنة المتساوية من حيث المبدأ قد تقدم على المستوى الفكري والنفسي، فإنه لا يزال أمام الدول شوط طويل قبل أن تصل إلى إقرار مبدأ المواطنة المتساوية والعمل بها على أرض الواقع.

٢- الإقرار بأن الشعب هو مصدر السلطات:

يعتبر هذا المرتكز التعبير الحقيقي عن قبول مبدأ المواطنة المتساوية، وينطلق من أنه لا سيادة لفرد ولا قلة على الناس، على اعتبار أن المنطلق الديمقراطي في ذلك ينطلق من كون السلطة تتم ممارستها بإرادة بشرية مهما تم الادعاء بغير ذلك، فمن المؤكد انه لا يوجد اليوم بشر معصوم، ولا يوجد تفويض إلهي ولا طبيعي لبشر على الآخرين، والجدير بالذكر أن إقرار مبدأ الشعب مصدر السلطات لا يقتضي بالضرورة أن يكون البرلمان صاحب السيادة المطلقة في التشريع.

٣- الاحتكام إلى شرعية دستور ديمقراطي:

يستوجب النظام الديمقراطي وجود دستور يمثل الحد الفاصل بين نظام الحكم الديمقراطي وغيره من نظم الحكم الأخرى، فالديمقراطية المعاصرة ممارسة تجري وفق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شرعية دستور يرتكز على المبادئ العامة، ويجب أن يؤسس الدستور الديمقراطي على خمسة مبادئ وهي: لا سيادة لفرد ولا قلة على الشعب، وسيطرة أحكام القانون والمساواة أمام مبادئه، وعدم الجمع بين السلطات، وضمان الحقوق والحريات العامة دستوريا وقانونيا وقضائيا، والتداول على السلطة سلميا.

٤- امتلاك مصادر ووسائل المشاركة الفعالة:

ويتمثل في امتلاك المواطنين أفرادا وجماعات الحد الأدنى من مصادر الاستقلال الاقتصادي والتصرف الاجتماعي والفعل السياسي، من خلال تأمين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب الحقوق السياسية، بواسطة ممارسة حرية التعبير والتنظيم على أرض الواقع، والتي تتطلب بدورها بناء مجتمع مدني وتنميته، تعبيرا عن نمو القدرة على تنظيم الأفراد والجماعات لأنفسهم.

٥- تحويل الديمقراطية إلى قيمة اجتماعية ومعيار أخلاقي:

وهذا يتعلق بالبنية التحتية والإطار الثقافي والاجتماعي لممارسة الديمقراطية التي تعد مسألة نسبية، واقترابها من مُثلها العليا أو ابتعادها عنها قضية أبدية، والنظام الديمقراطي يتم في إطار حضارات ذات نظم قيمية مختلفة، كما يتم نقله أو الدفع به، وهنا يجب أن نتوقع نقله بقيمه التي ترسخت في المجتمعات الأصلية، أو أن ينتقل الوازع الأخلاقي والسلوك الثقافي الذي ترسخ في تلك المجتمعات. وإن النظام الديمقراطي يحتاج لجهد إضافي من الحضارات خارج الحضارة الغربية، ويتطلب ذلك مراجعة لنظام القيم، وتمييز ما هو ثابت بالضرورة، ولا يمكن مقاربته في ضوء المصالح الخاصة.

وحدد "روبرت دال Rebert.A. Dal" مميزات الديمقراطية ، وهي:

١. الديمقراطية تساعد على تجنب الحكم القاسي من الحاكم الفرد.
٢. تضمن لمواطنيها عدد من الحقوق الأساسية لا تقدمها النظم غير الديمقراطية.
٣. تضمن لمواطنيها مدى واسعا للحرية الشخصية أكثر من أي بديل محتمل لها.
٤. تساعد الناس على حماية مصالحهم الشخصية الأساسية.
٥. الحكومة الديمقراطية هي وحدها التي تعمل على إتاحة الفرصة القصوى للأشخاص لممارسة حرية تحقيق الذات، أي أن يعيشوا في ظل قوانين من اختيارهم.
٦. إن الحكومة الديمقراطية هي وحدها التي تستطيع أن تقدم أكبر فرصة لممارسة المسئولية الأخلاقية.
٧. تستطيع الديمقراطية أن تعزز التنمية البشرية بشكل أكمل من أي بديل محتمل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٨. الحكومة الديمقراطية تشجع على درجة عالية نسبيا من المساواة السياسية.

٩. الديمقراطيات النيابية الحديثة لا تخوض حروبا فيما بينها.

١٠. الدول ذات الحكومات الديمقراطية تتجه إلى أن تكون أكثر رخاء من الدول غير الديمقراطية (دال، ٢٠٠٠، ص ٤٧-٥٧).

ويرى الباحث أن ضبط مزايا للنظام الديمقراطي مسألة تخضع للتجربة الواقعية، فالحكومة الديمقراطية لا يمكن أن تضمن لمواطنيها السعادة والإنصاف في كل الحالات؛ لأن الوصول إلى هذه الغايات يفوق طاقة أي حكومة بما فيها الحكومة الديمقراطية، والأكثر من هذا فعند الممارسة لم تستطع الديمقراطية دائما الوصول إلى مُثلها، وهذا يجعل الديمقراطية الحديثة الآن تعاني العديد من أوجه النقص، خاصة في ظل الاستجابة لمقتضيات العولمة.

المطلب الثاني: المشاركة السياسية: مفهومها، أنواعها ودوافعها

ولهذا يكمن اعتبار المشاركة هي تلك الجهود الشعبية التطوعية المنظمة التي تتصل بعمليات اختيار القيادات السياسية، ووضع السياسات والخطط، وتنفيذ البرامج والمشروعات، سواء على المستوى الخدماتي أو على المستوى الإنتاجي، وذلك على المستوى المحلي أو المستوى القومي (الوطني) (بيومي، ٢٠٠٤، ص ٨٠)؛ فإن المشاركة السياسية هي عملية يقوم من خلالها الفرد أو الجماعة بالإسهام الحر والواعي والمنظم في صياغة نمط الحياة السياسية للمجتمع(ربيع، ٢٠٠١، ص١٦٥).

والمشاركة السياسية بهذا المفهوم تعني مساهمة المواطنين ودورهم في إطار النظام السياسي بقصد التأثير في عملية صنع القرار الرسمي الحكومي، بغية التأثير في انتقاء السياسة العامة، وإدارة الشؤون العامة، واختيار القادة السياسيين على المستويين المحلي والوطني، وقد تكون مؤيدة أو معارضة، هدفها تغيير مخرجات النظام السياسي بالصورة التي تلبي مطالب الأفراد والجماعات الذين يقومون بها (الفريجات، ٢٠٠٣، ص ٣٩).لذلك سيتم دراسة المشاركة السياسية من حيث: مفهومها وأنواعها ودوافعها على النحو الآتي:

- مفهوم المشاركة السياسية

تعرّف المشاركة السياسية أيضا بأنها "درجة اهتمام المواطن بأمور السياسة وصنع القرار السياسي، فكلما زادت المشاركة السياسية من جانب المواطنين، كلما زادت قوة القرار السياسي، وأبسط صور المشاركة السياسية هو التصويت، أي ممارسة الحق في إبداء الرأي في الانتخابات"(عبد الوهاب، ١٩٩٩، ص ١١٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى العموم، فإن المشاركة السياسية في علم السياسة وبمعناها الواسع تتعلق بإعطاء الحق الديمقراطي الدستوري لكافة أفراد المجتمع، البالغين العاقلين في الاشتراك بصورة منظمة في صنع القرارات السياسية، فهي الممارسة الفعلية والعملية لهذا الحق وبعيدا عن عوامل الضغط والإكراه والإلزام، بل من الضروري أن تظل في إطار ديمقراطي، يتسق معه إطار الشعور بالمسؤولية الاجتماعية وفي إطار الشعور بجملة من الحريات كحرية التفكير وحرية العمل(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٢، ص ١٤-١٥).

أما المشاركة السياسية من وجهة نظر علم الاجتماع، فهي سلوك اجتماعي يكتسب بناء محددا متباين المظاهر، يعتمد على جهود تطوعية ونشاطات إرادية يقوم بها أفراد المجتمع، بغية تحقيق أهداف عامة مشروعة (بيومي، ٢٠٠٤، ص ٨١-٨٢).

ويرى "ميرون فينر M.Weiner" أنها تتمثل في أي فعل تطوعي (Volunatary action) موفق أو فاشل، منظم أو غير منظم، مؤقت أو مستمر، مشروع أو غير مشروع، يبغي التأثير في اختيار السياسة العامة أو اختيار القادة السياسيين في أي مستوى من مستويات الحكم المحلية أو القومية (الزيات، ٢٠٠٢، ص ٨٦). في حين يربطها "صامويل هينتجتون S.Huntinagton" بالتأثير في صنع القرار، أي هي ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء أكان هذا النشاط فرديا أو جماعيا، منظما أو عفويا، متواصلا أو منقطعا، سلميا أو عنيفا، شرعيا أو غير شرعي، فعالا أو غير فعال(عامر، ٢٠٠٣، ص١٤).

كما أوضح "جيرنت بيري Grraint Perry" أن المشاركة السياسية هي الاشتراك بنصيب في بعض الأعمال والأفعال السياسية، مع توقع المشارك أنه قادر على التأثير في القرار(فهمي، ٢٠٠٤ ص ٧٠).

أما "فليب برو" فقد اعتبر المشاركة السياسية بأنها مجموع النشاطات الجماعية التي يقوم بها الحكام، وتكون قابلة بان تعطيهم تأثيرا على سير عمل منظومة السياسية، ويقترن هذا المعيار بالنظم الديمقراطية التي يعتبر فيها مفهوم المواطنة قيمة أساسية (برو، ١٩٩٨، ص ٣٠١).

في حين يعرفها "مصطفى كمال السيد" على أنها أي نمط من السلوك الفردي أو الجماعي، الذي يستهدف التأثير على عملية صنع القرار داخل المؤسسات العامة، سواء كان هذا السلوك قانونيا مشروعا، أم غير قانوني، وسواء كان سلوك سلمي أو يستخدم القوة، أي أكان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النظام السياسي الذي يتم إتباع هذا السلوك داخله نظاما سلطويا أو ديمقراطيا (البرعي وآخرون، ١٩٩٨، ص ٥٠).

ومن أبرز التعريفات التي قدمت للمشاركة السياسية، أنها مجموع التصرفات الإرادية التي تستهدف التأثير على عملية صنع السياسات العامة وإدارة شؤون المجتمع، وكذا تلك التي يتم من خلالها اختيار القيادات السياسية على كافة المستويات الحكومية من قومية ومحلية، وذلك بغض النظر عما إذا كانت هذه التصرفات منظمة وغير منظمة، مؤقتة أو مستمرة، مشروعة أو غير مشروعة، وسواء نجحت في بلوغ غاياتها أو لم تنجح (وهبان، ٢٠٠٤، ص٣٩).

فأن المشاركة السياسية تعني في أوسع معانيها حق المواطن في أن يؤدي دورا معينا في عملية صنع القرارات السياسية، لكنها في أضيق معانيها تعني حق ذلك المواطن في أن يراقب هذه القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من جانب الحاكم؛ فإن المشاركة السياسية هي العملية التي من خلالها يلعب الفرد في إدارة وتوجيه العملية السياسية بشكل يتفق مع أهداف ومصالح مجتمعه، ويعبر عن أرائه واتجاهاته التي كونها عبر أساليب التنشئة الاجتماعية والسياسية التي خضع لها داخل المؤسسات الاجتماعية المتعددة (موهوب، ٢٠١٠، ص١٠٣).

وبناء على ما سبق من تعاريف للمشاركة السياسة، يرى الباحث أنه يمكن تحديد خصائص للمشاركة السياسية، وهي:

١. هي نشاط أو عمل سياسي بهدف اختيار الحكام والقادة السياسيين الذين يمثلون شرائح الشعب الذي انتخبهم أو بهدف إدارة الشؤون العامة.
٢. تسعى إلى إدماج المواطن في عملية صنع القرار بشكل مباشر أو بأسلوب غير مباشر من خلال التأثير على الحكام والضغط عليهم، ومن ثم التأثير على قراراتهم.
٣. تعد المشاركة السياسية عمل إرادي وطوعي، يقوم به المواطن بشكل جماعي أو فردي، وقد يكون منظم وغير منظم.

- **أنواع المشاركة السياسية ودوافعها:**

تنقسم أنواع المشاركة السياسية إلى قسمين، هما:

١. المشاركة الاعتيادية أو الاتفاقية المألوفة:

ذات الصيغة الشرعية القانونية، وتضم التصويت، الأحزاب، المشاركة في الحملات.

٢. المشاركة غير الاعتيادية:

وتشمل الحركات في صورها المختلفة الثورية، وهي أشكال تؤثر على الفرد والمجموعات ومستويات التنظيم، إما بتدعيم الأوضاع الراهنة، أو بإذكاء التغيير وتشجيعه على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مستوى النظام السياسي، أو إعاقة هذا التغيير(فؤاد ، ١٩٩٥، ص ٨٤). وبما أن المواطن عادة يشارك في العمل السياسي بنسب مختلفة، بناء على تحكم اهتماماته في توجيه سلوكه بالدرجة الأولى، إضافة إلى المناخ السياسي فكريا وماديا واجتماعيا، الذي يسود المجتمع، فإنه يسعى إلى المشاركة في مختلف الميادين والمجالات السياسية، انطلاقا لأكثر من دافع والتي تتراوح بين مصالحه الشخصية أو مصالح الطبقة التي ينحدر منها أو الجماعة التي ينتمي إليها وبين التزامه السياسي تجاه المجتمع ككل، تنبثق هذه الدوافع بوجه عام من واقع البيئة الاجتماعية والسياسية التي يعيش فيها المواطن ويتعامل معها، أو من خلال احتكاكه المباشر بالعالم الخارجي فضلا عن تأثير وسائل الاتصال وما تبثه من رسائل ويمكن تقسيم الدوافع إلى نوعين (عمارة، ٢٠٠٣، ص ٢٦٤-٢٦٥):

١. الدوافع العامة:

وهي تلك المتمثلة في الشعور بوجوب وإلزامية المشاركة من كل مواطن تجاه مجتمعه بفعالية وحب العمل العام، والرغبة في مشاركة الآخرين في تطوير المجتمع وتحسين مستويات الخدمة فيه والرغبة في لعب دور محوري ومؤثر في أنشطته المختلفة بالشكل الذي يؤثر على حاضر أفراده ومستقبلهم، ويشعرهم بأهمية دورهم وانعكاسه على مسيرة التنمية لديهم، وكذلك الرغبة في تقوية الروابط بين مختلف فئات المجتمع وجماعاته بغية تحقيق نوع من التكامل والتفاعل بين هذه الفئات كما يعتبر من أهم الدوافع مدى الأعباء الملقاة على كاهل الحكومة للوصول إلى الأهداف المطلوب تحقيقها، ومدى الرضا عن السياسات العامة الحكومية، وعوامل التنشئة الاجتماعية والسياسية، والثقافة السياسية، والإدراك الواعي التي تكسب المواطن دافعية نحو المشاركة السياسية، وكذلك وجود الضمانات القانونية والدستورية التي تضمن وتشجع المواطنين على المشاركة السياسية.

٢. الدوافع الخاصة:

وأهم هذه الدوافع تتمثل في كون الفرد دائما يتطلع للمشاركة في صنع السياسات واتخاذ القرارات التي تقررها الحكومة لمعالجة المشكلات المجتمعية هذا من ناحية، وسعيه كذلك إلى تحقيق مكانة متميزة في المجتمع واكتساب الشهرة، وتحقيق مصالح شخصية كالسيطرة والتمتع بالنفوذ والهيمنة من ناحية أخرى. لكن ما هو سائد على أرض الواقع وما تثبته التجربة الفعلية خاصة في النظم السياسية للدول النامية والعربية منها أن الدوافع الخاصة للأفراد تطغى على الدوافع العامة، ذلك أن السياسة صارت ميدان لكسب المصالح وتحقيق الذات والمكانة بين أفراد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجتمع أكثر من السعي لتحقيق الصالح العام وإن وُجدت مآرب لتحقيق المنفعة والمصلحة العامة فهي قليلة.

ويشير إبراهيم إبراشي (١٩٩٨، ص٢٤٨-٢٤٩) إلى أن أهم العوامل التي تدفع الفرد إلى المشاركة السياسية تتلخص في ما يلي:

١. الدوافع النفسية.
٢. أن المشاركة تكون كتعبير عن وعي سياسي ومسؤولية وطنية.
٣. أن المشاركة تكون أداة للتعبير عن مطالب الجماهير.
٤. أن المشاركة تكون بدوافع دينية أو عرفية.
٥. أن المشاركة تكون خوفا من السلطة.
٦. أن المشاركة تكون طلبا لمنصب أو لموقع وظيفي أفضل.
٧. أن المشاركة تكون سياسة دفاعية ضد خطر متوقع.
٨. أن المشاركة تكون مظهر من مظاهر التضامن العائلي أو القبلي.

ويرى الباحث أن أهم الدوافع للمشاركة السياسية هي:

١. إحساس الفرد بالولاء والانتماء لوطنه.
٢. الخصائص الاجتماعية كالمكانة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدين.
٣. الحياة السياسية، وحرية المواطن في العمل السياسي.
٤. الأحزاب السياسية.
٥. النشاط الانتخابي: التصويت، العمل في الحملات الانتخابية، السعي لإقناع الآخرين للتصويت لحزب ما أو جماعة أو مرشح معين.

إذ يعد السلوك الانتخابي من مظاهر السلوك السياسي، وتطبيقا للمشاركة السياسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : السلوك الانتخابي

تنبع أهمية دراسة السلوك الانتخابي والأدوار السياسية الفاعلة فيه، من كونه سلوكا جماعيا إحصائيا، يتيح للمرء من خلال تحليله معرفة أسس الناخبين لمختلف الأحزاب، ومستوى انتشار هذه الأحزاب داخل المجموعات الإحصائية المختلفة (الكواري وآخرون، ٢٠٠٠، ص ١٧٩-١٨٠)، ولذلك تمت بحوث السلوك الانتخابي باستخدام دراسات الرأي العام، جنبا إلى جنب مع تحليل عملية الانتخابات، من أجل فهم الأسس التي بنى عليها إدلاء المواطنين بأصواتهم. لذلك سيتم دراسة السلوك السياسي من حيث: مفهوم السلوك الانتخابي والنماذج المفسرة له وأنماطه.

المطلب الأول: مفهوم السلوك الانتخابي

سيعرض هذا المطلب السلوك السياسي من حيث مفهومه السياسي، لأنه من مبادئ الديمقراطية.

- **مفهوم السلوك الانتخابي**

لقد أصبح هناك علما يسمى بـ: علم السلوك الانتخابي، هو علم دراسة الانتخابات وأنماط التصويت، والسلوك الانتخابي، وكذلك التنبؤ بالنتائج المتعلقة به، ويمكن اعتبار هذا الميدان فرعا متخصصا في علم الاجتماع، خاصة في ظل انتشار استطلاعات الرأي المنتظمة (الدورية) حول نوايا التصويت لدى الناخبين، والمسوح الضخمة التي تجرى في أعقاب الانتخابات، وسهولة الاطلاع على إحصاءات التعداد السكاني، وتدقيق أساليب وعمليات تحليل البيانات وبرامج بناء النموذج (بن عسكر، ٢٠٠٤، موقع إلكتروني). ويدرس هذا العلم عملية التصويت والاتجاهات المختلفة أثناءها، وهنا يمكن اعتبار السلوك الانتخابي وسيلة لتطوير الإنفاق العام والحفاظ عليه بين المجتمعات الديمقراطية (عبد الكافي، ٢٠٠٤، ص ١٠٧).

وانطلاقا من كل التعاريف السابقة يمكن القول أن السلوك الانتخابي هو كل أشكال التصرف أو الأفعال وردود الأفعال التي يظهرها المواطن في موعد انتخابي معين، نتيجة تأثره أو عدم تأثره بمجموعة من العوامل والمتغيرات (النفسية، الاجتماعية، البيئية، السياسية، التنظيمية، الحضارية والاقتصادية...). لهذا، فإن السلوك الانتخابي له العديد من الدلالات: فمن الناحية السياسية هو سلوك لإظهار الولاء للنظام السياسي بمنحه الشرعية للحكام أو برفضه لنظام حكم معين، كما أنه دليل على إدارة السلم والابتعاد عن العنف، وهو سعي للوصول إلى درجة المواطن الصالح، الذي يحرص على ممارسة حقوقه وأداء واجباته في الوقت نفسه، إلا أنه من الناحية النفسية، فهو يهدف إلى إشباع الحاجة الطبيعية للناخب عبر البحث عن الأمن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والاستقرار، وما التصويت إلا وسيلة لتحريره من قلق كامن في نفسه والتخلص منه، من خلال دور نشيط وفعال يقوم به عوضا عن الاستسلام السلبي للأوضاع، أو الخوف من المستقبل، خاصة في حالة عدم الاستقرار السياسي، أما من الناحية الاجتماعية، فهو إثبات وتأكيد على انتماء الناخب لوحدة اجتماعية معينة يتأثر بها، ويؤثر فيها، فالإنسان بطبعه حيوان اجتماعي، كما أنه ومن الناحية العقلانية يعبر عن سلوك يهدف إلى تحقيق المصلحة سواء كانت شخصية أو جماعية أو حتى عامة، وذلك من خلال حسابات عقلية تقارن فيها المنافع مع الحاجات المادية والمعنوية (رأس العين، ٢٠٠٣، ص ١٨-١٩).

ومن أجل تفعيل هذه الحرية وجعلها امراً ملزماً وواقعاً حياً فَعَالاً، يجب توفير السبل والأليات، أي أن الممارسة السياسية تحتاج الى تنظيمات سياسية مهنية تعمل من اجل توعية المواطنين سياسيا لغرض تأهيلهم للمشاركة السياسية ، ومن باب ارتباط الحرية بالحق ، فإن المشاركة السياسية يمكن ان يكون لها وجهان: **"الأول**: المشاركة التقليدية والمعروفة بالمشاركة في عملية الانتخابات وكل ما ينطوي تحت مفهومها من مشاركة في النقاشات الدائرة حول الانتخابات والاجتماعات المتعلقة بها. **الثاني**: ويتمثل في المشاركة غير التقليدية والمقصود بها حق المواطن في ممارسة كل النشاطات الشرعية التي يمكن ان يلجئ اليها الفرد او مع المجموعة للتعبير عن رأيها كالتظاهر واحتلال مواقع معينة والإضراب ، ويكون الغرض من هذا التصرف الضغط على السلطات السياسية لتحقيق المطالب ينظر اليها الفرد والمجموعة بأنها حيوية لوجودها " (العزي، ٢٠١٠، ص١٤٦).

وإن المشاركة السياسية وعلى الرغم من كونها حقاً شرعياً فهي ايضاً قوة ومساندة لشرعنة الحكومة المنتخبة بمعنى أنه من دون المشاركة السياسية للمواطنين لا يمكن ان نعترف بشرعية الحكومة، هذا في الدول المتقدمة ديمقراطياً، وليس في الدول المستبدة الديكتاتورية، لأن ارتباط المشاركة هو ارتباط حياتي؛ أي إذا تم إلغاء أحدهما فلا يبقى أهمية للآخر ويصبح في عداد الموتى . ويخرج الامر من أساسياته ومفهومه المعروف وهو الديمقراطية هو حكم الشعب لنفسه.

وعليه، فالسلوك الانتخابي هو: "تعبير وتمثيل حي للمشاركة السياسية وتتوفر فيه صفة الجماعة لأنه سلوك جماعي إحصائي"(العزي، ٢٠١٠، ص١٥٨) . حيث يمكن للمرء من خلال تحليله أن يتعرف على أسس الناخبين لمختلف الأحزاب وانتشار هذه الاحزاب داخل هذه المجموعات الاحصائية المختلفة، ومن ثم يمكننا ان نفهم الصراع القائم بين هذه المجموعات ودوافعها في هذه المشاركة لهذا السبب، فالانتخابات تعتبر حسب ريشارد روز (ظاهرة متعددة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجوانب وبعبارة اخرى فهي معقده اكثر مما هي مجرد تعد تمثيلاً لاختيارات الفرد المفضلة للأحزاب، وهي تعكس جملة من التأثيرات الكبيرة الممارسة على الفرد)، وإذا امكن التعرف على طبيعة هذه التأثيرات فسوف يفهم طبيعة الخريطة السياسية داخل المجتمع وقواعد اللعبة السياسية، وكما "يقول كل من جان ماري كوتري وكلود يري، إن النظام الانتخابي يحدد نظام الأحزاب السياسية والذي بدوره يقولب طبيعة النظام القائم" (العزي، ٢٠١٠، ص١٧٣).

وإن هذا السلوك هو عرضة للتقلب والتغير نتيجة نزوع الناخب إلى تغيير الولاء في الانتخابات على نحو متكرر، على أن هذا المفهوم يمكن أن يكون نسبيا لأن تغيير الجهة التي يتم التصويت لصالحها كان موجودا دائما، وقد زاد شيوع هذا المصطلح نتيجة زيادة تقلب سلوك الناخبين في أوروبا من ستينات القرن العشرين (بيلي، ٢٠٠٤ ص ٤٩٥)، إن هذا التغير يثبت أن هناك مجموعة من العوامل التي تتحكم فيه، على اعتبار أنه ليس بالعشوائي، أي أن تقلبه يعني أن هناك تغير في منظومة القناعات والمدركات والقيم، زيادة على تغير التوجهات والطموحات والمطالب، كما يعني ظهور اتجاه آخر جديد يتوافق أكثر مع مصالح الناخبين، وقد يأخذ هذا التغيير الاتجاه السلبي، بالتحول من ناخب مصوت إلى ممتنع عن التصويت، أو العكس وكل ذلك متوقف على تأثره بالعوامل الفاعلة في الساحة السياسية، وشخصية الناخب وظروفه الاجتماعية والاقتصادية.

المطلب الثاني: النماذج المفسرة للسلوك الانتخابي

أشار كل من كيم سمير (٢٠١٠، ص٢٧-٣٥) وباره سمير (٢٠٠٧، ص٥٤-٧٠) إلى أهم النماذج التي تفسر السلوك الانتخابي، وهي:

١. النموذج البيئي:

يقوم هذا النموذج بدراسة العلاقات التفاعلية والترابطية بين المحيط البيئي بكل أجزائه والسلوكيات الاجتماعية والسياسية للمواطنين، استنادا إلى الحصيلة المعرفية التي يوفرها المحيط، سواء من جانب مادي أو معنوي (الكيلاني وآخرون، ١٩٩٥، ٣/٦٣٠-٦٣١). ويمثل هذا النموذج المفكر "سيغفريد" الذي يرى بأن النموذج الجغرافي الإنساني يمكن من خلاله الحصول والتوصل إلى جذور السلوك الانتخابي للمواطن، وانتمائه إلى التجمعات الانتخابية والأبنية الاجتماعية والوحدة الإقليمية، فقد أوضح عدة علاقات ترابطية بين المزاج السياسي والجغرافية الإنسانية، والتي تؤثر بطبيعة الحال على نوع السلوك الانتخابي. وينقسم التفسير البيئي إلى التفسير الجغرافي والتفسير التاريخي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ. التفسير الجغرافي:

يقوم على إنشاء علاقات ترابطية بين المعطيات الانتخابية مع متغيرات الوضع أين يظهر السلوك، كما يضع بوضوح وجود (معاهدة) ترابط بين الهيئة الانتخابية، ونسبة العمال في مختلف المناطق الإدارية، ولهذا فإن عملية التفسير ترتبط بمكان الإقامة والتضاريس والجيولوجيا التي يتميز بها المكان، ومن خلال هذا النموذج يتضح تأثير طبيعة تقسيم الدوائر الانتخابية على السلوك الانتخابي. ويتبين انطلاقا من هذا النموذج أن السلوك الانتخابي يختلف حسب جغرافية المنطقة، فسكان الجبال يختلف عن سلوك سكان الهضاب وسكان السهول.

ب. التفسير التاريخي:

يقوم هذا النموذج بدراسة الانتخابات عن طريق تطورها التاريخي، سواء من حيث التنظيم أو العملية أو النتائج أو السلوكيات؛ فاهتم بالاختلافات التي تحدث في كل عملية انتخابية، وبالتالي إن التحليل التاريخي يسمح بالمقارنة بين مجمل السلوكيات التي تشهدها العمليات الانتخابية، وهي عملية توضح أهم المتغيرات المؤثرة في السلوك الانتخابي، عبر محطات انتخابية مختلفة (القصبي، ٢٠٠٤، ٦٢٢/١).

٢. نماذج تفسير السلوك الانتخابي الاجتماعية والنفسية:

أ. نموذج التفسير الاجتماعي والاقتصادي:

ظهر هذا النموذج في سنوات الأربعينات، على يد المفكر "بول لزارفلد Paul Lazarfeld"، الذي رأى بأن كل حزب يمثل من خلال طبقة أو مجموعة اجتماعية معينة، والتصويت هنا محدد بالوضع الاجتماعي للناخب، وكذلك دينه ومكان سكنه، وبالتالي يعطي إشارة لاستعداد سياسي لدى الناخب يمكن توقعه. ولذلك يعتبر الجماعات التي ينتمي إليها المواطن الناخب، عاملا حاسما في تحديد سلوكه الانتخابي، إلا أن هذا التأثير، ليس أكيدا وقطعيا، لأن المتغيرات الاجتماعية العامة لا تقدم سوى احتمالات قوية نسبيا للانتخاب لصالح جهة أو أخرى، كما أن هذا النموذج لا يستخدم السببية، ويكتفي بتوضيح وتبيان العلاقة بين الخصائص الاجتماعية والسلوك الانتخابي من دون تحليل وإثبات. أما عن أهم متغيرات هذا النموذج فهي متنوعة، فمنها ما هو سوسيوديمغرافي كالجنس والسن والإقامة والكثافة السكانية، والتي يتأثر بها السلوك الانتخابي، إذ تختلف اتجاهات الرجال عن اتجاهات النساء مثلا، وكذلك نسبة المشاركة لكليهما، كما تختلف ميولات الشباب عن ميولات الشيوخ، والأمر نفسه بين سكان المدن وسكان الأرياف. كما أن هناك متغيرات سوسيواقتصادية، تتعلق بإشكالية العمل والانتماءات المهنية ومستوى الأجور في حين تركز المتغيرات السوسيوثقافية على مستوى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التعليم، والانتماءات الطائفية والعرقية والولاءات الدينية إضافة إلى شبكة العلاقات التفاعلية الاجتماعية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأنواع المختلفة من الانتماءات الاجتماعية، وإن كانت تعتبر عناصر مرضية نسبيا لتفسير السلوك الانتخابي، فإن الطريقة التي تفسر بها تختلف من مجتمع لآخر بحسب التقسيمات الاجتماعية السائدة فيه، اجتماعيا وسياسيا وثقافيا ودينيا واقتصاديا ومهنيا، بالإضافة إلى الثقافة السياسية، والقيم والمعايير السائدة في المجتمع (رأس العين، ٢٠٠٣، ص ٣٨).

ب. نموذج النفسي في تفسير السلوك الانتخابي:

برز هذا النموذج على يد "بول لزرفلد Paul Lazarfeld" وزملاءه في تفسير السلوك الانتخابي، محاولين الإجابة على سؤال مركزي كان محور إشكالية النموذج النفسي، وهو: لماذا يجب التركيز على الجانب النفسي الفردي للناخب أكثر من انتماءاته إلى الفئات المذهبية (الأيديولوجية) السياسة والاجتماعية، وأكثر من باقي العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وهي عوامل لها دورها الفاعل في تفسير السلوك الانتخابي. ويرى أصحاب النموذج النفسي، أن التصويت مشروط بتلك الاستعدادات السياسية التي يلقنها الآباء لأبنائهم، وعليه يصبح كل ناخب في مطلع شبابه متعلق ومتمسك نفسيا بشكل ثابت بحزب سياسي معين، وهذه الآلية التي تنطلق من شحن المواطن حتى يصبح متحزبا، من شأنها أن توسع الدور الذي يلعبه الموجه والمربي والقائد القدوة في عملية التنشئة والتكوين السياسي. وأهم شيء في هذا النموذج هو أن التفسير النفسي يسمح بدراسة الدوافع النفسية، من خلال التوجه المباشر إلى الناخبين، وسؤالهم لماذا صوتوا أو امتنعوا عن التصويت في الانتخابات، ولماذا اختاروا المرشح (ب) دون المرشح (ج)، ولماذا بقوا أوفياء لأحزابهم أو قاطعوها (رأس العين، ٢٠٠٣، ص ٤٠).

لقد أكدت العوامل النفسية دورها الحاسم والمهم في بناء السلوك الانتخابي، والتحكم في تحديد الأفضليات السياسية والانتخابية للناخب، من خلال دور الاستعدادات السياسية التي يغرسها الآباء أو دور البيئة الاجتماعية، فالانتخاب هو نتيجة لتفاعل متغيرات عدة، يمكن توضيحها من خلال ما يعرف بنفق السببية للانتخاب، فهذه المتغيرات هي التي تسببت وأوجدت المجال الرحب للانفتاح والانفراج السياسي للمجتمع الذي أدى وساعد على صنع وصياغة قرارات سياسية انتخابية والانتماء لفئات مجتمعية معينة، وإلى أنظمة القيم، والتي أنتجت دراسات سياسية أكثر مباشرة في تفسير السلوك الانتخابي (القرابات الحزبية، الإيديولوجيات، والاستعدادات السياسية، الأعمال الحكومية، تأثير الأصدقاء، الحملة الانتخابية، الاتصال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسي، الإعلام، الظروف الاقتصادية، ونوعية الرهانات والوعود الانتخابية)، كل هذه المتغيرات تعمل على التأثير في السلوك الانتخابي.

٣. النموذج العقلاني في تفسير السلوك الانتخابي:

انطلق هذا النموذج من فكرة مفادها أن السلوك الانتخابي دائما عقلاني – باعتماد قواعد نفعية – على يد "أنطوني داونز Anthony Douns". وإن هذا النموذج يفترض أن الفرد على درجة عالية من الوعي بمصالحه وبتراتبيتها وأولوياته وعلى دراية تامة بما يحصل في الساحة الانتخابية، وله معلومات كافية ومتأكد من هدف العرض الانتخابي، وله ضمانات على ذلك من خلال تفحصه لعرض السوق الانتخابي - من برامج ووعود ومعلومات عن المرشحين – مع توفر شرط أساسي وهو أن يكون الناخب ذو مستوى يؤهله للقيام بالتحليل والنقد والتفسير والتمييز، للمفاضلة بين المرشحين التي تمكنه من تحديد الخيار الذي يسمح له ويمكنه من الحصول على الحد الأقصى من المنافع (رأس العين، ٢٠٠٣، ص٣٩). كما أن هذا النموذج يقوم على أساس أن الناخب يختار بشكل عقلاني استنادا لمبدأ المصلحة، وهو بذلك يلغي عامل القناعات، وعامل الولاءات (حزبية، طائفية، مذهبية، عائلية)، ولهذا لا يمكن اعتماده لأنه غير شامل فهو يغفل بعض الفئات، وجزئي لأنه يهمل بعض المتغيرات.

٤. نموذج التفسير بالاتجاهات:

يعرف هذا النموذج السلوك الانتخابي كمحصلة لاتجاهات الفرد المعرفية والعاطفية نحو السياسة والأحزاب والمرشحين، ويصنف "Denis Lindom"، هذا النموذج إلى نوعين أساسيين هما: نموذج بين المرشحين عن المرشح المثالي، ونموذج الإلغاء والاختيار المثالي.

بعد التعرف على أهم النماذج المستعملة في تفسير السلوك الانتخابي يمكن أن نسجل بعض الملاحظات، منها: تعدد واختلاف منطلقاتها: فكل نموذج انطلق من منظور معين (البيئي، العقلاني، النفسي ،...). وأن كل النماذج قد أغفلت العوامل التنظيمية القانونية المتعلقة بالبنية الانتخابية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثـــالث: أنمـــاط السلوك الانتخابي

لقد تنوعت أنماط السلوك الانتخابي بين التصويت أو عدمه، ليجعل من المواطن فردا ديمقراطيا، ليس منفصل عن مجتمعه، وهذا أساس المشاركة السياسية.

المطلب الأول: التصويت وأنواعه

إن التصويت هو آلية يستخدمها المواطنون في كثير من البلدان لاختيار قاداتهم، ولاتخاذ القرارات في القضايا الخاصة، فهو وسيلة مهمة وأساسية يمكن للأفراد من خلالها التأثير على القرارات الحكومية، لذلك سيتم دراسة التصويت السياسي من حيث: مفهومه وأنواعه على النحو الآتي:

- **مفهوم التصويت**

يعد التصويت بأنه قيام الفرد (المواطن) باختيار أحد المرشحين لتمثيله في الهيئات المنتخبة التي تتولى إعداد القوانين، أو توجد في بعض مناصب اتخاذ القرارات وله عدة أنواع: كالتصويت الاختياري والإجباري، والتصويت الأبيض، التصويت الباطل والتصويت بالمراسلة أو بالوكالة (سعيفان، ٢٠٠٤، ص٩٣).

والتصويت هو الأسلوب الذي تتخذ بموجبه مجموعة من القرارات على أساس الاختيارات التي يقوم بها الأفراد في أية جماعة، فهو أحد الأدوات الممكنة التي يستطيع عن طريقها المجتمع أن ينظم نفسه، ومنه فإن جوهر التصويت يكمن في عملية الاختيار (بنجدي، ٢٠٠٣، ص٥٠).

وغالبا ما يجري التصويت ضمن عملية انتخاب، تتم على المستوى الوطني أو المقاطعة، ومن الجدير بالانتباه أن الانتخابات المحلية أو على مستوى البلديات، تعد ذات أهمية مع الانتخابات المتعلقة بالهيئات الإقليمية أو الوطنية، فالتصويت حق لكل مواطن، حتى يبدي رأيه لاختيار ممثليه في الانتخابات، سواء أكانت برلمانية لاختيار نواب الشعب، أو محلية أو نقابية، وتكون نتيجة التصويت اختيار الممثلين ليعبروا عن إرادة الشعب في كافة المجالس المنتخبة (عبد الكافي، ٢٠٠٤، ص ٥٠)، فالتصويت لا يقتصر على تحديد واختيار الحكام، وإنما يتعدى ذلك إلى المشاركة في رسم السياسة العامة بطريقة غير مباشرة عن طريق النواب والممثلين، إضافة إلى وظيفتين أساسيتين، هما :

١. إعطاء الشرعية للسلطة الحاكمة.
٢. تنشيط الإحساس لدى المحكومين بانتمائهم للمجتمع، بفضل ممارستهم الجماعية لامتياز حق المشاركة. (برو، ١٩٩٨، ص ٣٠٥).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعدّ التصويت أقوى اللحظات في الديمقراطية، إذ يعد بشكل عام محددا للمشاركة السياسية، ويعطي انخراطا في المجموعة الوطنية؛ إذ تتميز الديمقراطيات الحديثة بسعيها المستمر بتوسيع مشاركة المواطنين في الانتخابات وإلى أقصى قدر ممكن، بعدما كان حق الانتخاب في البداية محصورا على فئات معينة في معظم الدول، وهذا النظام من شأنه أن يتيح فرص التصويت لكل المواطنين ويفتح لهم مجال المشاركة السياسية، وعليه يعد التصويت، أحد أهم أنماط المشاركة السياسية وأحد قنواتها، فهو عبارة عن السلوك الذي يجسد قيام المواطن البالغ بالمفاضلة بوعي أو بغير وعي بين مرشحين أو أكثر في الانتخابات العامة، إذ تعول الدول النيابية كثيرا على سلوك المواطن التصويتي، على اعتبار أن ذلك يرتبط أساسا بالممارسة الفعلية للديمقراطية، وفي المقابل لا يقتصر التمتع بهذا الحق على نظم الحكم الديمقراطية فحسب، وإنما يمتد ليشمل ولو بصورة محدودة للنظم الشمولية والديكتاتورية (خشيم، ١٩٩٤، ص ٣٩).

فالانتخابات عملية لا تميز النظم الديمقراطية فحسب، وإنما تتميز النظم الديمقراطية بنظم انتخابية نزيهة ودورية وذات شفافية تحقق الإرادة الديمقراطية (العادلي، ٢٠٠٤، ص ٩٤).

ويعدّ التصويت الأسلوب الذي تتخذ بموجبه مجموعة من القرارات، على أساس الاختيارات التي يقوم بها الأفراد في أي جماعة، فهو أحد الأدوات الممكنة التي يستطيع عن طريقها المجتمع أن ينظم نفسه، وحيث يكون التصويت حرا، يوجد نظام لاتخاذ القرارات بموجبها يعكس علاقات القوة والإكراه التي تنشأ بين المجتمع والسلطة، فهو أسلوب لحماية وضمان الطاعة السياسية، مع التضحية بالحد الأدنى من حرية الأفراد، وعلى هذا يمكن القول بأن جوهر التصويت يكمن في عملية الاختيار (عبد الوهاب، ١٩٩٩، ص ٣٩).

ويعتبر التصويت من أكثر الأنشطة السياسية التي يمارسها المواطن، وهو ما يدفع القادة والحكام للتوجه إلى محاولة تكييف سياساتهم، حتى يتمكنوا من جمع أصوات أكثر المواطنين، وهو كما أشار "فيربا Verba" قد يعمل على توصيل وإيصال معلومات قليلة عن رغبات وتفضيلات القائمين بالتصويت إلى القادة والمسؤولين، وهذه المعلومات قد تظهر حقيقة أن الأصوات التي قد يحصل عليها احد المرشحين دون آخر هي معلومات غير ملائمة للتعبير عن تفضيلات المواطن.

وإن العلاقة القائمة بين المعلومات المحدودة عن تفضيلات المواطن، والضغط العالي الذي يمارسه هذا المواطن على القادة بما يتضمنه من نتائج كبيرة، هو الذي يعطي التصويت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خاصيته الفريدة كوسيلة للضبط، وبما أن السلوك الانتخابي سلوك فردي، فإن هذا الفعل يكون نتيجة صراع وتنافس في الموقف الانتخابي من أجل تحديد طبيعة هذا السلوك (التصويت أو الامتناع عن التصويت)، وإذا كان التصويت فلصالح من ؟(فؤاد، ١٩٩٥، ص ٣٩).

إن التعاريف السابقة للتصويت تشترك وتركز في الوقت ذاته على أنه أحد أشكال قنوات المشاركة السياسية، إلا أن هناك بعض الدراسات التي تناولت عملية التصويت كمرادف للمشاركة السياسية، إذ يرى "جريتشتين Gretachtine" أن المشاركة السياسية تتمثل في المشاركة في عملية التصويت (عبد الوهاب، ١٩٩٩، ص ١١٢)، ولم يختلف معه في ذلك "فتحي الشرقاوي" الذي اعتبر المشاركة السياسية إنما تعني أن يحصل الفرد على بطاقة انتخابية، ويذهب للإدلاء بصوته في صناديق الاقتراع في كافة الموضوعات السياسية التي تجريها الحكومة في الدولة (عبد الوهاب، ١٩٩٩، ص ١١٣).

رغم أن هذه التعاريف قد اتفقت على أن التصويت هو عملية المشاركة في اتخاذ القرارات، والقائمة على أساس الاختيار، إلا أن اعتباره مرادفا للمشاركة السياسية يعتبر تقزيم لهذه العملية التي هي أوسع وأشمل من ذلك.

ولتفسير ظاهرة التصويت هناك ثلاث مقاربات يمكن إجمالها في التالي:

- المقاربة السوسيولوجية: التي تقيم علاقة بين التصويت والخصوصيات الاجتماعية للفرد؛ كالسن، والجنس، والمتغيرات السوسيواقتصادية، والانتماءات الدينية والعرفية.
- المقاربة البسيكوسياسية: فإن العامل الأكثر تنبؤا باختيارات التصويت هو الهوية الحزبية، والتي عادة ما تنتقل عبر الوحدة العائلية أي عبر التنشئة السياسية، فمتى ارتبط الفرد بحزب ما، إلا وتأثر بأيديولوجية التي تمده بشبكة تفسيرية للواقع، كما أنها تقوم بدور مصفاة تخلق لدى الفرد ضد حجج المنافسين وتضعف من أهمية الحملات الانتخابية. فالهوية الحزبية تعدّ إلى حد ما ضمان الاستقرار النسبي لتصويت الأفراد على مدى حياتهم.
- المقاربة العقلانية: فإن التصويت لم يعد يتحدد بموقع المصوت الاجتماعي، ولا بانتماءاته الحزبية والأيديولوجية، ولكن برهانات التصويت، بحيث يمكن اعتبار الناخبين كمستهلكين يبحثون عن إشباع منافعهم إلى الحد الأقصى، تبعا للرهانات المطروحة إبان كل حملة انتخابية، وقد تتعدد هذه الظاهرة بانحراف الأحزاب السياسية وضعف مشاعر الانتماء لطبقة معينة (الناوي، ٢٠٠٧، ص٦٠).

وبناء على ما سبق يمكن أن يعرف التصويت بأنه أحد أنماط السلوك الانتخابي، ومن أهم مظاهر المشاركة السياسية وأبسطها وأيسرها ممارسة، ويتمثل ذلك في الآلية التي تتم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بمقتضاها المشاركة في عملية اتخاذ القرارات خلال العملية الانتخابية، وتعيين الحكام بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وهي آلية أساسية للاختيار الحر المقرون بالمسؤولية ويعتبر الصوت الذي يدلي به المواطن في الانتخابات، هو النصيب الفردي للمواطن في المشاركة الانتخابية، ومجموع الأصوات المعبر عنها تشكل إرادة الأمة.

وإن التصويت هو أعلى مستويات المشاركة السياسية، إذ أن هناك آراء وتعاريف تذهب لتأكيد ذلك، فيرى "فريد جرنشتين F. Greensein" أن المشاركة السياسية هي التصويت في الانتخابات (ولد عامر، ٢٠٠٣، ص ١٥)، إلا أن هذا التعريف يضيق مجال المشاركة السياسية، حيث أنها أشمل وأوسع بكثير من ذلك، كما يرى "فيربا" أنه من الخطأ التركيز على التصويت كمقياس للمشاركة، على الرغم من أنه أصبح مقياس لها في العديد من الدراسات، فالتصويت يعد احد أهم قنوات المشاركة السياسية وأيسرها، وذات أهمية بالغة بين أوساط المواطنين، خاصة من حيث نتائجه التي تحدد معالم وتوجه الحياة السياسية في المستقبل، ورغم كل هذا لا يمكن اعتباره مرادفا للمشاركة السياسية، وهو أعلى مستوياتها من حيث استقطاب المواطنين.

بينما يرى فريق آخر أن التصويت ذو أهمية بالغة، إلا أنه يمثل أدنى مستوى من المشاركة، إذ اعتبره "سميث Smith" أنه أقل أشكال المشاركة الإيجابية، حيث أنه لا يتطلب إلا الحد الأدنى من الالتزام الذي ينقطع فورا بعد أن يلقي الفرد بالورقة التي تحمل صوته في صندوق الانتخاب (عبد الوهاب، ١٩٩٩، ص ص ٣٩-٤٠).

وفي تعريف آخر لـ"ستون W.F.Stone" يقول: إن التصويت في الانتخابات هو الصيغة الدنيا والأكثر انتشارا لانغماس الذات في المشاركة السياسية، ولذلك هو يتطلب حدا أدنى من الالتزام ويتوقف فور إدلاء الفرد بهويته (الزيات، ٢٠٠٢، ٣/ ١٠٧).

من التعريفين السابقين نستنتج أن التصويت يعتبر أقل درجات المشاركة السياسية.

- أنواع التصويت

ينقسم التصويت إلى نوعين، هما:

١- التصويت العقلاني:

تعتبر العقلانية موقف فكري عام يقيم معتقداته على أساس سلطة العقل وتعود جذوره إلى ديكارت (١٥٩٦ – ١٦٥٠) ويقف العقلانيون موقف المتشكك من الممارسات المتوطدة التي لا يمكن تبريرها عقلانيا أو إسنادها إلى الخبرة التقنية، ولهذا ينطلق منظرو نظرية الاختيار العقلاني من افتراض أن كل إنسان هو شخص عقلاني في اختيار أكثر الوسائل نجاعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لتأمين أهدافه، فالعقلانية ترى أن كل فرد يريد تحقيق أكبر قدر ممكن من مصالحه، لكن حين تكون الموارد محدودة فإن عليه أن يقوم باختيارات معقدة بين مجموعة من البدائل المتنافسة (بيلي، ٢٠٠٤، ص ٥٦٢ – ٥٦٣)، إن هذا المفهوم يدفعنا إلى التساؤل عن مفهوم التصويت العقلاني وآلياته ومحدداته.

يرى "بوفالو Buffalo Sorvey" بالرغم أن التصويت في الانتخابات، قد ارتبط بأعمال وطنية (حب الوطن، إظهار الوطنية، احترام الشرطة)، إلا أنه يعتبر عملا يؤكد الفرد من خلاله على إخلاصه وولائه للنظام، أكثر من كونه عملا يتقدم من خلاله بمطالبه إلى النظام السياسي (عبد الوهاب، ١٩٩٩، ص ٤٠).

ويعرف "ستيوارت ميل Stewort mil" التصويت بأنه وسيلة لتثقيف الروح العامة والذكاء السياسي (برو، ١٩٩٨، ص ٣٠٥).

ومن خلال هذين التعريفين نستنتج أن عملية التصويت تستلزم قدرا من العقلانية عند أدائها وفكرة التصويت العقلاني تعني أن الناخب يصوت على أساس مجموعة من الأسس والمعطيات، ولذلك فهو يحدد تصويته ويضبطه بمجموعة من المعايير.

وقد ظهر مفهوم الناخب العقلاني أو الناخب الاستراتيجي مع "أنتوني داونز Dauns Anthony" الذي استخدم التحليلات الإستراتيجية في تفسير التصويت، إذ إنه أثناء العملية الانتخابية يعرض المرشحون برامجهم ويصوغون وعودا تتضمن مجموعة من الخيرات، وعلى أساس أن الناخب يسعى إلى رفع فائدته إلى الحد الأقصى، أي الحصول على أكبر وأمثل تأثير مقابل صوته، وذلك بحساب الأشياء الملموسة لوجوده، وهذا الأمر يستلزم منه التعرف على مصالحه، وتحديدها والقدرة على تصنيفها في سلم الأفضليات، هذا إلى جانب تعرفه على الممثلين وجمع معلومات عنهم من حيث كشوف الحسابات ومصداقية وعودهم ومستواهم العلمي.

كما يصنف ضمن هذا السلوك، التصويت التكتيكي وهو الذي – لا يكون للمرشح المفضل – وإنما ضد المرشح المكروه، وقد شاع هذا النوع بشكل كبير في الدوائر الانتخابية ذات العضو الواحد في أنظمة الفائز الأول "الذي يختار المعارضة" حيث يوجد أكثر من مرشحين اثنين. ويكون لدى الناخب فكرة عن كيفية مجرى التنافس الانتخابي، استنادا إلى نتائج الانتخابات السابقة التي قد تكون جرت قبل بضع سنوات، فإذا كان المرشح المكروه أكثر من غيره هو المتوقع أن يفوز، فإن الناخبين التكتيكيين – الذين يفضلون المرشحين المتوقع مجيئهم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في الترتيب الثالث أو دون ذلك – يتحولون إلى التصويت لمرشح يكون مكروه بدرجة أقل ويكون من المتوقع أن يأتي ترتيبه في المرتبة الثانية (بيلي، ٢٠٠٤، ص ٦٤٦).

ولكن إذا وجد إجماع كاف لدى الجسم الانتخابي حول معايير تقييم المنظومة السياسية، فإن الديمقراطية يمكن أن تعمل بفعالية، حتى إذا لم يكن باستطاعة المجتمع أن يصل إلى درجة العقلانية الشاملة، وهنا يفسر "داونز" إشكالية الناخب العقلاني بأنه الذي يقيم المفاضلة على أساس الكسب القابل لأن يأخذ شكلا ماديا، وتعني نظريا دراسة السبل والمناهج التي يختار بها الناخب ممثليه. واستنادا إلى هذا الرأي في مبدأ هذه العملية، فإنه من الصعوبة بمكان تحقيقها عمليا، على أساس وجود بعض المتغيرات التي لا يمكن للناخب أن يحسبها نحو امتثاله لشخصية كارزماتية أو التماثل مع قضية كبرى، وهذا التفكير أكثر واقعية لأنه أقل قابلية للاختزال في مقاربة اقتصادية بحتة من المكاسب المأمولة، إلا أنها تقود لأن تضع قيد التساؤل عمومية الحساب العقلاني، وهنا نستخلص أن السلوك الانتخابي كغيره من أشكال السلوك الأخرى، يمكن أن يكون نتيجة عقلانية غير قابلة للنقاش.

ولهذا فالاختيار العقلاني يقوم على أساس معطيات العرض السياسي الذي من شأنه أن يشمل (مباراة ورهانات ومناقشات)، أي ما هي الجمل التي تخدم أفكار الحملة، وما هي المعطيات والظروف المحيطة بها (البطالة أو الهجرة، العلاقات الخارجية أو الأمن) أو ذلك الصراع الذي يدور بين الأحزاب عن طريق فرض بعض المجادلات أو تجنبها ؟ إنما تحركه نزعة مشكلة البروز في بنية العرض السياسي التي تشمل المرشحين والكتل السياسية والترشيحات الموزعة والتحالفات المعلنة أو القابلة للتوقع، ويسعى الناخب العقلاني إلى اختيار وتفضيل المرشح الذي يشاطره أفكارا أكثر قربا، وفي الوقت نفسه آفاق نجاحه أفضل (التصويت المفيد) ويمكن أن يفكر الناخب في هذه الحالة بنمط الإنسان الاقتصادي، الذي يبحث عن زيادة كسبه للحد الأمثل في وضع محدد، وهنا سيراعي مضطرا واحدا من برامج المرشحين، الذي يتوافق ومصلحته الشخصية (برو، ١٩٩٨، ص ٣٢٤-٣٢٦).

إن نظرية "داونز" حول الناخب العقلاني تبحث عن الناخب المثالي، ولذلك فقد تعرضت للنقد خاصة فيما يتعلق بالمكانة المعطاة للاختيار العقلاني، إذ يصعب تحديد هذا الاختيار في ظل نظام ديمقراطي تعددي يستعمل المرشحون فيه خطب الإغراء، ويدعمون ذلك بلغة ذات مخارج متعددة ليس من البساطة تفسيرها من طرف كل المواطنين، بالإضافة إلى ثورة الإعلام التي تتحكم في كمية ونوعية المعلومات التي تصل إلى الناخب، كما أن الضغوط والإكراهات التي تمارس على الحكام لا تسمح بضمان التطابق بين الوعود الإنتخابية وتنفيذها،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من دون أن يعزى بالضرورة هذا التفاوت للخداع وسوء النية، وهنا تعجز نظريات العقلانية عن ضبط دوافع مجموع الناخبين. وإن تشبيه السوق السياسي بالسوق الاقتصادي يعد مغالطة، على أساس أن مفهوم رأس المال السياسي يختلف عن خيارات الإنتاج الاقتصادي، كما أن الطلب السياسي يختلف عن الطلب الاقتصادي (برو، ١٩٩٨، ص ٣٢٧).

فالحقيقة أن الناخب يبحث عن أحسن ما يناسبه (أو أقله سوءا) بين اتجاهات ومبادئ، وسياسة الأحزاب والمرشحين، وهي عملية لا تتحقق إلا بجمع المعلومات عن موقف المرشحين وأحزابهم، سواء أكانت للبحث والتقصي أم للتظاهر (هيملوايت،١٩٨٤، ص ٣٩).

وعليه، فإن دراسة نظرية التصويت العقلاني لا تتوافق مع نظرية الإختيار العقلاني، لأن التصويت يكون على أساس مجموعة من الدوافع والأسس والمعطيات، وهذا خلاف ما يوجد في نظرية الاختيار العقلاني التي تفترض تحقيق المكاسب من جراء هذه العملية.

والنتيجة أن نظرية التصويت العقلاني لا تهتم بمقدار المكاسب المحققة، بقدر ما تهتم بقناعة الناخب بمجموعة من الأسس والمعطيات والدوافع بغض النظر عن نوعيتها(سلبية أم إيجابية، واقعية أو مثالية، شرعية أو غير شرعية)، وهذا يعني بعبارة أخرى أن الناخب على قدر من الفهم بالعملية الانتخابية وان تصويته كان هادفا ومقصودا وذا مرجعية.

٣.٢. التصويت اللاعقلاني:

توضح وتكشف التحقيقات والاستطلاعات الانتخابية أن نسبة معينة من المواطنين لا تعلم في بداية الحملة الانتخابية ما إذا كانت ستذهب للتصويت، ولمن ستمنح أصواتها إذا ما قررت الذهاب.

إن هذا التردد في أداء التصويت ينجر عنه في الغالب أداء عفوي وغير عقلاني، لأن التردد يعني عدم وجود دوافع تحفز الناخبين على التصويت، فإذا كان التصويت يعرف على أساس أنه عملية اختيار فإن هذا يعني وجود مجموعة من الأسس يفاضل الناخب بها بين المرشحين، وأن غياب هذه الأسس يعني أن عملية المفاضلة لن تكون، وأن الاختيار سيأخذ الشكل العشوائي.

ولهذا فالتصويت اللاعقلاني هو الذي تغيب فيه عملية المفاضلة بين المرشحين، ولا يخضع لأي أسس أو معطيات أو دوافع أو قناعات، يرمي من خلالها تحقيق غاية محددة، أي غياب الهدف من وراء التصويت . وإن هذا النمط من السلوك الانتخابي يظهر لدى الناخبين الذين يؤمنون بأهمية التصويت كعملية فقط، وفي المجتمعات التي تشيع فيها الأمية. فهناك أسباب عديدة تساهم في تشكل هذا السلوك منها (الهزايمة، ٢٠٠٥، موقع إلكتروني):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ضعف عملية التنشئة السياسية وفقدان المؤسسات الفعالة للقيام بذلك.
- انتشار التخلف السياسي وغياب عملية التثقيف السياسي.
- تعدد أسباب الاغتراب السياسي.

والجدير بالذكر أن هذه الأسباب من شأنها أن تأثر على الوعي السياسي للناخبين ، وأن سلوك التصويت اللاعقلاني يمكن أن يؤثر على شرعية المنتخب (رئيسا أو مجلسا) باعتبار أن الشرعية تستمد مقوماتها من المساندة الشعبية، وتجدر الإشارة إلى أن وجود شخصية كاريزماتية من بين المرشحين من شأنها أن تخفض من حدة التصويت اللاعقلاني.

المطلب الثاني: الامتناع عن التصويت

تتبنى نظم سياسية كثيرا مبدأ التصويت الإجباري، وهذا يعني إلزامية الناخب بأداء التصويت وإلا تعرض لعقوبة يحددها المشرع، وإذا كان أنصار نظرية الانتخاب كحق قد رفضوا التسليم بهذه الفكرة، فإنه على العكس تماما من جانب أنصار نظرية الانتخاب كوظيفة، إذ منحوا المشرع حق وسلطة جعل التصويت إجباريا، وهي فكرة تعني نهاية ظاهرة الامتناع عن التصويت، إذ يسلم البعض بأن التصويت الإجباري يعمل على معالجة الامتناع عن التصويت، عن طريق العقوبات المتوازية، فلا هي ضئيلة بحيث يستهين بها الناخب فتصبح بلا جدوى عند توقيعها، ولا هي بالكثيرة والصعبة بحيث يرهب منها بالقدر الذي تؤدي إلى تحقيق عكس النتائج المرجوة منها.

كما يتطلب في الوقت نفسه تعريف الامتناع وبيان أنواعه وحصر أهم أسبابه.

١. مفهوم الامتناع عن التصويت:

إن الامتناع ما هو إلا موقف ظرفي قد يكون نتيجة جهل أو قلة وعي أو عدم الاهتمام بالسياسة، إلى غير ذلك، (هوادف، ٢٠٠٢، ص ٧)، فالامتناع هو عبارة عن ظاهرة ذات أهمية بالغة، ويفيد هذا المصطلح بالمعنى الضيق قرارا متعمدا بعدم التصويت، غير أنه أصبح يطلق على جميع من لا يقترعون، لاتصافهم بعدم المبالاة وفقدان الاهتمام بالأمور الخارجة عن نطاق الأسرة الضيق أو أنهم يشعرون بالاغتراب في الحياة العامة، أما الذين يتعمدون الامتناع عن التصويت فهم في العادة يعبرون عن آراء أحزابهم التي لا تشارك في الانتخابات (بيلي، ٢٠٠٤، ص ٣).

وقد يبدأ هذا الامتناع انطلاقا من عدم التسجيل في القوائم الانتخابية، كأولى الأشكال التي يظهر فيها، كما يمكن أن يكون عن طريق عدم الذهاب إلى الانتخاب، وفي مستوى ثالث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يظهر في إفساد ورقة التصويت، أو ترك الظرف فارغا، وكل هذه المظاهر تعد أشكالا للامتناع عن التصويت (برو، ١٩٩٨، ص ٣٣٨-٣٣٩).

والجدير بالذكر أن الامتناع عن التصويت في الأدبيات السياسية هو عدم مشاركة المواطن - الذي يمتلك حق الانتخاب – في الاستشارة، على أن هذا التعريف العام يجب أن يحدد بدقة حسب نظام الانتخاب المعمول به.

ويمكن تقسيم مظاهر الامتناع عن التصويت حسب بعض المفكرين إلى شقين:

الشق الأول: هو إحجام المواطن الناخب عن التوجه إلى الانتخاب للإدلاء برأيه، ويمكن وصف هذا الشكل بالامتناع الاختياري دون عذر يبرره.

الشق الثاني: هو تعمد الناخب بعد توجهه إلى مكاتب الانتخاب ترك ظرفه فارغا (التصويت الأبيض)، أو تعمده إفساد ورقة الانتخاب، بارتكاب أحد الأعمال التي تبطل الاعتراف بالصوت الانتخابي(عبد الوهاب، ١٩٩٩، ص ٣٩).

إن هذا التقسيم في الواقع لا يعبر عن الامتناع الانتخابي بالشكل الكلي، وإنما يقتصر على آخر المظاهر التي يأخذها هذا السلوك وهذا تضييق وتقزيم وحصر للظاهرة، التي قد تكشف لنا عن أزمات عديدة: أزمة الثقة – الشرعية – الرضا على أداء النظام السياسي – الثقافة السياسية في المجتمع – التغير السياسي.

وعلى هذا يمكن حصر مظاهر الامتناع عن التصويت في الأفعال التالية:

١. عدم التسجيل في القوائم الانتخابية.
٢. إحجام بعض المسجلين عن الذهاب إلى الانتخاب للإدلاء بأصواتهم.
٣. ترك الناخب لظرفه فارغا (التصويت الأبيض).
٤. تعمد الناخب إفساد الورقة الانتخابية.

- أنواع الامتناع عن التصويت

١. **الامتناع العقلاني**:

وهو الذي يصدر عن المهتمين بالسياسة والمطلعين عليها والمتابعين لأخبارها، لأن امتناعهم هنا يعد تعبيرا سياسيا مقصودا ذو أهداف محددة، لأنه قائم على مجموعة من الأسس والمعطيات والشروط، وقد أصبحت هذه الظاهرة عالمية على اعتبار أن جل دول العالم لم تسلم من هذا المرض الانتخابي، بما فيها الدول ذات التقاليد الديمقراطية العريقة، والأكثر نضجا في الممارسة السياسية الانتخابية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعند الحديث عن الدول التي انتقلت إلى الديمقراطية حديثا أو تلك التي ما زالت في إطار التحول الديمقراطي خاصة في أوروبا وافر يقيا واسيا بعد "نهاية الحرب الباردة"، فإنها قد عرفت أرقاما قياسية في نسبة المشاركة الانتخابية في السنوات التي تلت الانفراج الديمقراطي، الأمر الذي يجعلنا نثير العديد من التساؤلات حولها، وطبيعة نظام الحكم الذي كان سائدا، ومستوى ودرجة المساندة الشعبية أو الشرعية التي تستمد من هذه المشاركة الانتخابية، فهل كان ذلك يعني التوجه الجماهيري بقوة نحو التغيير والإصلاح السياسيين، أو هي نتيجة التحرر المفاجئ وغير المسطر من قيود وبطش الأنظمة الشمولية والدكتاتورية، أم هي آلية لاصطناع الديمقراطية! وفي الواقع نتيجة كل تلك العوامل، إذ لا يمكن أن نتجاهل رغبة الشعوب التي عانت ويلات الأنظمة غير الديمقراطية في التغيير والإصلاح، إلا أن هذه المشاركة لا يمكن الحديث عن فعاليتها في ظل غياب ثقافة سياسية تقود هذا التغيير وتحدد أهدافه، كما يجب أن لا نغفل سياسات التسجيل والتصويت الإجباريين اللذين طبقا في هذه الدول، وعلى الرغم من ذلك إلا أن هذه المشاركة لم تلبث هي الأخرى حتى انخفضت بشكل مذهل في السنوات الأخيرة (برو، ١٩٩٨، ص ٣٣٩).

وإذا كان "فليب برو" يفضل أن نفرق بين ظاهرة الامتناع الانتخابي وظاهرة عدم التسجيل في القوائم الانتخابية، وذلك بالرغم أن كلاهما يعتبر امتناعا عن الممارسة الانتخابية، حيث يرجع عدم التسجيل إلى إشكالية الاندماج الاجتماعي الضعيف (برو، ١٩٩٨، ص ٣٣٤).

إلا أن هذا ليس بالضرورة دائما صحيح، لأن إشكالية الاندماج الاجتماعي- كحالة مرضية تتعلق بضعف العلاقات الاجتماعية، التي تؤدي إلى عدم تناقل المعلومات- أصبح مستبعد وقوعها في المجتمعات الحديثة مهما كانت عزلة المنطقة، أو غير ذلك في ظل تكنولوجيا الاتصالات التي لم تترك فرصة للفرد كي يقرر اندماجه في المجتمع من عدمه، فأخبار المجتمع المحلي والوطني والقومي والعالمي على حد سواء أصبحت متاحة للجميع من دون سعي وبحث عنها، ولكن لا ننفي وجود حالات استثنائية.

أي أن المعلومات عن المرشحين والأحزاب والعملية الانتخابية موجودة لدى الناخب، إلا أن ضعف الاندماج الاجتماعي أدى إلى ضعف العلاقات الاجتماعية التي قد تؤدي به إلى عدم الرضا والقناعة عن كل ما هو معروض من مرشحين وبرامج، وهنا في حساباته غلب الجانب الاجتماعي على الجانب الاقتصادي، وغيره من الجوانب الأخرى، وهذا يمكن إدراجه تحت سلوك الامتناع العقلاني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما الفئات التي أشار إليها "فليب برو" التي قد تمتنع عن التسجيل في القوائم الانتخابية من بعض الشباب، أو النساء (مطلقات، أو سيدات المنازل)، وسكان المناطق المعزولة الذين يجدون صعوبة في الاندماج في النسيج الحضري، والمواطنون من أصل مهاجر، فهم يعبرون بشكل سلبي عن شعورهم كغرباء عن الحياة السياسية للمجتمع، وهذا يعني في النهاية أن امتناعهم ليس لحجج محددة أو لأسباب سياسية أو اقتصادية يمكن حسابها، وإنما كما يوضح "فليب برو" لاغترابهم السياسي والاجتماعي، فهو سلوك لا عقلاني.

والسلوك العقلاني هو تلك القرارات التي تترجم فيما بعد إلى سلوكات والتي تعتمد على الوسائل والأهداف العقلانية والواقعية والموضوعية، أي أنها قرارات ينعكس فيها النموذج المثالي الاجتماعية السياسي الانتخابي، والذي ينشد العلمية والعقلانية في تخطيط أهداف المجتمع وتنميته، ويهدف إلى نقل المجتمع برمته من مرحلة حضارية متخلفة وجامدة إلى مرحلة حضارية متقدمة وديناميكية (الحسن، ٢٠٠٥، ص ١١٧).

ولهذا فإن الامتناع العقلاني عن التصويت هو الصفة التي تتعلق بمن يهتم بالسياسة، أي من يحمل بطاقة انتخابية، وعلى دراية بالأمور السياسية ومنتبه لها، وفي هذه الحالة يعد امتناعهم تعبيرا عن رفض الاختيارات والبدائل المعروضة، فهي مشاركة بطريقة غير مباشرة (حزب الامتناع)، فهم يرون أنهم لم يجدوا من بين المرشحين من يعبر بشكل مباشر عن تفضيلاتهم، ولهذا يعتبر امتناعهم تهديدا لفعالية العملية الانتخابية ومصداقيتها وشرعيتها، ولذلك أصبح في مثل هذه الحالة تخصص حملات توفر فيها كل الوسائل والإمكانيات التي تزيل الالتباس وتخفف الآثار المباشرة، وتبحث عن آليات أخرى لإدماج الممتنعين عن طريق تصحيح تصوراتهم باستعمال تقنيات تتعلق بهم مباشرة ، وهذه الحملات لا تهدف إلى البحث عن القبول والرضا، أو عن إقناع الشباب الممتنعين، بقدر ما تهدف إلى كسر الدوافع المؤكد أنها تؤدي إلى سيادة شعبية أو قوة الأغلبية، فهي قاعدة وأساس هذا السلوك، بهذه الطريقة يمكن إعاقة الأغلبية حول مضمون يشكل تصورات وقناعات تؤدي إلى الامتناع.

ويأخذ الامتناع العقلاني الأوجه التالية:

الوجه الأول: يمتنع هؤلاء الممتنعين على أساس إحساسهم أو علمهم بعدم نزاهة العملية الانتخابية، فالمواطنون المثقفون ذوي المعرفة السياسية بطبيعة العملية السياسية الانتخابية، وما قد يشوبها من تدخل حكومي من جهة، وظاهرة الترهل الحزبي من جهة أخرى، فكلما تواجدت هذه المظاهر كلما زاد اقتناع المهتمين بعدم جدوى مشاركتهم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوجه الثاني: وهو نفسه الذي وضعه "فليب" حيث ينفي عامل السلبية عن هؤلاء المتعلمين والمثقفين وما امتناعهم عن التصويت إلا تعبير عن موقف سياسي رافض للممارسة الانتخابية بصورتها المعروضة، أي عدم الاقتناع بالبدائل التي تتيحها، وفي كلا الوجهين هم يشاركون من خلال امتناعهم عن التصويت (السيد وآخرون، ١٩٩٦، ص ٤٠٧).

ونضيف **وجه ثالث** يتعلق بمن امتنع عن التصويت لأسباب قاصرة كالمرض، السفر، العمل...إلخ، لكن في قراراتهم مقتنعون بالمشاركة.

٢. الامتناع اللاعقلاني:

هو الامتناع عن المشاركة الانتخابية من دون أن يكون له أسباب واضحة ومعينة، والتي تظهر في ابتعاد المواطن عن الممارسة السياسية ككل، بدءا بالمستوى الأول للمشاركة السياسية وهو التصويت في الانتخابات، ويأخذ امتناعه شكل عدم التسجيل في القوائم الانتخابية نهائيا، ويكون ذلك نتيجة العديد من العوامل، وهو عبارة عن حالة من اللامبالاة بالسياسة عموما والانتخابات خصوصا إذ يعرف المواطن اللامبالي بأنه ذلك المواطن الذي لا تربطه أية علاقة عقلية أو عاطفية بالسياسة أو الذي يتحاشى الانغماس في العمل السياسي برمته، بسبب فقدانه اتجاه يناصره، أو عجزه عن الحركية أو الفعالية، وضعف وعيه السياسي أو نتيجة للتخلف السياسي (وهبان، ٢٠٠٤، ص ١٣-٧١)، أو لظروفه الاجتماعية والاقتصادية أو بحكم القوانين الانتخابية.

إن اللامبالاة في معناها العام هي حالة نفسية تتميز بعدم القدرة على الاستجابة أو الاكتراث وجدانيا، فلا يهتم الشخص بما يقع حوله من أحداث، ولا يستجيب لها على أي نحو كان، أو هي عدم اكتراث كثير من السكان لما يحدث في مجتمعهم، وتقاعسهم عن المشاركة في المشروعات العامة التي تتوخى النهوض بالمجتمع، أو هي كما تعرف عدم الاهتمام بالأفراد والمواقف أو الأحداث بصفة عامة أو خاصة، وعدم الاكتراث بكل ما يجري في المجتمع بأسره أو في بعض قطاعاته.

وعلى العموم يتصف المواطن اللامبالي بمجموعة من الصفات تميزه وتحدد ردود أفعاله أو استجابته إزاء ما يجري في المجتمع من حوله، ويمكن إجمالها فيما يلي (الزيات: ٢٠٠٢، ٣/١٢٩-١٣١):

- انعدام قدرة المواطن على الاعتراف بمسؤوليته الشخصية.
- غموض ما يستشعره من قلق وعدم الاستقرار والتهديد.
- عجز المواطن من الإفصاح بآرائه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- امتثاله كليا للسلطة القائمة والقيم السائدة.
- عدم التأثر بالأحداث السياسية ومتغيراتها.
- العزلة السياسية وعدم المشاركة في الحياة السياسية.
- عدم الاهتمام بحقوقه الديمقراطية كحق الانتخاب.

عموما إن الامتناع اللاعقلاني عن التصويت هو حالة من اللاوعي السياسي، أو حالة من اللامبالاة السياسية تجعل الفرد يعزف عن المشاركة الانتخابية تماما من دون هدف أو غاية مرجوة، أو سبب يحده عن التصويت، وهو بهذا المقام يعتنق مذهب الامتناعية.

- **أسباب الامتناع عن التصويت**

يمكن تقسيم أسباب الامتناع عن التصويت على النحو الآتي:

أ. أسباب الامتناع العقلاني: وتعتبر في أكثرها أسباب سياسية يمكن تلخيصها في ما يلي :

١. نتائج العمل السياسي غير المؤكدة في الغالب، وكذا الفجوة بين القول والفعل في المجتمع.
٢. المناخ السياسي العام: والذي يرتبط بفعالية التنظيمات والمؤسسات السياسية القائمة في المجتمع ومدى تمثيلها لفئاته.
٣. المنظومة القانونية الانتخابية ومدى وضوحها وشفافيتها ومرونتها(طبيعة النظام الانتخابي المطبق – قوانين سير العملية الانتخابية – النظام الحزبي السائد والقوانين التي تنظمه – غموض إجراءات التسجيل في القوائم الانتخابية – أسس تقسيم الدوائر الانتخابية – الإطار القانوني المنظم لسير الحملات الانتخابية)(السويدي، ١٩٩٠، ص ١٦٢).
٤. عدم الرضا على النسق السياسي برمته: إذ أن عدم الرضا لدى المواطنين على السياسات العامة يعتبر من الأسباب المؤدية إلى زيادة الامتناع عن التصويت ، كتعبير عن مدى احتجاجهم عن الأوضاع السائدة، وفي الواقع هذا العامل قد يكون أيضا من أحد العوامل التي تدفع المواطنين إلى التصويت رغبة في التغيير(أبراش، ١٩٩٨، ص ٢٤٦).
٥. جدول الاختيارات: والمقصود بذلك قلة البدائل المعروضة والمرشحين، وبالتالي محدودية الاختيار، وتظهر هذه الإشكالية بشكل كبير عند غياب مرشحي التنظيمات السياسية الكبرى، نتيجة المقاطعة أو الإقصاء، كما أن أي انشراخ في هذه التنظيمات السياسية الكبرى من شأنه أن يحدث الارتباك والتشويش لدى الناخبين، الأمر الذي يدفع بهم إلى الامتناع عن التصويت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦. دور الجهاز التشريعي وفعاليته في سن القوانين، ومناقشة السياسة العامة، ثم العائد الملموس الذي يحققه تطبيق المنظومة التشريعية على المواطنين، خاصة تلك القوانين المتعلقة بالتنمية والاستثمار أي الجانب الاقتصادي والاجتماعي.

٧. كما يجب الإشارة إلى أن عمليات الاستفتاء والاستشارات الشعبية (تعديل الدستور، انضمام لمعاهدة، سن قانون..إلخ) أقل استقطابا للناخبين بحكم طابعها الخاص ومحدودية مواضيعها .

٨. عدم توافق مطالب الناخبين مع البدائل المطروحة في العرض السياسي، وعدم تلبية برامج المرشحين لطموحاتهم.

٩. صعوبات التسجيل في القوائم الانتخابية، وتعقيد عملية التصويت، بالإضافة إلى وجود أسباب أخرى مؤقتة وآنية لا يمكن تجاهلها وهي: توافق فترة التصويت مع ساعات العمل وعدم وجود أماكن مناسبة للإدلاء بالصوت - تصويت محل الإقامة – المرض المفاجئ – تعدد المسؤوليات – الواجبات العائلية.

ب. أسباب الامتناع اللاعقلاني:

تعددت هذه الأسباب وتوزعت بين أسباب سياسية وأخرى اجتماعية ويمكن ذكر أهمها:

١. إن السبب الأكثر أهمية هو عدم الاهتمام بالأمور السياسية من طرف المواطنين (عبد الوهاب، ١٩٩٩ ، ص ٤٤).

٢. اعتبار النشاط السياسي عمل غير مجد، ويعود هذا إلى شعور الفرد بعجزه التام عن التأثير في مجرى الأحداث السياسية، ويرى أن النتيجة بالنسبة له محسومة سلفا، ولهذا اتحاد الأفراد من أجل التغيير هو جهد ضائع، بالإضافة إلى وجود هوة كبيرة بين آرائه وبين الواقع السياسي المعاش (الزيات، ٢٠٠٢، ٣/ ١٣١).

٣. درجة الاندماج داخل الجماعة، حيث تشير الدراسات الغربية إلى ضعف مشاركة الفئات الاجتماعية التي تربط مصيرها بفئات أخرى، حيث نجد أن الشباب المستهتر والنساء والفقراء والأميين والأفراد المنتسبين إلى الأقليات (عرقية، دينية، لغوية) أكثر ميلا إلى الامتناع، الذي اصطلح على تسميته بالامتناع الذاتي عن العملية السياسية، دونما إكراه أو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ضغط من طرف الفئات النافذة في المجتمع، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن النصف الأعلى للمجتمع يصوت والنصف الأدنى يمتنع باختلاف مقياس التقسيم (السن – الثراء – الثقافة – الجنس – المذهب ... إلخ) ورغم ذلك فإنه يوجد بعض الشذوذ على هذه القاعدة حيث يلاحظ أن ظاهرة الامتناع عن التصويت قد امتدت لتشيع حتى في الفئات العليا في شكل الامتناع العقلاني.

٤. ترهل المؤسسات القائمة بعملية التنشئة السياسية، التي من شأنها أن تعزز لدى المواطنين فضيلة المشاركة السياسية أو الابتعاد عن السياسة وما يتصل بها كليا.

٥. نسبة الأمية عامة والتخلف السياسي خاصة والذي يجعل المواطنين على جهل بمجريات الحياة السياسية ومعطياتها، وبالتالي عدم الاهتمام بالعملية الانتخابية.

٦. الخوف من السلطة والسياسة، وهذا ناتج عن حالة الاغتراب السياسي التي توجد شخصية ضعيفة الإحساس أو تنشئ حالة الخوف من جراء ممارسة واقعية انتهت بالسجن أو الضرب أو غرامة مالية .

٧. ضعف الإحساس الوطني والقومي وغياب الإحساس بالمسؤولية لدى بعض أفراد المجتمع، وهو ما ينجر عنه استهتار بالعملية الانتخابية.

٨. توقع العواقب الوخيمة للنشاط السياسي ككل، من ذلك يشعر المواطن بأن حياته الخاصة مهددة، خاصة في غياب سيادة القانون، وشعوره بتأثر وضعه الاجتماعي ومكانته الاجتماعية وعلاقاته بالمجتمع، وشعوره بأن مركزه العلمي والمهني مهدد.

٩. قصور الوعي السياسي وغموض أهداف النظام السياسي، وعدم قدرة المواطن على صياغة مطالبه (الزيات، ٢٠٠٢، ٣/ ١٣١ -١٣٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الرابع: التجربة السياسية الديمقراطية في الكويت

تعد الكويت إمارة دستورية، وهي أقدم دول الخليج العربي في التجربة الديمقراطية البرلمانية، حيث بدأت بالانتخاب المباشر لأعضاء البرلمان؛ إذ يعود تاريخ الديمقراطية في الكويت إلى العام ١٩٢١، عندما بدأ التجار المطالبة بالمشاركة في الحكم عن طريق مجلس الشورى، غير أن هذه التحركات لم تفلح، وفي العام ١٩٣٨، طالب مجموعة من المثقفين والناشطين سياسياً في ذلك التاريخ بمجلس تشريعي، حيث تم وضع دستور متقدم في ذلك الحين، غير أن المجلس لم يصمد سوى عام واحد.

وانتهجت الدولة الكويتية منذ نشأتها الأولى نهجا شوريا يؤسس العلاقة بين الحاكم والمحكوم على مرتكزات الديمقراطية نوعا ما، بحيث يضمن للمواطنين حق اختيار الحاكم ومبايعته ومساءلته في كل ما يتعلق بشؤون الحكم وإدارة البلاد. وقد تجسد ذلك مؤسسيا من خلال أول مجلس تشريعي في البلاد عام ١٩٣٨، الذي شكل نقطة انطلاق حقيقة نحو بناء مجتمع ديمقراطي يقوم على تقسيم السلطات والمشاركة في الحكم وضمان توفير آليات المشاركة السياسية والرقابة التشريعية، لتأتي مرحلة استقلال الكويت عام ١٩٦١، وإقرار دستور البلاد لتزيد ترسيخ هذا النهج الديمقراطي بالعمل على بناء ديمقراطية دستورية، فكان أمير الكويت الراحل الشيخ عبد الله السالم الصباح، الذي تولى الحكم عام ١٩٥٠، أول من دعا إلى تنظيم الحياة السياسية في الكويت ووضع دستور لها، وبالفعل (الصباغة، ٢٠١٤، ص٤١).

وقد صدر أول دستور كويتي في ١١ نوفمبر ١٩٦٢ ، ومن هنا جاءت تسميته بـ"أبي الدستور"، وصار من الآباء المؤسسين للديمقراطية في الكويت، ونشأة دولة ذات ثلاث سلطات – تنفيذية وتشريعية وقضائية – وأعطي حق الترشيح والانتخاب لكل الكويتيين بما في ذلك الفئات التي كانت مهمشة في السابقة (الزميع، ٢٠٠٨، ص٦). وجرت انتخابات أول مجلس نيابي في الكويت عام ١٩٦٣، وفاز الوطنيون فيها (الصباغة، ٢٠١٤، ص٤١).

ويمكن تقسيم التجربة الديمقراطية الكويتية - حسب ما ورد عن مجلس الأمة الكويتي - إلى المراحل الآتية:

- الديمقراطية في الكويت وتفعيل مبدأ الشورى ١٧٥٢-١٨٩٦م

لا يمكن التأريخ للمسيرة البرلمانية في الكويت بيوم قيام المجلس التأسيسي أو انتخاب أول مجلس للأمة وإنما لا بد من ملاحظة أن روح الديمقراطية الأصيلة والمتجذرة في المجتمع الكويتي قد انعكست على السلوك الذي يحكم الروابط والعلاقات بين الحاكم والمواطنين منذ نشأة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكويت، حيث كانت العلاقة بين القيادة وأبناء الشعب علاقة الأسرة الواحدة التي تحكمها قيم وأواصر عربية عريقة.

وحتى قبل أن تعرف المنطقة العربية التطبيق الديمقراطي بالصيغ والأشكال المألوفة فقد كانت الكويت مجبولة منذ تأسيسها على الشورى والتواصل والتلاحم بين أفراد مجتمعها الصغير وذلك من خلال الدواوين التي هي في الواقع برلمانات محلية مصغرة تنتشر في أحياء الكويت القديمة يتبادل فها أهل الرأي والشورى آراءهم ثم تتوارد فيما بعد حتى أصبحت تعقد في كل بيت تقريباً وبشكل دائم وتجمع بين أفراد العائلة الكويتية وجيرانها وأصدقائهم ، كما أن موضوعات النقاش فيها مفتوحة على كل ما يجري على ساحة الاهتمام العام للمواطنين وفي كل المجالات المالية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها ، انها تجسيد كويتي لروح الديمقراطية وبنكهة عربية خليجية.

لقد اعتمد المجتمع الكويتي على أنشطة اقتصادية مرتبطة بالبحر ، رسخت بدورها مهناً تدور في فلكها كالسفر البحري الشراعي وبناء السفن وتملكها وتجارة اللؤلؤ وغيرها إضافة الى نشاط رئيسي آخر وهو الغوص على اللؤلؤ وكانت الفئات التي تمتلك هذه الأنشطة هي الفئات المبادرة الى المطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي حيث كانت أقدر الفئات على تقديم الدعم المالي للحاكم ونظامه السياسي من أجل قيامه بالدور المطلوب منه.

ونظراً للمقدرة المالية لبعض التجار الذين كانوا يشكلون فئة لها ثقل اقتصادي في المجتمع فقد كان الحاكم حريصاً على استشارتهم وهكذا انتقلت السلطة من حاكم الى الذي يليه من حكام آل الصباح في سلاسة ويسر ، ومع هذا الانتقال تتشكل ملامح لنظام سياسي يعتمد الشورى ويطمح الى ترسيخ الديمقراطية ودعمها وتعزيزها ، وليس هناك ما يمنع من مرور البلاد بظروف استثنائية في بعض مراحل تطورها من الإمارة الى الدولة وفي ظل تحديات اقليمية صعبة (الزميع، ٢٠٠٨، ص١٠-١١).

إن قراءة تاريخ الحكم وعلاقته بالديمقراطية هو ذاته قراءة المعاني في تطور نظام الحكم نحوها وعلى الوجه التالي حين نستعرض الأحداث التي رافقت انتقال السلطة من أمير الى أمير في أسرة آل الصباح منذ صباح الأول عام ١٧٥٢ وحتى صباح الرابع عام ٢٠٠٦.

- التجربة الديمقراطية الكويتية قبل الاستقلال ١٩٠٠-١٩٦٠م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لعل أهم ما يميز بداية القرن الثامن عشر في الشأن الكويتي الداخلي أن الشيخ مبارك الصباح وولديه الشيخ جابر(١٩١٥-١٩١٧) والشيخ سالم (١٩١٧-١٩٢١)قد واجهوا الظروف الاستثنائية التي كانت تمر بها البلاد والمنطقة قبيل وأثناء نشوب الحرب العالمية الأولى لكن عادت الشورى مرة أخرى مع بدايات عهد الحاكم العاشر الشيخ أحمد بن جابر الصباح(١٩٢١-١٩٥٠) ثم تطورت بإصدار الدستور وأنشاء البرلمان في عهد المغفور له الشيخ عبد الله السالم (١٩٥٠-١٩٦٥) وذلك على النحو التالي:

١- المجلس البلدي ١٩٣٠

قامت أول تجربة انتخابية في هذا المجتمع الصغير عن طريق إنشاء المجلس البلدي عام ١٩٣٠ ، ففي الوقت الذي كان فيه الكويتيون يسعون جاهدين لوضع اسس ومعايير لتنمية وخدمة مجتمعهم شكل هذا المجلس اتجاهاً جديداً نحو مشاركة الكويتيين في إدارة البلاد ، حيث اختار الكويتيون عن طريق الانتخابات المحدودة مجلساً يتكون من ١١ عضوا ورئيس دائم ومدير وينتخب الأعضاء والمدير كل سنتين، يجتمع الأعضاء مرة في الاسبوع للتباحث حول وجهات نظرهم بشأن حاجة الناس والمدينة وأهم الأعمال المطلوب القيام بها في مجالات التعليم والأمن والصحة والانشاءات وغيرها وكان المجلس يرأسه – بنص المادة الثانية من قانون البلدية- فرداً من آل الصباح

وتلت انتخابات البلدية انتخابات لدوائر المعارف والصحة والأوقاف عام ١٩٣٦ م وكان لتلك الانتخابات أثرها الكبير في زيادة الوعي بمبدأ الشورى والمشاركة في تنظيم شؤون الدولة من خلال مؤسساتهم.

٢- المجلسان التشريعيان الأول والثاني ١٩٣٨-١٩٣٩م

وفي العام ١٩٣٨ وتحت تأثير ظروف داخلية وخارجية رأى الكويتيون ضرورة المشاركة بالحكم بشكل أكثر نيابية وديمقراطية من أجل عمل إصلاحات عدة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وفي اطار السعي لإنشاء مجلس تشريعي أنشأ بعض تجار البلد تجمعاً تحت مسمى 'الكتلة الوطنية ' واختار أعضاء الكتلة ثلاثة ممثلين عنهم ليرفعوا رسالة للشيخ أحمد الجابر تضمنت رغبة في المشاركة في تسيير أمور البلاد اعتمادا على أساس المبايعة وجعل الحكم شورياً بين الحاكم والمحكوم وأن التطور في مختلف جوانب الحياة يحتم الأخذ بمبدأ الشورى، فاستجاب الحاكم لرغبتهم وقرر إجراء انتخابات وأيده في ذلك نائبه الشيخ عبد الله السالم الصباح. وفي اليوم التالي لموافقة الأمير اجراء الانتخابات تم إعداد قائمة تضم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣٢٠ ناخبا تم استدعاءهم للإدلاء بأصواتهم للانتخابات التي فاز فيها ١٤ عضوا من بين ٢٠ مرشحا تقريباً وتم اختيار الشيخ عبد الله السالم رئيساً للمجلس.

وبعد أن باشر المجلس مهامه قام بصياغة مشروع دستور الكويت في الأسبوع الأول من يوليو ١٩٣٨ حددت فيه اختصاصات المجلس التشريعي وحاز المشروع على إجماع أعضاء المجلس، وتم رفعه للأمير للمصادقة عليه بتاريخ ٩ يوليو ١٩٣٨ م. على الرغم من أن صيغة دستور ١٩٣٨ كانت تتصف بالإيجاز إلا أنها احتوت مبادئ دستورية مهمة كمبدأ السيادة الشعبية وأن الأمة مصدر السلطات وأعطت المجلس سلطة تشريعية كاملة وسلطة مالية واسعة وكذلك حق المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية. لم يستمر المجلس التشريعي الأول مدة طويلة فقد أحاطت به عدة ظروف عجلت من نهايته بحل المجلس.

بعد أربعة أيام من حل المجلس تم توزيع أكثر من مئة دعوة لبعض المواطنين تدعوهم الى الاجتماع في صباح اليوم التالي من أجل التداول في أمر الانتخابات للمجلس التشريعي الجديد، وأسفر اللقاء عن الدعوة الى عقد اجتماع موسع يحضره عدد أكبر من أهل الرأي ومن بينهم أعضاء المجلس التشريعي السابق الذين لم يكونوا من ضمن المجتمعين وتم خلال هذا الاجتماع الموسع التداول في شأن الانتخابات القادمة والاتفاق على توحيد الكلمة وتصفية النفوس وتبني وثيقة الدستور التي أقرها الحاكم في عهد المجلس التشريعي الأول فضلا عن الاتفاق على توسيع قاعدة ممثلي الشعب بحيث يصبحون عشرين عضواً.

وأجمع الأعضاء المنتخبون على اختيار الشيخ عبد الله السالم رئيسا للمجلس الذي أثنى على هذه الثقة الكبيرة ، ودعاهم الى العمل لوضع دستور لمصادقته من قبل الحاكم وذلك قبل أن يتمكن المجلس من استئناف نشاطه.

وفي يوم ٢ يناير ١٩٣٩ أجتمع أعضاء المجلس لاستعراض مسودة الدستور من أجل إقرارها بعد أن أدخل عليها إضافة تتيح للحاكم حق حل المجلس التشريعي متى نشبت بسببه فتنة عامة في البلد واستعصى حلها بالطرق السلمية ، على أن تشمل الإرادة القاضية بالحل أمراً بإجراء انتخابات للمجلس خلال اسبوع من تاريخه وبعد مصادقة المجلس على ذلك تم إرسال مسودة الدستور الى الامير ليصادق عليها لكن الحاكم رفض المسودة وقدم بدلا منها دستوراً آخر رأى أنه الأنسب للكويتيين

وبعد خلاف في وجهات النظر أصدر الأمير في ٧ مارس ١٩٣٩ أمراً بحل المجلس التشريعي الثاني الذي لم يكن قد بدأ بعد (البحيري، ٢٠٠٨، ص٢٥-٢٧).

- الحكم الدستوري والمسيرة البرلمانية ١٩٦١-١٩٩١م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعتبر الدعم الشعبي الكبير الذي حاز عليه امير البلاد المرحوم الشيخ عبد الله السالم الصباح إبان أزمة الاستقلال إضافة الى التهديد العراقي في ذلك الوقت ووجود مطالبات شعبية للإصلاح السياسي ... كلها دوافع مهيئة لتبني النظام البرلماني وبالفعل فقد صدر القانون رقم (١) لسنة ١٩٦٢ متضمناً النظام الأساسي للحكم في فترة الانتقال من الإمارة الى الدولة وكان بمثابة دستور مؤقت يطبق خلال الفترة التي سبقت إصدار الدستور الدائم وأحال القانون مهمة وضع الدستور الدائم الى المجلس التأسيسي المكون من عشرين عضواً تم اختيارهم بالانتخاب إضافة الى أحد عشر وزيراً كانوا جميعا من أسرة آل الصباح وتم انتخاب السيد عبد اللطيف ثنيان الغانم رئيسا للمجلس التأسيسي ، كما انتخب الدكتور أحمد محمد الخطيب نائباً لرئيس المجلس.

١- دستور دولة الكويت ١٩٦٢

الدستور هو قانون الدولة الأساسي الذي يحدد أسس نظام المجتمع والدولة وتنظيم هيئاتها وتشكيلها ونشاطها وحقوق المواطنين وواجباتهم ويمثل الدستور تطوراً مهما في علاقة الدولة بالمواطن إذ يحقق عملية إخضاع الدولة للقانون باعتباره القانون الأساسي للدولة . ويعد دستور دولة الكويت الصادر عام ١٩٦٢ دستوراً مكتوباً وجامداً لأنه اشترط لإمكانية تعديله وتنقيحه شروطاً واجراءات خاصة أكثر شدة وتعقيداً من تلك المقررة في شأن القوانين العادية ومن حيث أسلوب نشأته أو طريقة وضعه ، فهو دستور تعاقدي بين الحاكم والشعب. وقد عمل الدستور على تحقيق التوازن بين النظام البرلماني والنظام الرئاسي بالأسلوب المزدوج فمن مظاهر النظام البرلماني أن رئيس الدولة غير مسئول وذاته مصونه ولا تمس لأنه يتولى سلطاته من خلال وزرائه إضافة الى الأخذ بنظام الفصل المرن بين السلطات والتي تقيم تعاوناً فيما بينها (دولة الكويت / مجلس الأمة، موقع إلكتروني).

٢- أزمتا الممارسة الديمقراطية ١٩٧٦-١٩٨٦م

لم تكن تجربة الممارسة الديمقراطية في الكويت بلا مشاكل أو أزمات بل احتاجت لكي تنضج وتتطور طبيعياً الى المرور ببعض المحطات المؤثرة والهامة في تاريخها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى مدى الأعوام الثلاثين من إعلان صدور الدستور وحتى الغزو العراقي (١٩٦١-١٩٩٠) شهدت الكويت ست مجالس برلمانية (٦٣-٦٧-٧١-٧٥-٨١-٨٥).

لقد توقفت الحياة النيابية الدستورية مرتين الأولى عام ١٩٧٦ حيث تم حل المجلس وتعطيل العمل ببعض نصوص الدستور واستمرت حالة الفراغ الدستوري لأكثر من أربع سنوات تراجعت فيها الحكومة عن فكرة تعديل الدستور بسبب المعارضة الشعبية لها ، أما الأزمة الثانية فقد كانت في عام ١٩٨٦ حيث تم حل المجلس مرة أخرى وأوقف العمل بالدستور وسط احتجاجات وضغوط شعبية مطالبة بعودة الحياة البرلمانية (دولة الكويت / مجلس الأمة، موقع إلكتروني).

- التجربة الديمقراطية في الكويت منذ التحرير ١٩٩١-٢٠١١م

إثر الغزو العراقي الغاشم في ٢ أغسطس ١٩٩٠ استمرت حكومة الشيخ سعد العبد الله السالم تدبير شؤون البلاد من مدينة الطائف السعودية حتى ما بعد التحرير في ٢٦ فبراير ١٩٩١ وفي أبريل ١٩٩١ صدر مرسوم أميري بتشكيل حكومة جديدة لإعادة الإعمار والبناء.

١- عودة الحياة النيابية ١٩٩٢م

في ٢٠ أكتوبر ١٩٩٢ عادت الحياة النيابية بعد انقطاع دام أكثر من ست سنوات منذ العام ١٩٨٦ وبدأ المجلس السابع برئاسة السيد أحمد عبد العزيز السعدون في ممارسة مهامه التشريعية والرقابية .

٢- الفصل بين رئاسة الوزراء وولاية العهد ٢٠٠٣م

في ١٣يوليو ٢٠٠٣ تم الفصل لأول مرة بين رئاسة الوزراء وولاية العهد حيث عهد لسمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح برئاسة الحكومة فيما احتفظ سمو الشيخ سعد العبد الله بولاية العهد وقد كان العرف يجري _ حتى ذلك التاريخ _ على أن يتولى ولي العهد رئاسة مجلس الوزراء.

وفي ١٥ يناير ٢٠٠٦ انتقل الى رحمة الله تعالى أمير البلاد المغفور له بإذن الله الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح ولما كانت ولاية العهد لسمو الشيخ سعد العبد الله السالم ، فقد نودي به في مجلس الوزراء أميراً للكويت.

مجلس الأمة والمبايعة الدستورية لصاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أميراً للبلاد ولسمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح ولياً للعهد ٢٠٠٦م

قام مجلس الأمة بدور فعال من خلال ممارسة صلاحياته الدستورية أثناء أزمة انتقال الحكم التي طرأت بعد وفاة المغفور له الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح بتاريخ ١٥ يناير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٠٠٦ ففي هذا اليوم نادى مجلس الوزراء بولي العهد الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح أميراً للبلاد عملاً بالفقرة الأولى من المادة الرابعة من قانون توارث الإمارة .

ونظراً لظروفه الصحية التي حالت دون استطاعته تحمل أعباء الحكم قرر مجلس الوزراء تفعيل الإجراءات الدستورية والمقررة في المادة الثالثة من قانون توارث الإمارة والمتعلقة بفقد الأمير القدرة الصحية على ممارسة صلاحياته ، وبعد أن ثبت لمجلس الوزراء فقدان سمو الأمير لهذه القدرة ، عرض الأمر على مجلس الأمة الذي وافق بالإجماع بجلسته المعقودة بتاريخ ٢٤ يناير ٢٠٠٦ على تنحية سمو الشيخ سعد العبد الله السالم الصباح من منصب الإمارة.

ونظرا لخلو منصب ولي العهد آنذاك ، ووفقاً للمادة الرابعة من قانون توارث الإمارة مارس مجلس الوزراء اختصاصات رئيس الدولة وقرر تزكية الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح لمنصب أمير دولة الكويت وبجلسته المعقودة بتاريخ ٢٩ يناير ٢٠٠٦ بايع مجلس الأمة بالإجماع الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أميراً للبلاد وأدى سموه اليمين الدستورية أمام مجلس الأمة بجلسة خاصة عقدت في اليوم ذاته.

وفي ٧ فبراير ٢٠٠٦ زكى سموه الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح ولياً للعهد والذي أدى اليمين الدستورية أمام مجلس الأمة بجلسته المعقودة بتاريخ ٢٠ فبراير ٢٠٠٦ . وبهذا حسم مجلس الأمة أزمة انتقال الحكم بثقة وباقتدار ومارس دوره الدستوري خلال تفعيل مواد الدستور وقانون توارث الإمارة (الرميحي، موقع إلكتروني).

٣- تمثيل المرأة الكويتية نيابياً ٢٠٠٩م

انتخب الشعب الكويتي ضمن نوابه الخمسين أربع نساء فزن بمقاعد نيابية عن ثلاث دوائر انتخابية هي الأولى والثانية والثالثة وبهذا يكون مجلس ٢٠٠٩ قد رسم خارطة طريق ورؤية جديدة لدور المرأة ليس فقط في العمل البرلماني بل في حياة الكويتيين السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

إن المتتبع لمسيرة الحياة الديمقراطية في الكويت منذ عهد الإمارة الى عصر الدولة صاحبة الدستور والسيادة سوف يلاحظ أنها عايشت ومارست الديمقراطية والشورى وتطورت من بداياتها في الدواوين حيث الحاكم والمحكومين على لقاء دائم ومستمر في البرلمانات الصغيرة شبه اليومية والتي عبر عنها في مرحلة لاحقة _ مجلس الأمة ذلك البيت الكبير لممثلي الشعب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد كانت الشورى هي المنهج والاسلوب لعلاقة العروة الوثقى بين الحاكم والمواطنين وما الديمقراطية الكويتية إلا تجربة متميزة بعروبتها وإسلامها وقيمتها الخليجية الأصيلة التي يذوب فيها الفرد داخل الجماعة ويسعى الجميع الى حياة أفضل يسودها الوئام والسلام والطمأنينة.

وهكذا... تستمر الحياة البرلمانية والسياسية مفعمة بأجواء الديمقراطية ، ينعم من خلالها المواطن بالحرية في التعبير والحرية في الاختيار والحرية في تقرير مصيره والرابح في النهاية هو المواطن.... (دولة الكويت / مجلس الأمة، موقع إلكتروني).

فالكويت مثل معظم جاراتها دول الخليج تعتمد في معظم دخلها علي مادة أولية هي إنتاج وتصدير النفط، ومن الريع المتدفق من هذه المادة يتم تمويل الخطط التنموية المختلفة وتقديم الخدمات العامة للمواطنين، ومع تراجع أسعار هذه المادة بدأت هذه المجتمعات تفكر في تحويل أنظارها من توفير الخدمات ألى مراقبة الخدمات، وتعظيم قيمة العمل، وفلسفة مثل هذه تحتاج ألى جهد وافر لترسيخها بعد أن ظلت فلسفة الرفاه هي المسيطرة في النصف القرن الذي يكاد أن ينصرم، وفي مثل هذه الأجواء أصبحت الديموقراطية والمشاركة ضرورية لتسيير دفة المجتمع والتحاور حول افضل السبل للوصول إلى بر الأمان، ولكنها أيضا ليست ديمقراطية الرفاه، بل ديمقراطية الندرة، ولها متطلبات مختلفة عن الأولى، من تلك المتطلبات أن يعرف الجميع حدود وقدرة الدولة المادية للوفاء باحتياجات الناس من جهة، وتوائم خططهم ليس في سبيل الدفع بفلسفة التوزيع ولكن في سبل الدفع بفلسفة التجويد. وفي هذه المرحلة الحرجة التي تعبر فيها الكويت جسر العبور من الوفرة ألى الندرة لا بد من تعزيز الديمقراطية وتكثيفها، ومن هنا جاء القرار الحكيم والصائب والحضاري الذي بادر به صاحب السمو أمير الكويت الشيخ جابر الاحمد الصباح في تمكين المرأة الكويتية باستخدام وتفعيل حقوقها السياسية في الترشيح والانتخاب بدا من الانتخابات القادمة بعد أن تتاح الفرصة لمن يرغب من النساء في التسجيل في كشوف الانتخابات التي تفتح قانونيا في شهر فبرايرمن كل عام (الرميحي، موقع إلكتروني).

ولقد أحدث هذا القرار نقلة نوعية في النظر ألى الديمقراطية الكويتية، ولأول مرة بعد مضي ما يقارب الأربعون عاما علي الممارسة الديمقراطية وصدور الدستور في الكويت تنال المرأة حقوقها السياسية كاملة، ولقد وعي الآباء المؤسسون هذا الأمر فلم يكن هناك في صلب الدستور الكويتي ما يمنع من مساهمة المرأة، ولكن قانون الانتخاب اللاحق حدد الناخب بأنه الذكر، لذلك فان هذا التغيير لم يستلزم غير تغيير بسيط في قانون الانتخابات، ولكن نتائجه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاجتماعية والسياسية كانت كبيرة وستظل تتفاعل ألى فترة طويلة من الزمن (الرميحي، موقع إلكتروني).

هذا الإنجاز العالمي والمحلي يأخذنا إلى القول أن القيادة السياسية في الكويت مؤمنة- على عكس ما يشكك البعض- بان الديمقراطية والمشاركة هي هنا لتبقي لأنها الطريق الوحيد ألى تنمية حقيقية يحققها المجتمع ككل، وهي قائمة علي المشاركة والتعددية وأيضا الشفافية، وهي مكاسب لا زالت القيادة السياسية تضيف أليه- وعن وعي مسبق وإصرار حضاري- حيث أن القيادة بطبيعتها مطلوب منها أن تقود لا أن تخضع للأهواء ذات أبعاد مصلحيه ضيقة، حيث انه هناك علاقة متداخلة بين أفكار ومخططات النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي وبين مفهوم العدالة بمعناها العميق والواسع، فالتطور الديمقراطي يضع آليات محددة لنشر العدالة بين الناس عبر شبكة الأمان السياسي الاقتصادي الاجتماعي الثقافي الذي يحققها، ومن نجاح آليات الديمقراطية أنها تصحح أخطاءها أول بأول، ولقد مضي حين من الدهر طويل علي حرمان المرأة الكويتية حقها الطبيعي في المشاركة وها هي قد فازت به ونحن علي مشارف الألفية الثالثة لان هناك فئة من الناس دأبهم الاهتمام بهذا المعني الشمولي للعدالة (الرميحي، موقع إلكتروني).

لقد بدا وكأن الديمقراطية في الكويت تولد من جديد مع السماح للمرأة بممارسة حقها السياسي، تولد من جديد لان نصف المجتمع سوف يساهم فيها بحيوية بداية من السنوات الأولى من القرن القادم، كما أنها أعادت النقاش بين المحافظين والمطالبين بولوج العصر الذي نعيش والتكيف مع المكان والزمان بنجاح.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

العوامل المؤثرة في السلوك الانتخابي في الكويت

المبحث الأول: الوعي السياسي والسلوك الانتخابي

إن هناك علاقة طردية بين الوعي السياسي والمشاركة السياسية، وهذا ما سيتم بيانه في هذا المبحث؛ إذ سيدرس أطراف هذه العلاقة، وهم التنشئة السياسية، والثقافة السياسية، والحملات الانتخابية.

المطلب الأول: التنشئة السياسية

إن التنشئة السياسية هي عملية يتشكل بموجبها السلوك الإنساني من خلال ممارسة مواقف اجتماعية معينة يدرك الفرد من خلالها توقع سلوك الآخرين. فالتنشئة السياسية عملية يكتسب المواطن بمقتضاها القيم والمعتقدات والاتجاهات السياسية، ويمكن أن يتم بشكل مباشر من خلال المؤسسات الاجتماعية عن طريق اكتساب القيم الاجتماعية وهنا يتجلى دور تنظيمات المجتمع المدني، فهي بذلك عملية معقدة ومتداخلة. لذلك سيتم في هذا المطلب دراسة مفهوم التنشئة السياسية ومؤسساتها، ودورها تحديد السلوك الانتخابي.

١ـ مفهوم التنشئة السياسية

عرف "فريد جيرينشتين "Fread. G" التنشئة السياسية بأنها عملية التلقين الرسمي وغير الرسمي، المخطط وغير المخطط للمعلومات والقيم والمهارات السياسية، وخصائص الشخصية ذات الدلالة السياسية والاجتماعية الموجودة داخل المجتمع (إسماعيل، ١٩٩٧، ص ٢٢). وعرفها "هربرى هيايمان "H. Hyman (Political Socialization) بأنها تعلم الفرد لأنماط اجتماعية عن طريق مختلف مؤسسات المجتمع التي تساعده على التعايش مع المجتمع سلوكيا ونفسيا (خطاب، ٢٠٠٤، ص ٣٨). أما "هيوسن Hyosen" و"بوسليفت Poslivet" فيرى أنها تضم أشكالا مختلفة من التربية السياسية الشكلية وغير الشكلية للقيم والمعارف السياسية وذلك في كل مراحل حياة الفرد (خطاب، ٢٠٠٤، ص ٣٩).

ويتضح مما سبق أن التنشئة السياسية عملية تهدف إلى الحفاظ على الوضع القائم أو تدعيمه.

وعرفها محمود حسن إسماعيل (١٩٩٧، ص٢٤) بأنها: إحدى العمليات الاجتماعية التي يكتسب الأفراد عن طريقها المعلومات،والقيم، والاتجاهات التي تتعلق أو ترتبط بالنسق السياسي لمجتمعهم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعليه، إن مصطلح التنشئة السياسية يستخدم لوصف العملية التي يكتسب الفرد من خلالها اتجاهاته نحو السياسة؛ إذ رأى محمد السويدي (١٩٩٠، ص١٦٨) بأنها "العملية التي يصبح الفرد من خلالها واعيا بالنسق السياسي، والثقافة، ومدركا لهما.

وفي المقابل تشير تعاريف أخرى إلى أن التنشئة السياسية هي عملية تهدف إلى محاولة التغيير، أو خلق الظروف الملائمة لذلك، ويؤكد أصحاب هذا المنظور على أن الفرد يكتسب من خلالها الاتجاهات والمشاعر تجاه النظام السياسي، وتتضمن: **المعرفة** (ماذا يعرف الفرد عن النظام السياسي؟) و**المشاعر** (ما هو مدى التزام الفرد وولائه للوطن؟)، و**الكفاءة السياسية** (ما هو الدور الذي يجب أن يقوم به الفرد في النظام السياسي ؟)؛ فالتنشئة السياسية هي تلك العملية التي تسعى كافة مؤسسات التنشئة من خلالها إلى إكساب الفرد القيم والمعايير والتوجهات السياسية اللازمة لتحقيق التكيف مع أهداف المجتمع، ليس فقط من أجل الحفاظ على الوضع القائم في نقل الثقافة السياسية من جيل لأخر بصورة جامدة وآلية، لكن تتضمن كذلك عملية تغيير أو خلق الثقافة السياسية الملائمة لاستقرار المجتمع (خطاب، ٢٠٠٤، ص ٤٠، ٤١).

وهنا تعرف التنشئة السياسية على أنها: "عملية توصيل للثقافة السياسية، وبالتالي تكون نتيجتها الطبيعية وجود مجموعة من الاتجاهات والمدارك ومعايير للقيم والأحاسيس تجاه النظام السياسي وأدواره المختلفة وشاغلي هذه الأدوار، كما أنها تتضمن الإلمام بالقيم المؤثرة والمشاعر تجاه مداخلات المطالب إلى النظام ومخرجاته السلطوية " (مصباح، ٢٠٠٥، ص ٦٣).

كما تعرف على " أنها العملية التي من خلالها يكتسب الفرد الاتجاهات والتوجهات نحو الظواهر السياسية من جهة، ينقل المجتمع بواسطتها المعايير والمعتقدات السياسية من الجيل الحالي إلى الجيل القادم من جهة أخرى" (سالم، ٢٠٠٠، ص ١٧).

ويرى آخرون أن التنشئة السياسية هي وظيفة النظام السياسي وكل النظم التي تحاول الحفاظ على ثقافتها، وهي عملية تطبيع المواطن على الثقافة السياسة، ونتاج هذه العملية هو خلق قيم ومعايير واتجاهات نحو النظام السياسي بمختلف مستوياته المحلية والقومية (خطاب، ٢٠٠٤، ص ٤٠).

ويعرفها "نورمان أدار" و"تشارلز هارنجتون" على أنها " تعني عملية تعليم القيم والاتجاهات السياسية ذات المغزى السياسي عن طريق الأسرة والمدرسة والتفاعل مع السلطة والمواقف السياسية المختلفة " (إسماعيل، ١٩٩٧، ص ٢١-٢٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتضح أن عملية التنشئة السياسية تتم من خلال التربية الأسرية عن طريق الوالدين، والاندماج الاجتماعي والتعليم والمعرفة والأبحاث الحديثة في مجال الأوضاع السياسة....إلخ؛ إذ يرى "جبريال ألموند G. Almond" أن التنشئة السياسية هي العملية التي تتشكل بها الثقافة السياسية وتتغير، ولدى كل نظام سياسي هياكل أساسية تتولاها، ولتلقين المبادئ السياسية التي تحتوي على قيم سياسية، وتوجه المهارات السياسية للمواطن والنخب السياسية (داود، ٢٠٠٥، ص٣١). فهي عملية مستمرة لتلقين القيم السياسية واكتساب المرء لهوية شخصية تسمح له بالتعبير عن ذاته وقضاء مطالبه وفقا لما يراه صوابا، أي أنها بمثابة عملية محددة لسلوك الفرد السياسي سواء بقبول أو رفض النظام السياسي أو المجتمع ككل أو إحدى مؤسساته (عليوة، ٢٠٠٢، ص ١٠٦)، فهي العملية التي يتم عن طريقها اكتساب المعرفة السياسية وعادات التفكير والسلوك التي تشكل بصفة عامة ومعتقدات الثقافة السياسية.

وتتحقق أهداف التنشئة السياسية بامتلاك الفرد للقيم السياسية السائدة في المجتمع وإدراكه لها وهو ما سماه "بارسونز" (الحفاظ على النمط)، أي تجانس النظام الثقافي والثقافة السياسية واستمرارها لذلك ترتبط التنشئة السياسية من جانب المؤسسات الاجتماعية المختلفة بالتعليم السياسي من جانب الفرد وما يرتبط به من آليات إدراكية ونفسية، وهو ما يربط علم السياسة بعلم النفس الاجتماعي، ويربط التنشئة الاجتماعية بالتنشئة السياسية، أو الاجتماعي بالسياسي، بدرجة يصعب معها التمييز بينها (عزت ، ١٩٩٩، ص ٢٠٧).

وتبرز أهمية التنشئة السياسية من خلال ما يلي: (إسماعيل، ١٩٩٧، ص ٢٤-٢٦):

- الحفاظ على إيديولوجية المجتمع واستمرار تناقلها من جيل لآخر.
- عملية للتجنيد السياسي وتكوين واختيار الصفوة.
- التكامل السياسي وبناء الأمة.

وأخيرا، فيعرف الباحث أن التنشئة السياسية هي عملية اجتماعية ديناميكية تشمل جميع أساليب التعلم السياسي، وغير السياسي التي تمارس على الفرد بصورة مباشرة، أو غير مباشرة عن طريق مؤسسات اجتماعية وسياسية رسمية وغير رسمية، فهي عملية تلقين، بغض النظر عن محتوى هذا التلقين سواء أكان تعزيزا لقيم حالية أو خلق مشاعر ومدركات واتجاهات جديدة من جيل لآخر، فهي تفعل السلوك السياسي للمواطن وطبيعته، إذ إنها عملية لاكتساب الثقافة السياسية السائدة سواء أكان ذلك عن طريق النقل أو التكوين أو التغير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى الباحث أيضا أن أهمية التنشئة السياسية تبرز في نقل المعلومات السياسية، وغرس وتنمية القيم المرغوبة اجتماعيا وسياسيا في المواطنين، التي تشكل الوعي السياسي ، وتفعل المشاركة السياسية، باعتبارها حق من حقوق المواطن.

٢ـ مؤسسات التنشئة السياسية:

تقوم مؤسسات التنشئة السياسية بعملية التنشئة عن طريق تأهيل المواطن لكي يصبح قادرا على التفاعل الايجابي ضمن النسق السياسي من خلال أداء دوره في المجتمع بصورة فعالة، وهذه المؤسسات قد تتباين في تأثيرها على المواطن تبعا للمرحلة العمرية ،والبيئة الاجتماعية، كما أنها قد تختلف أو تتفق في المبادئ التي تسعى إلى توكيدها.

والجدير بالإشارة هو أن هناك قدرا من التداخل والتفاعل والتوصل بين تأثير كل منها في المواطنين، ومنها ما هي مؤسسات رسمية وأخرى غير رسمية، نذكر منها ما يلي (خطاب، ٢٠٠٤، ص ٤٧-٥٧؛ أبو عامود وآخرون ، ٢٠٠٤، ص ١٩٨-٢٠١):

١ـ الأسرة:

تعدّ الأسرة المؤسسة الأولى التي تتكفل بتنشئة المواطن اجتماعيا عامة، ومن خلال العلاقات التي تنشأ داخل الأسرة يكتسب المواطن مجموعة من السلوكات والقيم والاتجاهات، فالأسرة هي أهم قنوات التنشئة التي يتعرض لها الفرد، وهي الوحدة المشتركة بين كل المجتمعات، أيا كانت طبيعتها وتطورها، كما أنها الإطار الحاكم الذي يشكل شخصية الفرد وتوجهاته وينعكس ذلك بشكل واضح على سلوكه السياسي فيما بعد كفرد من الأمة، حب الديمقراطية، فتوفر له مهارات التفاعل السياسي ، وتشجيعه على المشاركة السياسية الفعالة في النظام السياسي (إسماعيل، ١٩٩٧، ص٣٦؛ وعزت ، ١٩٩٩، ص ٢٠٧؛ وأبو عامود وآخرون، ٢٠٠٤، ص ١٩٩).

ويرى "هربرت هايمان " أن الأسرة في كل الثقافات تحتل المرتبة الأولى في التنشئة السياسية نظرا لما لوحظ من تشابه بين الآباء والأبناء في المعرفة السياسية والاختيار الحزبي، وما تشير إليه نتائج البحوث الحديثة إلى وجود تشابه بين الآباء والأبناء في الانتماء الحزبي والالتزام بالقضايا والآراء السياسية (خطاب، ٢٠٠٤، ص ٤٩).

٢ـ جماعة الرفاق :

تعتبر من المؤسسات المهمة نظرا لأهمية وفعالية العلاقات التي تنشأ بين الفرد وجماعته وطول المدة التي يقضيها الفرد مع هذه الجماعة، إذ يقر علماء السياسة عموما أن سلوك الفرد يتأثر بسلوك أقرانه، وأصدقائه، ومن هم في سنة، أو على الأقل متساوون معه،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويقضي معهم فترات طويلة في محيط الحي، أو المدرسة، أو العمل، أو مؤسسات اجتماعية أخرى (ألموند وبويل ومندت، ١٩٩٦، ص ٢٤). وعن طريقها يتم تناقل التجارب العملية وتبادل الخبرات والمهارات وحتى المعتقدات ونقل ثقافة المجتمع وتعزيز القيم الاجتماعية القائمة، ويكون التفضيل السياسي للجماعة وليس للفرد (سالم، ٢٠٠٠، ص ٧٤-٧٨).

٣- المؤسسات التعليمية:

المدرسة :

المدرسة هي ثاني مصدر يتحمل مسؤولية تعليم الفرد وتنشئته ليصبح مواطنا صالحا في مجتمعه، من خلال ما تؤديه من مهام لزيادة الخبرات العلمية للمتمدرسين، ولإنارة عقولهم فهي تؤثر في فكرهم السياسي (ألموند وبويل ومندت، ١٩٩٦، ص ٩٨)، فتمثل المؤسسة الرسمية الأولى التي يستخدمها النظم السياسية في بث وترويج قيم معينة تتفق وأهدافها، من خلال المقررات الدراسية وتنبع أهميتها من خلال طول الفترة التي يقضيها الفرد في التعليم، وارتباط النظام المدرسي بالدولة وخضوعه للسلطة السياسية، فالمدرسة تعد من أهم المؤسسات الأساسية في عملية التنشئة السياسية (خطاب، ٢٠٠٤، ص ٥٠-٥٣)، وتقوم المدرسة بعملية التنشئة بطريقتين: التثقيف السياسي، وطبيعة النظام المدرسي من خلال برامجه ومبادئه وأهدافه.

الجامعة :

تعد الجامعة من قلاع التنشئة السياسية والفكرية للشباب والمساهمة في تكوينهم كمواطنين واعين بشرط وجودهم الاجتماعي والسياسي. وحاملين لبعض قيم التجديد والتحديث والتغيير، ومهيئين للاندماج في محيطهم السوسيوسياسي والثقافي والحضاري كفاعلين ومبادرين إيجابيا ومنتجين (محسن، موقع إلكتروني)

٤- الأحزاب السياسية:

إن الحزب هو مجموعة من الأشخاص المنظمين، والذين تجمعهم فلسفة، أو إيديولوجية، ويهدفون إلى تحقيقها ميدانيا، ويقصدون من وراء ذلك الوصول إلى السلطة وممارستها (بسيوني، ١٩٩٧، ص٨٧). فالأحزاب السياسية تساهم في صياغة الثقافة السياسية للمجتمع من خلال برامجها ومبادئها وعمليات التوعية السياسية التي تقوم بها مستخدمة وسائل الإعلام المختلفة، وهذه الثقافة السياسية هي المصدر الذي تنطلق منه عملية التنشئة السياسية خاصة في الأنظمة التي تأخذ التعددية الحزبية حيث يحدث تمايز في عملية التنشئة السياسية ما بين الأحزاب الحاكمة، التي تمارس من تنشئة سياسية تحد النسق السياسي، موظفة كل مقدرات النظام السياسي في نشاطها وأحزاب المعارضة التي تمارس التنشئة السياسية لأعضائها،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وللجمهور تتبلور من خلالها مواقفها المعرضة للنسق السياسي، وهي في ذلك توظف خطابا ايديولوجيا أو سياسيا متميزا، وتسعى ليكون معلوما ومقبولا من قبل الجمهور، وإلى امتلاك وسائلها الخاصة في عملية التنشئة السياسية كامتلاكها وسائل إعلام خاصة، صحف حزبية ومنشورات وكتب، أو قنوات بث إذاعي وتلفزيون خاصة بالحزب، أو مستقلة، ويكون للحزب تأثير عليها (أبراشي، ١٩٩٨، ٢١٣-٢١٩).

وبالنسبة للكويت فإننا نلاحظ أن تجمع الأفراد بغرض تحقيق مشروع سياسي ، ظاهرة قديمة نسبياً مع الأخذ بالاعتبار حداثة نشأة الكيان السياسي في الكويت ، فنشأة مجلس الأمة التشريعي عام ١٩٣٨ مرتبطة بتنظيم سياسي كان يطلق على نفسه كتلة الشبيبة الوطنية (الصالح، ١٩٨٩ ص ١٠١) وقد زاد ظهور التجمعات السياسية في الكويت قبل الاستقلال و كانت تأخذ في الغالب شكل الجمعيات ، كما أن بعض الكويتيين الذين ذهبوا للدراسة في الخارج شاركوا بفاعلية في مثل هذا النشاط وحملوا معهم عند عودتهم للكويت خبرات تنظيمية مهمة . ولا يعنينا في هذه الورقة رصد هذا التاريخ بشكل دقيق ولكننا وفي سبيل التدليل على ظهور هذا الأمر في المجتمع الكويتي في الفترة السابقة على الاستقلال نكتفي بالإشارة لقانون إنشاء غرفة تجارة الكويت وهو صادر عام ١٩٥٩ ، فمادته العاشرة تحظر على الغرفة " تقديم أي مساعدة أو معونة إلى الأحزاب السياسية (إن وجدت) بصورة مباشرة أو غير مباشرة ". فاعتناء المشرع بالإشارة للأمر عام ١٩٥٩ دليل على أن المسألة كانت حاضرة في ذهنه بل إننا نعتقد بأن لفظ (إن وجدت) يكشف عن إحساس بإمكان وجودها آنذاك بصورة مشروعة.

وإذا انتقلنا من الماضي إلى الحاضر فإننا نلاحظ أن القانون الكويتي قد أخذ موقفاً (والدستور صورة من صور القانون) كما أن موقف القانون يثير حالياً ردود فعل تطالب بتغييره مع ما يستدعي هذا التغيير من ضوابط. ولذلك فإننا نستعرض الموضوع من خلال الوضع القائم حالياً والوضع المتصور في المستقبل.

أولاً : الوضع القائم :-

عند إعداد الدستور الكويتي كان هناك توجهان في موضوع الأحزاب السياسية :-

- توجه يرى وجوب إعلانها وتنظيمها والمنطق الذي ينطلق منه مفهوم جداً ، فالتوجه للنظام البرلماني يصبح غير مفهوم في غياب الأحزاب السياسية ، ذلك أن جوهر النظام البرلماني هو أغلبية واضحة في البرلمان يمكن التعامل معها لتشكيل الحكومة، وبدون وجود أحزاب معلنة تتقدم ببرنامج للانتخابات لا يمكن تحديد أغلبية والتعامل معها بهذا الوصف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- توجه يرى أن الأحزاب السياسية ليست إلا منبع لعدم الاستقرار ، وأن العلاقة بين الحاكم والمحكومين لا تستدعي وسيط فالمجتمع الكويتي صغير العدد تعتمد العلاقة فيه على أسلوب "الوجه بالوجه". ومن جانب آخر فإن المؤسسيين لم يكونوا على اتفاق بشأن النظام البرلماني التقليدي ، وكان توجههم صوب نظام آخر في العلاقة بين السلطات قائم على تحوير النظام البرلماني بإدخال عناصر من النظام الراسي فيه كي لا يغدو مسند الإمارة كرسياً خالياً. وقد انعكس هذا التوجه على صياغة الفكرة المذكرة التفسيرية فنجدها، عند الكلام عن المسئولية السياسية في النظام البرلماني فهي ترى أنها من أكبر أسس البلاد بل يتصور أن وجودها قد يكون أساساً لوجود "الأحزاب السياسية" ويرتبط ذلك كله بالصراع على تحريك المسئولية التضامنية. وتقرر المذكرة التفسيرية أن هذه "المسئولية هي التي يخشى أن تجعل من الحكم هدفاً لمعركة لا هوادة فيها بين الأحزاب ، بل وتجعل من هذا الهدف سبباً رئيسياً للانتماء إلى هذا الحزب أو ذاك ، وليس أخطر على سلامة الحكم الديمقراطي من أن يكون الانحراف أساساً لبناء الأحزاب السياسية في الدولة بدلاً من البرامج والمبادئ". وترسم المذكرة التفسيرية للدستور نتيجة كارثية للوضع السابق فتقرر أن الحريات ستضيع باسم حمايتها والعمل السياسي سينحرف عن موضعه كي يصبح تجارة باسم الوطنية "ومن ثم ينفرط عقد التضامن الوزاري على صخرة المصالح الشخصية النمطية" وإذا كانت الصورة السابقة تبدو لأول وهلة قصيدة هجاء في نظام المسئولية التضامنية وهو أحد أعمدة النظام البرلماني التقليدي ، إلا أن الهجاء فيها ينصرف أيضاً للأحزاب السياسية باعتبار أنها من الأدوات الضرورية للنظام البرلماني التقليدي. وإذا شئنا أن نقدم قراءة أخرى للمذكرة التفسيرية فإننا نستطيع أن نقول بأن الأحزاب السياسية مرفوضة بقدر ارتباطها بالنظام البرلماني التقليدي. وعلى كل حال فإننا نعلم بأن عبدالله السالم قد طلب من بعض أعضاء المجلس التأسيسي استبعاد إقرار الأحزاب السياسية (مقابلة صحفية مع عبداللطيف ثنيان الغانم رئيس المجلس التأسيسي ، السياسة ١٩٧٤/١١/١٢) ونتيجة لوجود الموقفين السابقين ، فإن صياغة المادة ٤٣ لم تورد لفظي "الهيئات" التي تشمل الأحزاب السياسية ، وتقرر المذكرة التفسيرية بأن المسلك السابق لا يعنى منع إنشاء الأحزاب السياسية ولكن يعنى إيكال أمرها للمشرع العادي الذي ينظمها بقانون يصدر عنه في المستقبل. وبالرغم من الموقف الذي أوضحته المذكرة التفسيرية للدستور إلا أنها في موضع آخر (تفسير المادة ٥٦ من الدستور) تقرر أن المشاورات التي يلزم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على الأمير إجرائها قبل تعيين رئيس مجلس الوزراء تشمل "رؤساء الجماعات السياسية" وهذا أثر للتوجه الذي يرى وجوب وجود تنظيمات سياسية حتى لو لم تسمى أحزاباً سياسية بشكل آلي. في إطار الموقف الذي رسمه الدستور ، من المنطقي أن نعرض للواقع القانوني الأحزاب السياسية في الكويت ومن ثم للواقع الفعلي لموضوع الأحزاب.

أ- الواقع القانوني : -

لعدم صدور القانون الذي أشارت إليه المذكرة التفسيرية أثر كبير على واقع الأحزاب السياسية ، فهي ليست ممنوعة بنص صريح كما لا يوجد نص ينظمها. وإذا أخذنا في الاعتبار أن الأحزاب السياسية هي شخص اعتباري لا يمكن أن يوجد من الناحية القانونية إلا إذا نظم القانون أمر وجوده ، إما بنص مباشر أو وفق نظام يحدده القانون (م ١٨ من القانون المدني) وفي غياب التنظيم القانوني فإن "الحزب" لا يمتلك الأهلية القانونية التي تتيح له اتخاذ التصرفات القانونية باسمه ولحسابه. ومن جانب آخر فإن القانون قد أحكم الطوق على الأحزاب السياسية ومنع عليها سلوك سبل قانونية بديله ، فأقرب الأشخاص القانونية للأحزاب من حيث الطبيعة هي الجمعيات ، وقد كبل القانون الجمعيات كي لا يسمح لها بإسعاف الأحزاب، فجعل انشائها مربوطا بنظام الترخيص الإداري المسبق (م٢ و ٩ من القانون ١٩٦٢/٢٤ في شأن الأندية وجمعيات النفع العام) كما حرم ذات القانون على جمعيات النفع العام الاشتغال بالسياسة (م٦). وإذا كان حصول الحزب السياسي على الشخصية الاعتبارية ، اللازمة لممارسة نشاطه بشكل منظم ، غير ممكن في ظل غياب التنظيم القانوني، فإن الأمر من الناحية الجنائية مختلف تماماً ، فمبدأ المشروعية الذي يحكم قانون الجزاء يقود إلى اعتبار كل ما لم يطله نص صريح بالتجريم، من المباحات. وقد جرم قانون الجزاء الدعوة " إلى اعتناق مذاهب ترمي إلى هدم النظم الأساسية في الكويت بطرق غير مشروعة" (م٢٩ من القانون ١٩٧٠/٣١ بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء) وتقرر المادة ٣٠ من ذات القانون : تحظر الجمعيات أو الجماعات أو الهيئات التي يكون غرضها العمل على نشر مبادئ ترمي إلى هدم النظام الاجتماعي أو الاقتصادي القائم في البلاد". وتقرر المواد السابقة عقوبات على المنظمين والداعين أو المنظمين لهذه الأحزاب أو الجماعات وهم عالمين بطبيعتها. وبما أن التجريم ينصرف إلى إنشاء أو الانضمام إلى الأحزاب التي تهدف إلى هدم النظم السياسية بطرق غير مشروعة أو الانقضاض بالقوة على نظام البلاد ، فإن انشاء حزب لا يتصف بالصفات المذكورة في القانون غير محرم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولا يجوز أن يطال العقاب فاعله. فإذا كان الواقع القانوني للأحزاب هو فراغ من جهة وتحريم ينصرف إلى حالات محددة من جهة أخرى فإن الواقع الفعلي مختلف عن ذلك.

٢- الواقع الفعلي :-

في أي جماعة سياسية من المنطقي أن يوجد تنظيم سياسي، إن لم يكن معلناً فسيكون سري وإن لم يكن مشهراً فسيكون فعلي. والكويت لا تفلت من المسلمة السابقة ولكن عدم إشهار التنظيم السياسي على شكل أحزاب سياسية ، دفع إلى ظهور أشكال أخرى للتنظيم السياسي إما من خلال كيانات قانونية قائمة وبالذات جمعيات النفع العام والجمعيات التعاونية أو من خلال كيانات لا تستند لشكل قانوني محدد.

أ- جمعيات النفع العام :

استعارة التنظيم السياسي لهيكل جمعيات النفع العام قاد في أحيان لحل جمعيات النفع العام أو إلغاء وجودها (نادي الاستقلال ، الجمعية الثقافية الاجتماعية) كما قاد في أحيان أخرى إلى إعطائها صفة في النشاط السياسي (بعد حل مجلس الأمة عام ١٩٧٦ تم توزير رئيس جمعية الإصلاح الاجتماعي وذكرت صفته في وثائق التوزير) وفي حالة أخرى تم إشهار جمعية نفع عام بطريقة استثنائية لإعطاء تيار سياسي أداة قانونية يمارس النشاط من خلالها (جمعية التراث الإسلامي).

ب- كيانات لا تستند لشكل قانوني محدد :

وقد برزت هذه الظاهرة بعد التحرير ، فظهرت هياكل لتنظيمات سياسية دون الدخول في إطار قانوني محدد ومثال ذلك الحركة الدستورية الإسلامية وحزب الأمة والمنبر الديمقراطي الكويتي والتجمع الشعبي وحركة التوافق الوطني الإسلامي.

ونلاحظ أن كلا الحلين لا يخلو من عيوب، وأحياناً جسيمة ، فدخول التنظيم السياسي في إطار جمعيات النفع العام يضر بفكرة المجتمع المدني فمؤسسات المجتمع المدني وجماعات العمل التطوعي لاتتوائم مع الدور السياسي المباشر للأحزاب السياسية فلكل من النشاطين أهميته ، ووسائله الخاصة وأهدافه الخاصة، ودخولهما في نفس الإطار يلحق الضرر بكل منهما ، ولذلك فنلاحظ أن بعض جمعيات النفع العام خلقت كياناً خاصاً لنشاطها السياسي المباشر (جمعية الإصلاح والحركة الدستورية). أما خلق كيانات لا تستند لشكل قانوني محدد فإنه يحرم النشاط السياسي من إمكان الشفافية ويجرده من القدرة على استخدام الأدوات القانونية في التنظيم فهو من الناحية القانونية غير موجود ككيان ولذلك لا يستطيع إتيان التصرفات اللازمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لتنظيم العمل باسمه المباشر وبصفته المعلنة. الآثار السابقة المرتبطة بالواقع الفعلي للأحزاب السياسية تدفعنا للتساؤل عن المستقبل المنظور للأحزاب السياسية في الكويت.

ثانياً: المستقبل المنظور

الواقع القائم يدفع عقلاً لوجوب إشهار الأحزاب السياسية ويوجب تنظيمها فهي من الناحية الوظيفية والعضوية موجودة دون أن يكون لها وجود قانوني يضبطها. ولعل دورها المستقبلي هو الذي أثر ويؤثر ، في رأينا ، على التوجه لإشهارها وتنظيمها. فالدستور الكويتي كما أسلفنا لا يأخذ بالنظام البرلماني التقليدي ولكنه يأخذ بنظام يسمح له بالاقتراب منه جداً كما يسمح له بالابتعاد عنه إلى حد كبير. (الفيلي ، ١٩٩٩ ، ٩٥/١).

فوفق المادة ٥٦ من الدستور الكويتي ، يعين الأمير رئيس مجلس الوزراء بأمر أميري ولذلك فإن تشكيل الحكومة لا يرتبط بالضرورة بوجود أغلبية برلمانية ولكنها ترتبط فقط بالإرادة المنفردة للأمين ورئيس مجلس الوزراء. وفي نفس الوقت يوجب الدستور أن يكون أحد الوزراء من أعضاء البرلمان ، كما يوجب أن يكون أحد الوزراء من خارج البرلمان. ومن جانبها تقرر المذكرة التفسيرية للدستور استحسان أن يكون أكثر الوزراء من داخل البرلمان لأن ذلك أقرب للأصل البرلماني.

ومن غير الممكن عملاً أن يتم اختيار وزارة تنسب للأغلبية في البرلمان ما لم يكن هناك إطار قانوني يمكن من خلاله تقرير أن هؤلاء الأعضاء ينتسبون لكتلة محددة وإن هذه الكتلة تشكل الأغلبية أو الأقلية في البرلمان. نخلص من العرض السابق إلى القول بأن الدستور الكويتي جعل بيد الأمير اختيار وزارة ذات أغلبية برلمانية وقرر أن ذلك يدخل في باب الاستحسان ، كما جعل للأمير أن يقصر وجود البرلمان في الوزارة على وزير واحد (المحلل) ، وإذا كان التوجه صوب الحل الأول فمن المنطقي أن توجد أحزاب سياسية ولكن السؤال ما موقع الأحزاب من الإعراب إذا كان التوجه الثاني هو القائم ، (قصر وجود البرلمان على عضو واحد) ألا يعتبر وجود الأحزاب السياسية متعارضا مع السلطة التقديرية الواسعة المقررة للأمير في المادة ٥٦. نعرض لهذه النقطة في بداية الأمر ثم نعرض لملامح التنظيم القانوني للأحزاب من بعد ذلك.

١- أثر وجود الأحزاب على السلطة التقديرية للأمير :-

من الناحية القانونية فإن نص المادة ٥٦ من الدستور يقود للقول بان السلطة التقديرية للأمير لا ترتبط بوجود الأحزاب أو عدم وجودها، وفي كل الأحوال فإن الأعمال التحضيرية تؤكد هذا المعنى فالتوجه إلى الحل القائم كان سببه الرغبة في ترك أمر اختيار الوزارة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتركيبتها للأمير. أما من الناحية السياسية فإن أثر وجود الأحزاب على السلطة التقديرية للأمير يرتبط بعدد من الأمور :-

أ- الأثر الحقيقي للأحزاب على الأغلبية البرلمانية :

وفي هذه المسألة فإننا نلاحظ من خلال استقراء الواقع القائم بأن التنظيمات السياسية القائمة لا تعكس وجوداً مؤثراً لها في البرلمان ، فإذا أخذنا تنظيم الإخوان المسلمين كمثال فإننا نلاحظ بأنه حالياً التنظيم الأكثر امتلاكاً للأجهزة الحركية، كما أنه يعيش حالة من مباركة الحكم لنشاطه أو على الأقل عدم اتخاذ إجراءات تعويقية لنشاطه ، ومع ذلك فإن وزنه العددي داخل البرلمان لا يعكس حجم نشاطه المعلن ويمكن قياس الأمر السابق على بقية القوى السياسية، بل إن بعض المرشحين يفضل أن لا يذكر صراحة انتمائه السياسي لأنه يعتقد أن الناخب لا يفضل التصويت على أساس سياسي.

ب- سياسة الأمير في اختيار رئيس مجلس الوزراء :-

نحن نعتقد بأن الممارسة القائمة حالياً وهي اختيار رئيس مجلس الوزراء من الأسرة الحاكمة وتحديداً من ذرية مبارك الصباح تضعف اتجاه الناخبين لاختيار أعضاء البرلمان على أساس الهوية السياسية المرتبطة ببرنامج سياسي محدد ، ذلك أن السلوك العام للناخبين يضع المؤسسة البرلمانية في إطار "قضاء المصالح" ، واختيار رئيس مجلس الوزراء خارج إطار البرنامج الانتخابي يقود الناخبين بعيداً عن الاختيار وفق قواعد النظام البرلماني. وفي هذه الجزئية فإننا نعتقد أن استقراء واقع النظام السياسي في الأردن قد يكون مفيداً ، فالتركيبة السياسية في الأردن لا تبتعد كثيراً عن واقع الكويت، ونلاحظ أن الملك في الأردن يختار رئيس للحكومة من خارج الأسرة الحاكمة ، ويعتمد على رؤساء وزارات لا يرأسون أحزاب ذات أغلبية برلمانية ، يقومون بالتنسيق مع الكتل البرلمانية القائمة. إذاً وجود الأحزاب السياسية واختيار رئيس الحكومة من خارج الأسرة الحاكمة لم يؤثر على صلاحيات الملك ، بل هو قواها في الواقع لأن الملك أصبح يمارس دور الحكم دون أن تتأثر مؤسسة رئاسة الدولة بالآثار السلبية لمشاكل الحكومة في الحياة اليومية. وبالنسبة للكويت فإن الدستور قد وفر للحكومة أدوات تضمن لها مواجهة الكتل البرلمانية بشكل معقول.

نخلص مما سبق إلى أن المؤشرات الموجودة حالياً لا توحي بأن تنظيم الأحزاب سوف يقود إلى تغيير جذري في موضوع السلطة التقديرية للأمير في اختيار الحكومة، كما أن استقراء بعض الحالات المقارنة يقود إلى الوصول لنفس النتيجة. وإذا ما تركنا الجزئية السابقة جانباً فإننا نلاحظ بأن الأحزاب السياسية بالمعنى الأولي لها موجودة في الكويت فهناك تنظيمات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتكون من أشخاص يسعون لتحقيق هدف سياسي، والواقع المشار إليه يؤثر في تشكيل الحكومة، فهناك حرص على تضمين كل وزارة ممثلين لبعض القوى السياسية المنظمة في الكويت. ووجود الظاهرة دون وجود تنظيم قانوني لها يخلق آثارا سلبية متعددة ، فهو يفسد عمل مؤسسات المجتمع المدني القائمة لأنه يدخل في الأطر القانونية المخصصة لها كيانات ذات طابع مختلف وأهداف مختلفة ، كما أن عدم تنظيم الظاهرة سمح لأطر ومؤسسات لا تتسق طبيعتها مع العمل السياسي في إطار الدولة الوطنية بالقيام بوظيفة سياسية ونعني بذلك القبيلة والجماعات ذات الطابع الديني ، كما أن غياب التنظيم أدى إلى غياب الشفافية وضعف الالتزام. ونضيف للعناصر السابقة أمران إضافيان وهما : توسيع قاعدة الناخبين بدخول المرأة يوجب تغيير قواعد الانتخابات من خلال تنظيم الساحة السياسية ومن جانب آخر فإن مستوى أداء البرلمان أصبح يشكل معوقاً للتنمية والإصلاح السياسي.

٥- وسائل الإعلام :

يشكل الإعلام - والذي يسمى السلطة الرابعة - أهمية بالغة في ترسيخ قيم معينة أو تشويشها لدى المواطنين، فوسائل الإعلام المستقلة أو التابعة للسلطة، لها دور فعال في عملية التنشئة السياسية سواء بالتغير أو الترسيخ (إيدار، ٢٠٠١ ، ص ١١٢).

وهناك مؤسسات أخرى تقوم كذلك بعملية التنشئة السياسية كالأحزاب السياسية والتي تسعى إلى نقل قيمها ومبادئها إلى الأجيال الأخرى حتى تتسع قاعدتها الشعبية، بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني التي أصبحت لها من الأهمية على التأثير في الحياة السياسية. كما أن هناك العديد من المؤسسات الأخرى كالمؤسسات الدينية، الجيش، البرلمـان، والأجهزة الشعبية خاصة المحلية، أماكن العمل ،الرأي العام...إلخ (إسماعيل، ١٩٩٧، ص ٥٦-٥٧)،

وأخيرا، يمكن القول: إن كل مؤسسة من هذه المؤسسات لا تعمل بشكل منفصل عن غيرها، بل لا بد من أن تعمل بشكل موحد، ومتكامل لتؤثر في تنشئة الفرد اجتماعيا وسياسيا، فتتداخل في ترسيخ ونقل واندثار قيم ومعتقدات وقناعات واتجاهات المواطن، فمن الأدوار التي تقوم بها تلك المؤسسات ما يلي :

- إيجاد وخلق نظام ثقافي موحد قادر على استيعاب التعدد والتنوع الثقافي الحضاري والسياسي والاجتماعي، كما يمكن أن تنصهر فيه كل الخصوصيات من دون تهميش أو قمع، أي نظام ثقافي موحد لخصوصيات متعددة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تجسيد القائمين على شؤون الحكم للقدوة السياسية والأخلاقية العملية لا الخطابية في التصدي للشؤون العامة.
- فهم ديناميكية العولمة بمفارقاتها وفرضياتها ومخاطرها وتطوير سياسات الإصلاح لمنظومتنا الوطنية المحلية التربوية والأسرية.
- ضبط القيم الأساسية المرجعية التي يقيم عليها النظام السياسي الاجتماعي تنميته المستقبلية بحيث تقام التنشئة السياسية على قيم الإسلام المعتدل وقيم الوطنية المعترفة بالخصوصيات والناشدة للعالمية والقيم الإنسانية السياسية.
- الفصل النهائي في مسألة الجدل حول الهوية الوطنية لتنشئة الأجيال الجديدة على اكتشاف الآخر والتعارف والاعتراف والمعرفة.
- تصحيح أخطاء التفكير الشائعة والقاتلة في تربيتنا الأسرية والاجتماعية والسياسية التي لم ولن تتماشى مع مستلزمات ومقتضيات بناء مجتمعات المستقبل أي مجتمع المعرفة.
- التنشئة على مبدأ تحمل المسؤولية وعدم التهرب من تحمل تبعاتها بدل من تحميل المسؤولية وتلفيقها للآخرين.
- الاهتمام المبكر بالمدركات السياسية للناشئة من خلال المناهج المدرسية.
- ضرورة التحديد والفهم الصحيح لمنظومة المفاهيم الإسلامية الأسرية والاجتماعية الدالة على العلاقة السلطوية.
- ترقية الوعي السياسي.
- بناء وخلق إنسان مشارك مبادر يقدم المصلحة العامة على الخاصة .
- نشر الثقافة السياسية الدينية الإسلامية الصحيحة في أوساط الشباب .
- تطوير الإعلام الشباني نحو المزيد من التفاعلية ومباشرة ما يثقف فكره ويحرر عقله ويخلق سلوكه ويهذب ذوقه.
- ترقية ثقافة التداول على السلطة والعمل الجماعي.
- تنمية أهمية بناء مجتمع وثقافة الوحدة في ظل التنوع السياسي الثقافي الحزبي الفكري الحضاري.
- إقامة المنظومة التعليمية على أسس تنمي الإبداع والابتكار والعصامية في التكوين وتحويل العلاقة بين الأستاذ والتلميذ إلى علاقة شراكة لا علاقة تبعية وأبوه ووصاية (حجاج، العالمية، ٢٠٠٣، ص ٨٨-٩٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإن وسائل الإعلام الكويتية من المرئي والمسموع والمقروء تسهم في مسيرة الديمقراطية الحقيقية التي منحها آل الصباح كوسيلة حكم إيمانا منهم بأن القيادة تكليف لخدمة الشعب لا تشريف عليهم ليتمكن كل مواطن كويتي من المشاركة الفعلية في مسيرة البناء والديمقراطية حيث استطاعت وزارة الإعلام الكويتية ومن خلال تلفزيون الكويت والإذاعات والصحف المحلية والمواقع الإلكترونية اثبات قدرتها العالية وإمكاناتها لنشر رسالة الإعلام الكويتي والارتقاء بمستوى العمل والإعلام المحلي لمواكبة المستجدات والتطورات على الصعيدين العربي والدولي من خلال باقة واسعة من البرامج السياسية والمحلية التي تغطيها شبكة من المراسلين والمندوبين في دول العالم، وأحيانا كان لها أثر سلبي، فقد ساهمت في الأزمة السياسية، إذ لم يقتصر الأمر عند حدِّ التقدُّم ببلاغات للقضاء؛ لكنه شهد -أيضًا- سجالا سياسيًّا عبر وسائل الإعلام؛ خاصة الصُحف، ففي غضون شهر واحد قرَّر قاضي الأمور المستعجلة إيقاف صحيفتي: "الوطن"، و"عالم اليوم" اليوميتين، مرتين: الأولى خلال مايو/أيار ٢٠١٤ لمدَّة أسبوعين، والثانية بداية يونيو/حزيران ٢٠١٤ لمدة ٥ أيام؛ وذلك لمخالفاتهما قرار النائب العام بعدم النشر فيما يُعرف بـ"شريط الفتنة". كما قرَّرت وزارة الإعلام إيقاف نشرات الأخبار في قناتي "الوطن" و"عالم اليوم "الفضائيتين الخاصتين، وكذلك أوقفت برنامج في قناة "الشاهد" الخاصة - أيضًا - للسبب ذاته. ويتضح ان هناك وسائل إعلام كويتية تأزم الوضع السياسي؛ بل - أيضًا- تنحاز إلى بعض أطراف الأزمة السياسية، وتَبَنّي مواقفها، والدفاع عنها، والنيل من خصومها، وهو أمر بالغ الدلالة والخطورة فيما يتعلق بمستقبل الدور المجتمعي والسياسي للإعلام الكويتي (عيد،٢٠١٤/ موقع إلكتروني).

٣- دور التنشئة السياسية في تحديد السلوك الانتخابي:

إن التنشئة أو التربية في جوهرها العام تهدف إلى تنمية الوعي لدى الفرد من خلال المعلومات والخبرات والقيم التي تسمح له بالإدراك الجيد والاستيعاب الواعي لمختلف الأوضاع المحيطة به؛ فإن اكتساب الوعي السياسي هو أحد وأهم أهداف التنشئة السياسية، التي تشكل للفرد المواطن إرثا مكتسبا من شأنه أن يكون وعيا سياسيا معينا، يترجم في صورة سلوك سياسي ومن بينه السلوك الانتخابي (علي، ١٩٩٧، ص ١٩٩)، فجوهرها الحقيقي يتمثل فيما تقدمه وما تقوم به من دور في تشكيل سلوك الفرد من خلال مؤسساتها (الأسود، ١٩٩٩، ص ١٤٠). أما تأثيرها على السلوك السياسي فإنه يكمن في تدخلها في تكوين الآراء والقيم والاتجاهات التي تعتبر استعدادات كامنة لأداء استجابات سلوكية محددة (رأس العين، ٢٠٠٣، ص ٢٩- ٣٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعليه، يتضح أن التنشئة السياسية هي محدد أساسي لمشاركة المواطن سياسيا من عدمها وايجابيـة هذه المشاركة داخل المجتمع، على أساس أن مكتسبات المـواطن منها هي التي توجه وتقود تصرفاته وردود أفعاله في الحقل السياسي، فيما يتصل بالمشاركـة السياسية عامة والمشاركة الانتخابية بشكل خاص، لأن الأولى هي التي تعد المواطن وتؤهله لأن يشارك في العمل السياسي بالصورة والنمط والدرجة التي تتسق مع طبيعة عملية التنشئة السياسية التي اكتسبها هذا المواطن وهي بهـذا المعنى تعد أحد المحددات الرئيسية لنمط السلوك الانتخابي، وهي المسؤولة عن تلك الأنشطة الإرادية التي يشـارك بمقتضاها المواطن في انتخاب واختيار الحكام وصانعي القرار السياسي والمسؤولين في أي مجتمع من المجتمعات، ثم في صياغة طبيعة ونوع الظروف التي يود أفراد المجتمع العيش فيها، ورسم السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، أي إشراك المواطن العاقل البالغ في مختلف مستويات النظام السياسي (جمعة، ١٩٨٤، ص ٢٥- ٢٦).

ويشير "لوسيان باي Lucian Pye" إلى أن هناك ثلاث مراحل أساسية لعملية التنشئة السياسيـة وهي (إسماعيل، ١٩٩٧، ص٣١):

١. مرحلة يتحدد وفقا لها انتماء الطفل لثقافة وتاريخ وقيم ونظام معين .
٢. مرحلة يفهم فيها هويته، ويزداد إدراكه للعالم السياسي والأحداث السياسية.
٣. مرحلة يشارك فيها الفرد مشاركة فعلية في الحياة السياسة، من خلال عمليات التصويت وانتماءاته السياسية وتوليه المناصب السياسية.

فالتنشئة السياسية تعنى وتهتم في المقابل بمشاركة المواطن سياسيا، ومن ذلك ممارسة حقه الانتخابي إذ أن ممارسة هذا الحق تستلزم قدرا من النضج والوعي السياسي، الذي توفره التنشئة السياسية من خلال إكساب المواطن مجموعة من المعلومات والمفاهيم والقيم والاتجاهات والقناعات، وما يرتبط بها من عادات وسلوك وممارسات تنمي وعيه السياسي، وتساعده على فهم العالم السياسي الذي يعيش فيه وأن يؤدي دوره فيه فيما بعد بوعي وخلق وكفاءة ومسؤولية (داود، ٢٠٠٥، ص ٢٥- ٢٦).

ولهذا، فالسلوك الانتخابي للمواطن يتحدد بقدر كبير بما اكتسبه من اتجاهات وقيم ومعلومات سياسية في مرحلة الطفولة، إذ كشفت دراسات في السلوك الانتخابي درجة التأثير البالغ الذي تمارسه الأسرة كإحدى مؤسسات التنشئة على أفرادها في سلوكهم الانتخابي، حيث لوحظ وجـود ارتباط وثيق بين سلوكيات الأفراد المواطنين الانتخابية وكذا سلوكيات أباءهم الانتخابية، ولذا اتجه دارسوا السلوك الانتخابي إلى التنبؤ بهذا السلوك انطلاقا من معرفة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

توجهات الآباء وكيفية أدائهم لواجبهم الانتخابي، كما أوضحت هذه الدراسات أن الصلة بين التصويت وبين الأسرة ليست علاقة تلقائية تفرضها عضوية الفرد فيها، وإنما هي نتيجة لرؤية مشتركة تفرزها المشكلات القائمة (هيملوايت، ١٩٨٤،ص ص ٣٥-٤١).

إن دور الأسرة في تحديد السلوك الانتخابي ذو فعالية كبيرة في عملية التنشئة عامة وخاصة السياسية، فهل يمكن أن نتحدث في العصر الراهن في ظل التفاعلات الدولية والمتغيرات المتسارعة وظاهرة العولمة السياسية وثورة الاتصالات وثورة المعلومات عن دور فعال للأسرة في الحقل السياسي؟

لقد أعيد بناء أدوار الأسرة بالشكل الذي يقزم دورها ويقلل من فعاليتها، إذ أصبحت مؤسسات أخرى تقاسمها بعض أدوارها، هذا إضافة إلى المشاكل التي تتخبط فيها كمشكلة التمزق مثلا، هذا بغض النظر عما تواجهه من مشاكل وتحديات في المجال الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما يقلل من دور الأسرة في هذا المجال، وفي المقابل تلعب المدرسة دورا مهما في هذه العملية، وذلك من خلال المواد التي تدرس، وبغض النظر عما تحويه البرامج المدرسية سواء من حيث النوعية والوضوح ،فإنها تسعى إلى ترسيخ مجموعة من المبادئ والقيم والمعلومات والمفاهيم السياسية لدى الأطفال وهو ما جعلها تحتل مكانا حساسا في عملية التنشئة، وهو ما يظهر من خلال التأثير الذي تمارسه على الفرد في مرحلة الطفولة، ومن خلال دورها في التثقيف والوعي السياسي.

إن هذه المؤسسات الرسمية وغيرها هي التي ترسخ تنشئة سياسية قادرة على إعطاء شرعية للنظام السياسي، كما بإمكانها التشكيك في تلك الشرعية وبالتالي رفض النظام وعلى ظروف هذا الرفض يتوقف بقاء أو تغير النظام السياسي (الجوهري، ٢٠٠١ ص ٢٩٠)، والأمر نفسه فيما يتعلق بالنظام الانتخابي كجزء من النظام السياسي.

المطلب الثاني: الثقافة السياسية:

في البداية يجب الإشارة إلى التداخل الموجود بين التنشئة السياسية والثقافة السياسية، إلى درجة صعوبة الفصل بينهما، ولذلك تجد أن دراسة أحدهما تستلزم بالضرورة وجود الآخر، وما الفصل إلا حاجة منهجية تهدف إلى تحليل كلا المفهومين ودراسة تأثيرهما.

١- مفهوم الثقافة السياسية:

إن مفهوم الثقافة السياسية يعد من المفاهيم الحديثة نسبيا في علم السياسة، إذ أن ظهوره يرجع إلى عام ١٩٥٦ عندما استخدمه الأستاذ الأمريكي "جبرييل ألموند G. Almond"كأحد أبعاد تحليل النظام السياسي (هلال ومسعد، ٢٠٠٢، ص ١٢٢-١٢٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى "ألموند" أن الثقافة السياسية هي عبارة عن توزيع معين للاتجاهات والقيم والأحاسيس والمعلومات والمهارات السياسية، ومثلما تؤثر اتجاهات الأفراد على ما يقومون به، فإن الثقافة السياسية للدولة تؤثر على تصرفات مواطنيها وزعمائها تجاه جميع جوانب النظام السياسي، وبما أننا نستطيع مقارنة بعض أبعادها في دول مختلفة، فإنه يمكن أن نفهم الميل والنزعات تجاه السلوك الحاضر والمستقبلي عند الاقتراب من نظام سياسي معين (ألموند وبويل ومندت، ١٩٩٦، ص ١٠٣)، وبهذا ترتبط الثقافة السياسية عند "ألموند" كما يظهر مما سبق بشدة مفهوم النسق السياسي، ويرى بأنها ليست نظرية، بل هي مجموعة من المتغيرات التي يمكن استخدامها في بناء النظريات، فهي مفهوم مكون من نسق من المعتقدات الامبريقية والرموز العاطفية (التعبيرية) والقيم التي تعرف الموقف الذي يحدث فيه الفعل السياسي، وهي تهتم بالتوجهات السيكولوجية نحو الموضوعات الاجتماعية والنسق السياسي المدمج في مدركات وتقييمات المواطنين، وتتضمن الشعور بالوحدة الوطنية، والاتجاهات التي يعتنقها الشخص تجاه نفسه كمواطن في الدولة والتوقعات نحو أداء الحكومة والمعارف المتصلة بعمليات اتخاذ القرارات السياسية (أبو زيد، ٢٠٠٣، ص ١٦٦- ١٦٧).

كما يعرف "موريس دوفرجيه M. Duverger" "الثقافة السياسية على أنها الجوانب السامية للثقافة باعتبار أنها تشكل في حد ذاتها مجموعة منظمة، ويؤكد "موريس" على ضرورة تحديد الجوانب السياسية للثقافة" (عبد الرحمان، ٢٠٠١، ص ٤٣٦)؛ إذ إن الثقافة عنده جزء من الثقافة العامة.

ويذهب " فليب برو Philippe Breau" إلى أن الثقافة السياسية تتكون من مجموعة المعارف والمعتقدات التي تسمح للأفراد بإعطاء معنى للتجربة الروتينية لعلاقاتهم بحكامهم، كما تسمح للمجموعات باستخدامها كمرجع للتعريف بهويتها، وهي بذلك تسمح لكل مواطن بتحديد موقعه في المجال السياسي المركب، وذلك من خلال تعبئة أدنى حد من المظاهر الواعية أو غير الواعية التي ترشده في سلوكه كمواطن على سبيل المثال أو في سلوكه كناخب (عبد الرحمان، ٢٠٠١، ص ٤٣٦). في حين يذهب "جيمس أندرسون J.Anderson" إلى أن الثقافة السياسية هي ذلك الجزء من ثقافة المجتمع، المتضمنة للقيم والمعتقدات والمواقف المتعلقة بما ينبغي أن تقوم به الحكومة، وكيف تقوم به وطبيعة العلاقة بين المواطن والحكومة، وتنتقل الثقافة السياسية من جيل لآخر من خلال عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية، التي من خلالها يتعرف أفراد المجتمع ويتفاعلون مع الآخرين ومع القادة السياسيين، بحيث تصبح هذه الثقافة السياسية جزءا من نفسياتهم ويترجمونها إلى سلوك حياتي (أندرسون، ١٩٩٩، ص ٤٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعرفها (لوشان باي) بأنها مجموع الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي نظاماً ومعنى للعملية السياسية، وتقدم القواعد المستقرة التي تحكم تصرفات الأفراد داخل النظام السياسي، وهي تنصب على المثل والمعايير السياسية التي يلتزم بها أعضاء المجتمع السياسي، ويتحدد مضمون هذا المفهوم في جوهر الثقافة السياسية في القيم والاتجاهات والسلوكيات والمعارف السياسية لأفراد المجتمع، وهي تعبر عن عناصر مادية ومعنوية، وهي ثقافة فرعية وجزء من الثقافة العامة للمجتمع وهذه الثقافة لا تعرف الثبات، بل تتعرض للتغير المستمر ولا يعني القول بوجود ثقافة سياسية للمجتمع تماثل العناصر بالنسبة لسائر أفراده (المنوفي، ١٩٨٧، ١٥٠).

ويعرفها كمال المنوفي (١٩٨٠، ص١٤)على أنها "مجموعة القيم المستقرة التي تتعلق بنظرة المواطن إلى السلطة، والتي تعد مسؤولة إلى حد بعيد عن درجة شرعية النظام القائم، فالثقافة السياسية تؤثر في علاقة المواطن بالسلطة من حيث تحديد الأدوار والأنشطة المتوقعة من السلطة، ومن حيث طبيعة الواجبات التي يتعين على المواطن القيام بها، كما أن الثقافة السياسية تتضمن التفاصيل الخاصة بهوية الفرد والجماعة".

كما تعرف على أنها مجموعة المعارف والآراء والاتجاهات نحو شؤون السياسة والحكم والدولة والسلطة، والولاء والانتماء، الشرعية والمشاركة، كما تعني منظومة المعتقدات والرموز والقيم المحددة للكيفية التي يرى بها مجتمع الدور المناسب للحكومة وضوابط هذا الدور، والعلاقة المناسبة بين الحاكم والمحكوم (أبو عامود وآخرون، ٢٠٠٤، ص ١٨٩).

فالثقافة السياسية هي مجموعة الاتجاهات والمعارف السياسية التي تشكلها التنشئة السياسية وتتناقلها من جيل لآخر بالإضافة إلى المعلومات السياسية المتاحة عن النظام السياسي والمؤسسات السياسية والدولة، ومجريات الأحداث السياسية.

ويمكن رصد ثلاثة أنواع من الثقافات السياسية، "ثقافة ضيقة لا يستطيع في إطارها المواطن إصدار أحكام وتقييمات بخصوص النظام السياسي واقتصاره على تلقي مخرجات النظام والامتثال لها لقصوره على تصور بدائل أخرى أو لعجزه وعدم رغبته في ذلك، ثقافة سياسية تابعة تتميز بمساهمة متواضعة تصل في بعض الأحيان إلى حد العزوف في بلورة مدخلات للنظام السياسي لاعتقاد المواطن بعدم جدوى ذلك، بالرغم من وعيه وإستيعابه لقواعد اللعبة، ويقترن هذا الشكل من الثقافة السياسية بالمجتمعات ذات الأنظمة التسلطية التي تضيق هامش الحريات وتعمل على إقصاء القوى الحية المعارضة، والنوع الثالث من الثقافات السياسية يتمثل في الثقافة المشاركة والتي ترتبط بمعرفة ووعي الجماهير بحركة نظامها السياسي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والقواعد التي تعتمدها ومؤسساته ومدخلاته ومخرجاته وبالتزام أفراد المجتمع بالمشاركة السياسية الفعالة" (هلال ومسعد، ٢٠٠٢، ص ١٢٥).

وعلى العموم يمكن القول إن مفهوم الثقافة المشاركة يمكن أن يتحدد مع ما يسمى بالتوقعات الديمقراطية (عبد الرحمان، ٢٠٠١، ص ٤٣٧-٤٣٩).

كما قدم "ألموند وباويل" نوعان آخران وهما: الثقافة السياسية المتوافقة والثقافة السياسية المتعارضة ففي الأولى يميل المواطنون إلى الموافقة على الوسائل الملائمة لاتخاذ القرارات السياسية ويميلون إلى مشاطرة وجهات النظر حول ماهية المشاكل الرئيسية وطريقة حلها. أما في الثانية فينقسم المواطنون على بعضهم بحدة، وغالبا ما يدور انقسامهم حول شرعية النظام وحل المشاكل الرئيسية (ألموند وبويل ومندت، ١٩٩٦، ص ٧٣-٧٥).

وتتمثل وظائف الثقافة السياسية بما يلي (دانكان، ١٩٩٧، ص ١٥٨- ١٥٩):

١. التعرف على طبيعة البناءات والمؤسسات والنظم السياسية.
٢. تحليل العلاقات بين المواطنين والسلطة السياسية.
٣. خلق الشخصية القومية.
٤. الثقافة السياسية وحقوق المواطنة.
٥. دورها في التحديث والتنمية الشاملة.
٦. دراسة عملية المشاركة السياسية وتحديثها.

٢- دور الثقافة السياسية في تحديد السلوك الانتخابي :

تمثل الثقافة السياسية متغيرا تفسيريا مركزيا لعمليات الديمقرطة، فهي نتاج لعملية الديمقراطية وليست سببا لها (المغربي، ٢٠٠٥، ص ٦٦). ومهما يكن فإن تعميق الخيار الديمقراطي في الواقع المجتمعي بحاجة إلى ثقافة ديمقراطية تؤكد على القيم الكبرى الحاضنة والحاملة للديمقراطية، وإلى قيم ثقافية تحترم الأخر بكل تجلياته وعناوينه، وتسعى إلى تأكيد قيم التنوع والاختلاف والتعددية وحقوق الإنسان، فبوابة تعميق الخيار الديمقراطي هي تجذير الثقافة الديمقراطية (محفوظ، ٢٠٠٢، ص ٢٠٠)، فإن صناعة السياسة تعني إلى حد كبير تغيير الإطار الثقافي في اتجاه ينمي تنمية متناغمة مع عبقرية الأمة" (بن نبي، ٢٠٠٢، ص ٨٨)، إذ إن التفكير في مسألة الثقافة في أحد بلدان العالم الثالث يستوجب في نفس اللحظة التفكير بالقوى غير الواعية التي تمثل اللاثقافة، والقوة الواعية التي تمثل ما ضد الثقافة، وكلتا القوتان تبدوان قوة مشتركة تعمل في المحيط الاجتماعي (بن نبي، ٢٠٠٢، ص ٩٨).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتضح مما سبق مكانة الثقافة السياسية في عملية التحول الديمقراطي وأهميتها لدى دراسة الظواهر السياسية وعند الحديث عن المشاركة الانتخابية، فإنه لن يتم الخروج عن مفهوم الثقافة السياسية ودورها في تحديد السلوك الانتخابي، لأن الانتخابات عملية مهمة في الدولة الديمقراطية، فهي تمثل التعبير الرمزي الأهم عن ديمقراطية المجتمع وعن مدى نضج ثقافته السياسية، فتدني المعرفة السياسية لدى المواطنين يشكل عائقا أمام عمليتي المشاركة، والتنمية السياسية، فالعزوف السياسي مثلا هو نتيجة مجموعة من الاتجاهات والقيم والمعتقدات السياسية السلبية التي تم توارثها من جيل إلى جيل (البرعي وآخرون، ١٩٩٨، ص ١٢٠-١٢١).

لذلك، فإن السلوك الانتخابي يتغير ويتبدل وفقا لطبيعة الثقافة السياسية السائدة، ففي ظل الثقافة السياسية الهامشية (الانعزالية)، التي تشيع عادة في الجماعات القبلية وفي المناطق المنعزلة، يفقد المواطن أدنى المعلومات عن النظام السياسي وطريقة سيره، ينتشر سلوك الامتناع اللاعقلاني الناتج عن غياب المعلومات، وقلة الوعي الكافي لدى المواطن، والثقافة السائدة في حد ذاتها تشجع على عدم المشاركة. أما في كنف الثقافة السياسية الخاضعة (ثقافة الخضوع)، فالسلوك الانتخابي قد يتخذ شكلين إما التصويت اللاعقلاني العشوائي لاعتقاد المواطن بعدم جدوى إمكانيه التأثير في السلطة السياسية، أو التصويت الإكراهي نتيجة خضوع المواطن للنظام السياسي، وللسبب ذاته قد يتخذ شكل الامتناع العقلاني بكل أشكاله، بينما في المجتمعات التي تنتشر فيها الثقافة السياسية المشاركة فإنها تؤكد على ضرورة وجود سلوك انتخابي في شكل التصويت العقلاني، الناتج من الإحساس بالفعالية والقدرة على التغير والتأثير في نتائج العملية الانتخابية، كما أن المواطن الناخب هنا من الممكن أن يتخذ سلوك الامتناع العقلاني ولكن على أساس مشاركة لأنه امتناع مبني على وعي وله أهداف من وراءه.

هذا وقد أشار "ألموند وفيربا" إلى نوع آخر من الثقافات الذي بإمكانه أن يتدخل في بناء السلوك الانتخابي، وهو الثقافة الجهوية، والتي تحتمي بمجموعة من الإدراكات والمعارف والانتماءات السياسية المقتصرة على مجال محدود كالقرية أو القبيلة، وينحصر التمثيل الذهني للنظام السياسي والمعارف ككل داخل ذلك المجال الضيق، ويرى العديد من الباحثين أن الثقافة السياسية الوطنية لا يمكنها أن تقوم إلا على أنقاض الثقافة الجهوية بعد أن تتخلص منها، ومازال هذا النوع من الثقافات سائدا في العديد من أنحاء العالم، ويتدخل بقوة في التأثير على أنماط المشاركة السياسية للمواطن وسلوكه الانتخابي، الذي يتحدد بحسب النظرة السائدة تجاه النظام السياسي والسياسة العامة والعملية الانتخابية في الجهة التي ينتمي إليها المواطن (رأس العين،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٠٠٣، ص ٢٧- ٢٨)، ولهذا تنامى دور النخب في نشر ثقافة معينة، تتوافق واتجاهاتها، وتتجاوب وطموحاتها.

وإذا كانت الثقافة الانتخابية التي تعد جزء من الثقافة السياسية، والتي قد تعني في الوهلة الأولى، أنها تتمثل في حمل المواطن لبطاقة الانتخاب، ومشاركته في عملية الاقتراع، إلا أنها تعد أشمل من ذلك لأنها تشمل – في الواقع - الوعي والمعرفة والإدراكات والقناعات السياسية، التي تمكن الناخب من الاختيار العقلاني الحر، بعيدا عن أي ترغيب أو ترهيب من أطراف داخل العملية السياسية أو خارجها، أي التحرر الكامل من كافة الضغوط السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية الجهوية (الهوية والانتماء، والولاءات القبلية والعشائرية وغيرها) عند إدلاء الناخب بصوته وهذا يعني أن الثقافة الانتخابية لا تكتفي بالقبول بوجود الآخر المختلف فكريا وسياسيا وتنظيميا فحسب، بل تتعداه لتتقبل حق الخصم في الدفاع عن رأيه، والتعبير عن نفسه بحرية إعلامية وفقا للمقولة الفولتيرية "قد اختلف معك في الرأي ولكن مستعد أن أدفع حياتي ثمنا لأن تقول رأيك"، ففي ظل مثل هذه الثقافة يتم تجسيد العلاقة مع الخصوم وإحلال منطق التعايش الديمقراطي، محل منطق الصراع الاستبعادي عند ذلك ستوطن ثقافة الوعي باستحالة إلغاء الآخر، وبالتالي الاعتراف بالمعارضة وهنا ستكون الظروف مناسبة للتحول الديمقراطي والتعددية السياسية (البرعي وآخرون، ١٩٩٨، ص ١٢٢-١٢٣).

وتقوم هذه المرتكزات على فكرة أن المجتمع المثقف من الصعب أن تخترقه المؤثرات (المعادية) مهما كانت قوتها، لأنه يمتلك المناعة القوية والوعي الضروري والقدرة على تجاوز الأزمات مهما عظمت، وهو المجتمع القادر على تصريف شؤونه بأساليب تدفعه نحو التقدم بدل تدميره أو العودة به إلى الوراء، وهو السر الذي يجعل المجتمعات مهما اختلفت أنظمتها السياسية تولي هذه المسألة الأهمية التي تستحقها، باعتبارها الأرضية التي تبنى عليها كل المشاريع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

المطلب الثالث: الحملات الانتخابية:

يقصد بالحملة الانتخابية (**Compagne Electorale**) كافة أشكال الأعمال والأنشطة والأساليب المستخدمة من جانب المرشحين، منذ إعلان فتح باب الترشيح وحتى إجراء الانتخابات، من أجل التأثير في الناخبين وكسب أصواتهم (قويسي، (د. ت)، ص ٣٧٧).

فالحملة الانتخابية تتعلق بذلك المجال الذي يتقدم فيه المرشحون الذين لهم رخصة قانونية بالقيام بنشاطاتهم لطرح ونشر أفكارهم، كما تختص بكل النشاطات التي تصبو إلى تحقيق هذا الهدف والتي تكون على درجة من التنظيم المفصل الذي يسمح بدعاية أكبر وأوضح

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بغية الحصول على التأييد الشعبي، ويمكن استعمال الوسائل التي يصرح باستخدامها في هذه الدعاية قانونا، وهنا يجب التنبيه إلى أن عدم احترام هذه الحدود من طرف المرشحين أو الأحزاب أو المواطنين يعرضهم للمتابعة القضائية .

وتعدّ الحملة الانتخابية هي الأنسقة الاتصالية السياسية المخططة والمنظمة الخاضعة للمتابعة والتقويم يمارسها مرشح أو حزب بصدد حالة انتخابية معينة، وتمتد مدة زمنية معينة ومحددة تسبق موعد الانتخابات المحدد رسميا (قصير المدى)، بهدف تحقيق الفوز في الانتخاب عن طريق الحصول على أكبر عدد من الأصوات باستخدام وسائل الاتصال المختلفة وأساليب استمالة مؤثرة ،تستهدف جمهور الناخبين (بن صغير، ٢٠٠٤ ص ١٥).

فالانتخابات بالرغم من أنها شرط لا تكفي للتعبير عن شرعية المنتخب الجديد والتي يمكن أن يترجمها هذا الأخير، إذ لا توجد سياسة من دون شرعية، فهو ظاهرة حديثة تبحث في تنمية التقنيات المهمة للاستثمار السياسي وسبل التواصل السياسي بين مختلف فواعل الحدث السياسي (الزيات، ٢٠٠٢، ص ٢٨-٣١). وإنّ محتوى الاتصال السياسي غني بالمعلومات لتأكيد سير المؤسسات، بحيث يمكن المواطنين في النهاية بأن يأخذوا فكرة عن أداءها وآليات التعامل معها، وهذه الفكرة لا تولد من القراءة المثابرة للنصوص الدستورية، وإنما تتضح من العرض الذي يقدمه النظام السياسي عبر خطب رجال السياسة (كوتري،١٩٩٢، ص ١٨٥).

ويضطلع بمهمة تشكيل رؤية معينة حول موضوع معين وقد زادت أهميته في المجتمعات الديمقراطية لدوره في نقل الرسائل السياسية التي يهتم بها الجمهور، ولأنّ ثراء المعلومات السياسية ذات الأهمية التي تطفو كل يوم، يتجاوز القدرة على إعلانها جميعا، ولذى أصبح القيام بالاختيارات أمرا ضروريا وهو ما يتكفل بـه السياسيون عادة، والشيء الواجب توفره للحفاظ على جوهر الديمقراطية هو أنْ يلتزم المشاركون في الحوار السياسي الذي تتناقله وسائل الإعلام بقواعد سلوكية معينة (جرابر وآخرون، ٢٠٠٤، ص ١٤- ١٥).

ويتضح مما سبق أن الاتصال السياسي له مكانة مهمة سواء في الحملة الانتخابية والدعاية أو في العملية الانتخابية، لأنه يحقق أهداف الحملة بنجاح، كلما كان سريعاً وصحيحاً صادقاً وواضحاً، وتستخدم فيه مختلف أجهزة الإعلام، وفي هذه الحالة ستنقل صورة صحيحة وصادقة وواضحة عن مرشح معين، مما يزيد من نسبة مؤيديه إن كانت تتوافق وطموحات الناخبين. ولهذا يعتبر الاتصال السياسي عنصر فاعل في الحملة الانتخابية أولا ثم في السلوك الانتخابي عامة لأن غيابه يعني عدم وجود المعلومات التي تمكن الناخب من التعرف على شخصيات المرشحين وبالتالي لا تكون المفاضلة على أسس صحيحة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأخيرا، يمكن للباحث تعريف الحملة الانتخابية بأنها: الأنشطة الاتصالية السياسية المخططة والمنظمة الخاضعة للمتابعة والتقويم، إذ تستعمل فيها وسائل الاتصال المختلفة وأساليب استمالة مؤثرة تستهدف جمهور الناخبين يمارسها مرشح أو حزب سياسي، وتمتد مدة زمنية محددة تسبق موعد الانتخابات المحدد رسميا، بهدف تحقيق الفوز في الانتخابات عن طريق الحصول على أكبر عدد من الأصوات.

١ـ الحملة الانتخابية امتداد للتسويق السياسي

يعدّ التسويق السياسي من أهم العناصر المستعملة في الحملات الانتخابية خاصة في ظل تطور تقنيات الاتصال، فهو نموذج حديث يستعمله المرشحون في حملاتهم، هذا النموذج الذي يتولى مهمة نقل مجموعة من الرسائل الموجهة للناخبين .

وجدير بالذكر أن الحملة الانتخابية تتمركز حول الجدل المثار بين العديد من المتغيرات المختلفة، التي تطرح في العرض (الحقل) السياسي نذكر منها ملف المرشح(مكانته العلمية ممارسته السياسية، مكانته الاقتصادية...) ومن خلال دراسة الواقع المعاش يعمل التسويق السياسي على تكييف المعلومات المتاحة بطريقة تجذب الجمهور، أي إمكانية الحد من درجة المقاطعة. وإن التسويق السياسي لا يعدو كونه تطبيقا لمبادئ التسويق وأساليبه على الحياة السياسية حيث يستخدم أطراف العملية السياسية هذه المبادئ في اتصالاتهم السياسية خصوصا في الحملات الانتخابية (القصبي، ٢٠٠٧، ص١٠٦). كما يعرف في مواضع أخرى بأنه: نشاط بشري قائم على التبادل قد يتم على مستوى مؤسسي أو شخصي، ويعتمد على التخطيط بمعنى تحديد الأهداف واستراتيجية العمل والتنظيم وتوزيع الأدوار والمهام ومتابعة الأداء وتقييمه على خلفية الأهداف المحددة سلفا، وتحديد المدى الذي تحقق منها للتحرك قدما نحو تحديد الأهداف مجددا واستراتيجيات العمل في حلقات متتالية (القصبي، ٢٠٠٧، ص٨٨).

ويلجأ القائم بالحملة الانتخابية إلى استعمال الدعاية السياسية، التي تعتبر عملية منظمة تهدف إلى التأثير على الرأي العام، وذلك لأنها تتلاعب بالعواطف بقصد الوصول إلى خلق حالة من حالات التوتر الفكري والشحن العاطفي، الذي لا بد وأنْ يؤدي إلى تسوية التتابع المنطقي، ولأنها عملية إقناع تسعى إلى تحقيق غاية واحدة وهي تغيير الاستجابة في مواقف المواطنين بالنسبة للمشكلة المعنية (سكري، ١٩٨٤، ص ٤٠-٤١)، كما تعد الوسيلة الوحيدة للعمل الإرادي القادر على أن يغير بطريقة جيدة وعلى المدى القصير التمثيلات السياسية للأفراد، كما تعرف الدعاية السياسية وفق عدة اتجاهات على أساس ارتباطها بمفاهيم عدة كالحقيقة والفعالية والقصدية والإعلان (دانكان، ١٩٩٧، ص ١٩١-١٩٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعموما قبل تصميم الحملة الانتخابية لا بد من تدقيق دراسة ما يلي:

١- مجمل الأسواق الداخلية في التسويق السياسي، وهي:

- سوق الناخبين المؤيدين والمعارضين والمترددين.
- سوق الممولين للحملة (مؤسسات، أفراد ...).
- سوق المؤيدين والناشطين السياسيين.
- سوق قادة الرأي العام وتحليل لحملات السابقة، ونتائج الانتخابات (أبو قحف، ٢٠٠٤، ص٢٦).

٢- معرفة كيفية تحقيق التواصل السياسي بأدق السبل وأكثرها تأثيرا واستمرارية بحيث يتحقق الآتي:

- الإقناع السياسي.
- توضيح الأهداف والغايات السياسية.
- الاستخدام الفاعل للإعلان السياسي.
- الاستخدام الفاعل للدعاية السياسية.

٣- تمويل الحملة الانتخابية: بعد قرار الترشيح يتم البدء في تصميم المنتوجات السياسية، وتصنف الحملات الانتخابية على النحو الآتي:

أ- بناء على طبيعتها إلى:

- حملات رأسية (عمودية): وتشمل الحملات الانتخابية الرئاسية والتشريعية والبلدية والاستفتاءات.
- حملات أفقية: وتشمل الانتخابات النقابية والمهنية والانتخابات داخل الأحزاب.

ب- حسب مبدأ الإعلان والوضوح إلى:

- حملات مفتوحة: تستخدم التسويق السياسي الموجه نحو الجماهير الانتخابية، وتركز بصورة مباشرة على الاستفادة من وسائل الإعلام.
- حملات مغلقة: تركز على العلاقات العامة والاتصالات الداخلية (رزاق، ٢٠١٠، ص٨١-٨٢).

ولا بد لأي حملة انتخابية مهما كان نمط انتمائها من خطوات حين البدء بها وهذه الخطوات هي:

١- تحديد الهدف من الحملة.

٢- تحديد ميزانية الحملة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- تصميم الرسالة الإعلامية بما تحويه من طروحات (المنتوجات السياسي).

٤- اختبار هذه الرسالة.

٥- تحديد وسائل الإعلام المستخدمة.

٦- تنفيذ الحملة.

٧- المتابعة والتقييم (أبو قحف، ٢٠٠٤، ص٢٦).

٢- الحملة الانتخابية والدعاية السياسية

تعد الدعاية السياسية ضرورة تفرضها طبيعة مباشرة الحقوق السياسية عن طريق الانتخاب إذ يستعين المرشح بوسائل دعائية خاصة تسمح له بنشر وإذاعة كل ما يتعلق ببرنامجه السياسي على أكبر قدر من المواطنين، كما أنها تقوم بممارسة مجموعة من الضغوط على الإرادة الحرة للمواطنين، لكي يتخذوا موقفا معيناً، دون أنْ يؤدي ذلك إلى سلب تلك الإرادة (محمد، ٢٠٠٠، ص ٣٩).

وتزداد الدعاية السياسية في فترة الحملة الانتخابية إذ يعهد المرشحون إلى تشويش تفكير الناخب للظفر بصوته في الأخير، فتكثر الوعود الانتخابية الكاذبة والخيالية واللامنطقية، إذ أصبحت الوعود السمة الأساسية التي تميز الانتخابات وفي بعض الأحيان يحاول بعض المرشحين عقلنة هذه الوعود وعيا منهم بجدوى ما يمكن أنْ يصدقه الناس وما يمكن أنْ يساهموا في تحقيقه في حالة تمكنهم من الحصول على أصوات الناخبين (جريدة الأحداث المغربية، موقع، إلكتروني، ٢٠٠٣. وأبو سماقة، ٢٠٠٣، موقع إلكتروني).

فالحملة الانتخابية تشمل جميع الأنشطة السياسية التي يقوم بها المرشح بما فيها اللقاءات والتجمعات والخطابات والمواكب السياسية، وكذلك استخدام وسائل الإعلام لاطلاع الناخبين على سياسات وبرامج المرشح الحزب السياسي بهدف الحصول على التأييد (معجم المصطلحات الانتخابية عربي عربي، الموقع بتاريخ، ٢٤ /٠١/ ٢٠٠٣)، وذلك عن طريق الاتصال بالناخبين والعمل على تعبئتهم، والقيام بالحملات الدعائية كتوزيع الصور والشعارات والبيانات وتحضير التجمعات، وإعداد المهرجانات أي يتم إذاعة الشعارات (السيرة العلمية أو العملية للمرشح ، شخصية المرشح، إنجازاته التشجيع على الانتخاب...إلخ)(الخازن وآخرون، ١٩٩٣، ص ٢٩١-٢٩٢).

وتعتبر البرامج الانتخابية من أهم المرتكزات التي تقوم عليها الحملات الانتخابية، إذ تتضمن هذه البرامج توجهات المرشح أو الحزب في جميع المجلات (اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وثقافيا) ولأنها تتجه إلى الاهتمام بالقضايا الحسّاسة خاصة في ظل ظهور ما يعرف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

باقتراع القضايا الذي يستلزم وجود ثلاثة عناصر وهي: أنّ المواطنين يجب أنْ يهتموا بالقضية وأنْ يكِوّنوا رأيًا حولها ويجب أن يعرفوا مواقف الحزب أو المرشح من القضية، ويؤدي اقتراع القضايا إلى تراجع الاقتراع الحزبي ويظهر هذا النوع من الاقتراع في الدول الغربية (دالنون، ١٩٩٦، ص ٢٢٣-٢٣٢). وكمثال على ذلك قضية الأمن في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تعد أمر مهما وحسّاسًا وبات يعد أحد القضايا التي يتم الاقتراع بناء على اهتمام المرشح أو الحزب بها (التشوربجي، ٢٠٠٤، ص ٨-١٩) ونفس القضية تلاقي رواجا في المجتمع الإسرائيلي، إذ أنّ الشارع الإسرائيلي كان على استعداد ليسلم نفسه لشارون من أجل وسم الأمن حتى ولو كان على حساب الديمقراطية (نافيس، ٢٠٠١، ص ١٠٤). فالاهتمام بالقضايا الحسّاسة يؤثر على خيارات الناخبين وبتالي تتأثر القرارات الاقتراعية الفردية بدرجة اهتمام كل ناخب بالقضايا المطروحة. بالإضافة إلى اقتراع القضايا، وأهمية البرامج الانتخابية في تفعيل الحملة الانتخابية، يجب أنْ لا ننفي أهمية ودور الخصائص المرتبطة بشخصية المرشح من حيث صفاتها ومميزاتها وإنجازاتها والمكانة العائلية والقبلية للمرشح خاصة في الانتخابات المحلية، والوزن الاقتصادي، لأن هذه المتغيرات تبقى ذات أهمية بالغة في تنشيط الحملات الانتخابية (مصطفى وآخرون ، ١٩٩٧، ص ١٣٠- ١٤٠).

وفي الأخير يجب أنْ نقر بأنّ الناخبين يرضخون للحملات الانتخابية الضخمة والملازمة لهم خاصة في ظل الوعود الانتخابية والرهانات الانتخابية، وبالتالي ينصاغ سلوكهم الانتخابي لتوجهات الحملات الانتخابية التي تعمل كمحرك جوهري في أسبوعها الأخير من هذا الاقتراع، وتنقل المعلومات السياسة المزدهرة على تنظيم التجمهرات، والمشاركة في الحصص التلفزيونية والإذاعية ....إلخ، كما تكتسي الحملة الانتخابية قوة البعد الوطني. ومثال أثر الحملات الانتخابية على السلوك الانتخابي في الكويت: أن حجم النساء الكويتيات ككتلة انتخابية يفوق كتلة الرجال إذا تمثل النساء نحو ٥٤% من إجمالي عدد الناخبين المسجلين، ونحو ٤٤% من قوة العمل الكويتية وهو ما يبرر تعاظم الحملات الانتخابية الموجهة لجمهور النساء من المرشحين الذكور والإناث على حد سواء قبيل الانتخابات. لكن أكبر تحدي كان يواجهها هو تعاظم الحملات التي دعت إلى عدم انتخابها وكذلك عندما خرجت فتاوى إسلامية عديدة تقضي بعدم جواز التصويت للمرأة في الانتخابات البرلمانية على اعتبار أن الولاية العامة للرجل وليست للمرأة وأن النيابة هي ولاية عامة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: العوامل التنظيمية للبنية الانتخابية

تتعدد العوامل التنظيمية للبنية الانتخابية المعمول بها في الدول، وتتغير من وقت لأخر طبقا لظروف ومقتضيات العملية السياسية، لذلك سيتم عرض مفهوم النظام الانتخابي، التسجيل في القوائم الانتخابية، والظروف الاجتماعية والاقتصادية والسلوك الانتخابي.

المطلب الأول: النظام الانتخابي

يعرف النظام الانتخابي بأنه: قواعد فنية، القصد منها الترجيح بين المرشحين في الانتخاب، أو هو مجموع الأساليب والطرق المستعملة لعرض المرشحين على الناخبين. كما يعرفه دافيد فاريل بأنه: النظام الذي يحدد الطريقة التي يتم من خلالها تحويل الأصوات إلى مقاعد في عملية انتخاب سياسيين لشغل مناصب معينة (شمسة، ٢٠١١، ص٤٦٣).

فالنظام الانتخابي يعني الكيفية التي يعبر على أساسها الناخبون عن تفضيلاتهم سواء لأحزاب أو مرشحين، بحيث يتم تحويل هذه التفضيلات بعد ذلك إلى تفضيل. وتحدد الموسوعية الدولية للعلوم الاجتماعية مجموعة من المؤشرات لتعريف النظام الانتخابي، وهي:

- حجم وهيكل المنظمة التي تجري فيها العملية الانتخابية.
- المعيار – إن وجد – الذي يتم على أساسه إعطاء وزن مرجح لصوت عن صوت آخر.
- نطاق الوحدات التي يتم تقسيم المنظمة إليها بغرض تنظيم العملية الانتخابية.
- طريقة تحديد الخيارات أمام الناخبين.
- الطريقة المتبعة لتسجيل خيارات الناخبين.
- الطريقة التي يتم على أساسها ترجمة مجموع الأصوات إلى قرارات جماعية (شمسة، ٢٠١١، ص٤٦٣).

ويمكن تعريف النظم الانتخابية بشكل بسيط على أنها ترجمة الأصوات التي يتم الإدلاء بها إلى مقاعد تفوز بها الأحزاب والمرشحون، وهناك تغيرات ثلاث تفسر في هذه العملية وهي:

- المعادلة الانتخابية المستعملة: ما إذا كانت تعددية / أغلبية، تناسبية، مختلطة أو نظام آخر، وما هي المعادلة الحسابية لحساب تخصيص المقاعد ؟
- هيكلة الاقتراع: ما إذا كان المقترع يصوت لمرشح أو لحزب، وما إذا كان المقترع يقوم باختيار واحد أو يعبر عن سلسلة من التفضيلات ؟
- حجم المنطقة: ليس عدد الناخبين الذين يعشون في المنطقة، وإنما عدد الممثلين التي تنتخبهم المنطقة المجلس التشريعي أو المحلي (بيندا وآخرون، ٢٠٠٥، ص ١٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتنبع أهمية النظم الانتخابية مما يلـــي:

١. تقوم المؤسسات السياسية بتشكيل قواعد اللعبة التي تجري ممارسة الديمقراطية في إطارها، غالبا ما يدور الجدل حول أنّ النظام الانتخابي هو المؤسسة السياسية التي يمكن التلاعب بها بسهولة سواء للأفضل أم للأسوأ، إذ أنّ اختيار النظام الانتخابي يمكن أنْ يحدد بفاعلية من سيتم انتخابه، والحزب الذي سيفوز بالسلطة.

٢. يمكن أنْ تشجع بعض النظم الانتخابية النزعات الانشقاقية، في حين تشجع نظم أخرى الأحزاب على الحديث بصوت واحد وتضع حدًا للمعارضة فيها(ريلي، ٢٠٠٢، ص ٧-٨).

والملاحظ أنّ النظم الانتخابية لا تعمل بالضرورة بنفس الطريقة في البلدان المختلفة، فرغم وجود خبرات مشتركة في مناطق عديدة من العالم، فإنّ الآثار الناجمة عن نمط انتخابي معين تعتمد إلى درجة كبيرة على السياق الاجتماعي والاقتصادي الذي يتم تطبيق هذا النمط في إطاره.ويسعى النظام الانتخابي شكلا ومضمونا إلى تأكيد نية المشروع الدستوري أوالمشروع القانوني على أنْ يضمن هذا النظام الحريات المدنية والسياسية للمواطن، وهو بذلك يعد إحدى ملامح التطور الديمقراطي، إذ يتولى مهمة دفع المواطنين إلى الممارسة السياسية وتدعيم إحساسهم بأهمية إرادة الناخب في خلق تمثيل نيابي ديمقراطي. ويجب أن يتميز هذا النظام بصياغته ومضامينه الدستورية والقانونية والإجرائية، بالتناسق والتناغم وعدم التضارب بين كافة مستويات الانتخاب (الرئاسية، التشريعية، المحلية)، ويظهر ذلك من خلال مجموعة من القواعد والقوانين واللوائح وإجراءات الانتخاب، التي تصدر من تلك القاعدة الدستورية الرّاسخة، ذلك أنّ القوانين تتسم أساسًا بالعمومية (البرعي وآخرون، ١٩٩٨، ص ١٣٧).

١ـ معايير تصميم النظام الانتخابي:

عند تصميم نظام انتخابي من الأفضل البدء بتحديد قائمة من المعايير التي تلخص ما يُراد تحقيقه وما يُراد أن تتجنبه بصفة عامة، ويمكن أن نقدم مجموعة من المعايير قد تتعارض مع بعضها بصورة متبادلة، ولكن إرساء الأولويات بين هذه المعايير المتنافسة هو المهمة الأكثر تحديا، وهذه المعايير هي (بيندا وآخرون، ٢٠٠٥، ص٢٥-٢٧):

١. التمثيل:

يأخذ التمثيل عادة أربعة أشكال على الأقل وهي: التمثيل الجغرافي، وتمثيل الانقسامات الأيديولوجية داخل المجتمع، والتمثيل الحزبي السياسي، والتمثيل الوصفي الذي يجعل من المجلس التشريعي مرآة الأمة التي يجب أنْ تبدو وتشعر وتعمل بطريقةٍ بعكس إرادة الشعب كله.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢. الانتخابات الهادفة وإمكانية المشاركة فيها:

إنّ صعوبة وتعقيد عملية الاقتراع، أو تجاهل وزن أصوات الشعب وإرادته يقلل من معنى ووزن الانتخابات في نظره، فسهولة الإجراءات ووضوحها ودرجة ثقة الناخب تزيد من نسبة المشاركة الانتخابية، ويجب أن نعلم أن أهمية الانتخابات تنبع من هدفها، فالانتخابات غير الحقيقية الشكلية التي تجرى في بعض الأنظمة الدكتاتورية والتي يغيب فيها الاختيار الحر تسقط أهميتها.

٣. تقديم حوافز للتوافق والمصالحة:

ينظر للأنظمة الانتخابية كأداة لإدارة النزاع داخل المجتمع، فقد تشجع بعض الأنظمة في بعض الظروف الأحزاب على القيام بمناشدات عامة للدعم الانتخابي خارج قاعدة نواة أعرافهم الأصيلة فيتم بذلك تجاوز النواحي العرفية والإقليمية واللغوية والأيديولوجية، ومن ناحية أخرى يمكن أن تشجع الأنظمة الانتخابية الناخبين بأن ينظروا إلى خارجي مجموعتهم، ويفكروا بالتصويت لأحزاب أخرى ويولد مثل هذا السلوك الانتخابي التكيف في داخل المجتمع وزيادة وحدته.

٤. تسهيل وجود حكومة مستقرة وفعالة:

وهي نتيجة للنظام الانتخابي المطبق وما يفرزه من نتائج، لأن قدرة الحكومة في سن تشريعات يرتبط أساسا بقدرتها على امتلاك أغلبية برلمانية تمكنها من العمل بسهولة وهذا بدوره يرتبط بالنظام الانتخابي. ولذا يجب على النظام الانتخابي- بقدرالإمكان- أن يعمل بطريقة حيادية إنتخابية حيال الأحزاب والمرشحين، ويجب عليه أن لا يميز بشكل صريح ضد أي مجموعة سياسية، لأن الإدراك بأن السياسات الانتخابية في الديمقراطية لا تعطي فرصا متساوية وهذا يمثل إشارة إلى أن النظام السياسي ضعيف وأنه سيكون عرضة لعدم الاستقرار.

٥. مساءلة الحكومة:

إذ يمثل هذا المعيار أحد القواعد الأساسية للحكومة التمثيلية، وغيابه يعني عدم الاستقرار على المدى البعيد، وهنا يجب أن يكون الناخبون قادرين على التأثير في تشكيل الحكومة، وتسهل الأنظمة الانتخابية جيدة التصميم تحقيق هذا الهدف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦. مساءلة الممثلين:

تتمثل المساءلة على المستوى الفردي بقدرة الناخبين على وقف هؤلاء الذين ما إن يتم انتخابهم حتى يتراجعوا عن الوعود التي قطعوها، أو يظهروا عدم الكفاءة أو الكسل في مناصبهم.

٧. تشجيع الأحزاب السياسية:

تشير الدلائل في كل الديمقراطيات الراسخة والديمقراطيات الجديدة على المدى البعيد أي المدى الذي ينعزل فيه النظام الديمقراطي عن التحديات التي تواجه النظام السياسي، إلى ضرورة وجود أحزاب سياسية قوية وفعالة، ويجب على النظام الانتخابي أنْ يشجع هذا التوجه بدلا من تشجيع التشرذم الحزبي وترسيخه، أما تطوير دور الأحزاب كوسيلة لدعم القادة السياسيين الأفراد هو اتجاه آخر يمكن تسهيله أو إعاقته بواسطة قرارات النظام الانتخابي.

٨. تشجيع المراقبة والمعارضة التشريعية:

ولا يعتمد الحكم الفعال على أولئك الذين يتواجدون في السلطة فقط، وإنما يعتمد بنفس القدرة على أولئك الذين يعارضونهم، ويجب أن يساعد النظام الانتخابي التأكيد على وجود جماعة معارضة قابلة للحياة السياسية التنافسية، تستطيع أنْ تقيم بصورة نقدية عملية التشريع، وتتساءل حول أداء السلطة التنفيذية وتضمن حقوق الأقلية، وتمثل ناخبيها بشكل فعال، ولها قاعدة شعبية بالقدر الذي يجعلها فعالة، وقادرة على تقديم بديل واقعي للحكومة الحالية، وإذا جعل النظام نفسه المعارضة قاصرة، فإن الحكم الديمقراطي يصبح ضعيفا من الداخل، ولذا على النظام الانتخابي أن يعيق نمو الاتجاه القائل بأن " الرابح يأخذ كل شيء".

٩. استدامة العملية الانتخابية:

يعتمد اختيار أي نظام انتخابي على التكاليف المالية والقدرات الإدارية، ويأخذ الإطار السياسي الدائم بعين الاعتبار الإمكانيات المتوفرة في البلاد بما فيها ما يتعلق بتوفير أصحاب الخبرة والمهارات لإدارة الانتخابات، وما يتعلق بالمطالب المالية على الميزانية الوطنية، لأن البساطة على المدى القريب لا تؤدي دائما إلى الفاعلية في التكلفة على المدى البعيد، إن النظام الذي يبدو في البداية بأنه مكلف أكثر قليلا لتنفيذه وأكثر تعقيدا لفهمه، يمكن أن يساعد في المدى البعيد على الاستقرار في البلاد والتوجه الايجابي نحو ترسيخ الديمقراطية.

١٠. أهمية المقاييس الدولية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إنّ تصميم الأنظمة الانتخابية اليوم يحدث في سياق عدد من المواثيق والمعاهدات الدولية وأنواع أخرى من الإجراءات القانونية، التي تؤثر على القضايا السياسية إلا أنه لا توجد مجموعة كاملة من المقاييس الدولية المتفق عليها للانتخابات، باستثناء الإجماع الذي تلقاه مثل هذه المقاييس والمعايير، والتي تشمل مبادئ الانتخابات الدورية الحرة والنزيهة، والتي تضمن حق الانتخاب العام لجميع البالغين، وسرية الاقتراع، والحرية والالتزام بمبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد، ويوجد إدراك متزايد بأهمية القضايا التي تتأثر بالأنظمة الانتخابية مثل: التمثيل العادل لجميع المواطنين المساواة بين الرجال والنساء، احترام حقوق الأقليات، وضع اعتبارات خاصة للمعاقين، إلى غير ذلك.

٢- أنواع النظم الانتخابية:

والتي من أهمها:

١. الانتخاب المقيد:

يستند النظام الانتخابي المقيد على أساس الأخذ بالنظرية القائلة أنّ الانتخاب وظيفة، وقد كان هذا النظام سائدا في السابق، أما في الوقت الحاضر فهو لا يتماشى ومبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان التي تأكد على ضرورة المساواة في جميع المجالات، ويرتبط التقيد الانتخابي بما يلي (شريط، ٢٠٠٢، ص ٢٢٥- ٢٤٠):

- **القيد المالي:** حيث يشترط توفر مقدار مالي محدد لدى المواطن حتى يتمكن من الانتخاب، أو يكون بحوزته ثروة مالية معينة وهذا ما يجعل المواطن يرتبط أكثر من غيره بالوطن (بوشعير، ٢٠٠٣، ص ١٤٩)، وفي تبرير هذا الشرط اتجه أصحابه إلى عدم اكتراث المواطن الذي لا يملك شيئا بالأمور السياسية على اعتبار أن الثروة هي الخيط الذي يربط بين صاحبها والوطن الذي يقيم فيه، وما الثروة إلا الكفاءة التي تؤدي إلى تمكين صاحبها الحصول على قسط من التعليم يدفعه إلى تفهم الأمور العامة. وقد أخذ بهذا النظام الدستور الفرنسي ١٨١٤، ودستورها لعام ١٨٤٨، وكذلك إنجلترا بعد تعديل قانون الانتخاب ١٩١٨، ومصر سنة ١٩٣٠ بالنسبة للناخبين الدرجة الثانية (سليمان، ١٩٩٨، ص ١٧٤).

- **قيد الكفاءة:** يقضي شرط الكفاءة إلى تقيد الانتخاب بالكفاءة، وإلى وجوب تمتع المواطن بقدر معين من التعليم ليتحصل على حق ممارسة الانتخاب، وتندرج هذه الكفاءة من مجرد الإلمام بقواعد القراءة والكتابة إلى ضرورة التمتع بشهادات دراسية (سليمان، ١٩٩٨، ص ١٧٥)، وهذا يعني منح سلطات أوسع للمواطن الكفء على المواطن البسيط، وقد أتبع هذا النظام في الولايات المتحدة الأمريكية بالجنوب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى العموم فإن كلا القيدين يتنافى ومبدأ المساواة إذ يسمح لطبقات بتولي السلطة ويمنع أخرى، وهذا يتعارض مع مبادئ الديمقراطية، ونظرا للعيوب السالفة الذكر وضغط الجماهير ظهر أسلوب الاقتراع العام لأول مرة في سويسرا سنة ١٨٣٠ ثم في ألمانيا سنة ١٨٧١ ثم بريطانيا سنة ١٩١٨ (بوشعير، ٢٠٠٣، ص ١٠٤).

٢. الانتخاب العام:

في خضم تبلور الأفكار الديمقراطية بدأ الجدل يدور حول أهمية اعتبار الانتخاب حق شخصي للناس جميعا، وبالتالي لا يجوز حرمان أي مواطن منه وهو ما يتفق ومبدأ المساواة الشعبية التي نادى بها أنصار العقد الاجتماعي، واتسع تطبيق هذا المبدأ بعد أن تحمس إليه الكثير من المفكرين المعاصرين وبعد أن ساهم الواقع نفسه في تقييد مزاعم البرجوازية كونها أهم الطبقات اتصالا بالدولة ونشاطاتها وأكثرها مواطنة (محمد، ١٩٩٨، ص ٤٣).

فالاقتراع العام هو إقرار للمساواة بين جمهور الناخبين في مباشرة الحقوق السياسية، والمساواة بين الناخبين تفترض المساواة في التصويت، فيكون لكل ناخب صوت واحد ولا تمييز بينهم في عدد الأصوات بسبب الحصول على مؤهل عال مثلا، ومن جانب آخر فإن نظام الاقتراع العام الذي يحقق المساواة بين الناخبين يمنع حرمان أحدهم من حق الانتخاب بسبب الثروة أو التعليم، إلا أن هذا لا يعني إطلاق حق الانتخاب وتحريره من كل قيد بل يشترط في الناخب بعض الميزات بخلاف وشرطي الكفاءة والنصاب المالي، من دون أن يمس ذلك بالأساس القائم عليه وهو « الاقتراع العام » فيحجب حق الانتخاب مثلا عن الطفل غير الراشد، أو المجنون، أو الأجنبي... إلخ (سليمان، ١٩٩٨، ص ١٧٧).

٣. الانتخاب المباشر:

يقصد به قيام الناخب بنفسه باختيار النائب أو الرئيس - إلى غير ذلك من قضايا الانتخاب - بصورة مباشرة، دون وساطة ناخبين قانونيين، ويدعى بالانتخاب على درجة واحدة. وتتجه العديد من الدول في الوقت الحاضر إلى استخدام هذا النظام نظرا للمزايا التي يتمتع بها فهو أكثر ديمقراطية، وأقل كلفة، ويجعل الناخب في صلة مباشرة مع النائب، مما يدفع بالأخير إلى تمثيل الناخب تمثيلا حقيقيًا في المجالس النيابية رغبة منه في اختياره لدورة ثانية (الشكري، ٢٠٠٥، ص ١٥٨).

٤. الانتخاب غير المباشر:

في ظل هذا النظام يتولى الناخبون اختيار مندوبين عنهم يتولوا مهمة انتخاب ممثليهم، ومن ثم يكون انتخاب البرلمان أو غيره من الهيئات التمثيلية على يد قطاع محدود وطبقة متميزة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعيدة عن القاعدة الشعبية العريضة، ولهذا يدعي هذا النوع من النظم بالانتخاب على درجتين، مما يسمح باتساع الهوة بين الشعب والنواب، ويفترض هذا النظام أن المندوبين على مستوى معين من الثروة أو الثقافة العلمية أو الشرطين معا، وأكثر قدرة على الانتخاب والتمييز بين برامج المرشحين، وهذا يعني أن الانتخاب غير المباشر ضرب من التصويت المقيد بطريقة ملتوية، وفي هذه الحالة سيقصي فئة كبيرة من عملية الانتخاب، وعدم اكتراثها لهذه العملية على أساس أن دورها يقتصر على اختيار مندوبين منهم، وسيوقع المندوبين في مأزق الضغوط والتأثيرات والفساد (عبد الوهاب، ٢٠٠٤، ص ٢٩٠).

٥. الانتخاب الفردى:

هو انتخاب المواطن لمرشح واحد فقط من جملة المرشحين في الدائرة الانتخابية في نظام تقسيم البلاد إلى دوائر انتخابية صغيرة ومتقاربة من حيث عدد المواطنين.

ويعتبر تقسيم البلاد إلى دوائر انتخابية متساوية من حيث التعداد السكاني، أحد الركائز الأساسية التي يستند عليها هذا النظام، ويتميز نظام الانتخاب الفردي بما يلي:

- يتلاءم نظام الانتخاب الفردي إلى حد كبير مع طبيعة الهيئة الناخبة، حيث يعاني المجتمع من مشكلات الأمية، وبالتالي يعتمد الناخبون على الرموز الانتخابية للمرشحين عند الإدلاء بأصواتهم أمام اللجان الانتخابية.
- يتميز هذا النظام بسهولة الإجراءات الانتخابية من حيث فرز الأصوات من قبل لجان إدارة العملية الانتخابية، وسهولة عملية الاختيار للناخبين وكذلك سرعة إعلان النتائج.
- يتيح هذا النظام للمرشحين المستقلين فرصة الترشح والحصول على مقاعد في مجلس النواب، الأمر الذي يغيب في الكثير من النظم الانتخابية الأخرى.
- يحقق هذا النظام الحرية الكاملة للناخبين في اختيار الأشخاص الذين سيقومون بتمثيلهم في المجلس والتعبير عن مصالحهم.
- في ظل هذا النظام يسهل على الناخبين معرفة المرشحين معرفة شخصية، مما يساعد في اختيار أعضاء مجلس النواب (المركز العربي للمعلومات،٢٠٠٤، موقع إلكتروني).

٦. الانتخاب بالقائمة:

يشيع هذا الأسلوب في الدول ذات الدوائر الانتخابية الكبيرة، فيعمد تمثيلها إلى مجموعة من النواب يقوم الناخبون باختيارهم من ضمن الأسماء المدرجة في القائمة أو القوائم الانتخابية التي تختلف من نظام لآخر، إذ نجد نظام القوائم المغلقة "Listes Bloquées" ونظام قوائم المزج "Système des Listes Panachage"، ويجوز للناخب في النظام الأول أن يختار بين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إحدى القوائم بكاملها فقط، أما في النظام الثاني فإنه يستطيع أن يختار الأجدر ومن يراهم الأصلح والأفضل وأهلا لتمثيله، سواء من قائمة واحدة أو من عدة قوائم انتخابية (بوشعير، ٢٠٠٣، ص ١٠٩-١١٠).

٧ .الانتخاب السرى والانتخاب العلنى:

في الماضي كان التصويت العلني هو القاعدة السائدة في الانتخابات العامة ، فالفيلسـوف الفرنسي "مونتسكيو" كان يدعو إلى التصويت العلني بحجة أنه يجعل الناخبين يستشيرون ويسترشدون بآراء النبلاء، وعلى حد قول "روبسبيرRobespirre" هو أسلوب يطور شجاعة المواطن وحسه المدني، ويمكن المواطن من مراقبة الإنتهازيين (عبد الوهاب، ٢٠٠٤، ص ٢٨٦)، إلا أن التطور أثبت عجز هذا النظام بحيث يسمح للسلطة وذوي النفوذ بكل أنواعه في الانتقام من المعارضين، وهو ما أدى إلى تفضيل التصويت السري الذي يبعد المواطن عن كل تلك الضغوط (بوشعير، ٢٠٠٣، ص ١١٠-١١١).

٨. أنظمة الانتخاب بالأغلبية:

وهي أقدم النظم الانتخابية وأبسطها. وطبقا لهذا النمط، فإن المرشح الفائز هو الذي يحصل على أغلبية أصوات الدائرة. وتجوز هذه الطريقة في نظام الانتخاب الفردي حيث تنتخب الدائرة نائبا واحدا، هو الذي يحصل على أغلبية الأصوات. وهناك الأغلبية المطلقة والتي يشترط فيها فوز المرشح أو القائمة، الحصول على أكثر من نصف الأصوات (الصاوي والسيد، ٢٠٠٣، ص٦٣). أما في نظام الأغلبية البسيطة أو النسبية، فإن المرشح أو القائمة تفوز، إذا تم الحصول على عدد أكبر من الأصوات، بغض النظر عن مجموع الأصوات التي يحصل عليها باقي المرشحين مجتمعين حتى ولو كانت الأصوات التي حصل عليها هؤلاء الآخرين تزيد على نصف مجموع الأصوات المعطاة في الدائرة (الصاوي والسيد، ٢٠٠٣، ص٦٣).

٩. أنظمة التمثيل النسبي:

ويأخذ بنظام الانتخاب بالقائمة حيث توزع المقاعد المقررة للدائرة الانتخابية على القوائم المتنافسة بنسبة عدد الأصوات التي حصلت عليها كل منها. وتحدد الأشكال الرئيسية المستخدمة لصيغة التمثيل النسبي على ضوء نوع القوائم المستخدمة لترشيح المرشحين. ففي نظام القوائم المغلقة، يختار الناخبون قائمة حزبية ولا يمكنهم اختيار أي مرشح بعينه. ومن ثم ينتخب المرشحون وفق الترتيب الذي يحدده الحزب (بيريز وويلز، ٢٠٠٦، ص٩٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما في نظام القوائم التفضيلية، فإنه يحق للناخب أن يغير في ترتيب أسماء المرشحين الذين شملتهم القائمة التي وقع اختياره عليها، وفقا لوجهة نظره الشخصية إزاء المرشحين، وليس طبقا للترتيب الذي وضعه الحزب صاحب القائمة.

أما التصويت مع المزج بين القوائم، فإنه يسمح للناخب المزج بين القوائم الحزبية المختلفة، بحيث يكون قائمة جديدة تضم أسماء المرشحين الذي يعدهم أهلا لتمثله (الصاوي والسيد، ٢٠٠٣، ص٦٥-٦٦). والأخذ بنوع دون الأخر من هذه الأنواع السابقة للانتخاب بالقائمة، في النظم الانتخابية المختلفة، يعود إلى مدى الحرية التي ترغب هذه النظم السماح بها للناخب من جهة، ومن جهة أخرى، مقدار ما تريد تحقيقه من تماسك وإحكام في أنظمة الأحزاب السياسية، حيث إن الأمر يتطلب توازنا بين حرية الناخب في التصويت وسلطة الأحزاب السياسية في إعداد القوائم بالطريقة التي تحقق لها التنسيق بين مختلف الدوائر الانتخابية (شمسة، ٢٠١١، ص٤٦٤).

١٠. الأنظمة المختلطة:

تحاول أن تجمع بين الصفات الايجابية لكل من أنظمة الأغلبية وأنظمة التمثيل النسبي، ويوجد في النظام المختلط نظامان انتخابيان، يستخدمان معادلات مختلفة تسير بجانب بعضها البعض ويتم طرح الأصوات من قبل نفس الناخبين، وتساهم في انتخاب الممثلين تحت ظل كلا النظامين، وأحد من هذه الأنظمة: نظام الأغلبية وعادة يستخدم نظام الفائز الأول، والثاني نظام قائمة التمثيل النسبي وللنظام المختلط شكلان:

١. تناسب العضوية المختلطة: حيث يتم استعمال الخيارات التي عبر عنها الناخبين لانتخاب ممثلين من خلال نظامين مختلفين، بحيث يعوض نظام قائمة التمثيل النسبي عن عدم التناسبية في النتائج من نظام الأغلبية.
٢. النظام المتوازي: هو مزيج بين نظامين: الأول هو نظام قائمة للتمثيل النسبي (عادة)، والآخر هو نظام الأغلبية، ولا يؤخذ بعين الاعتبار المقاعد المخصصة في ظل النظام الأول لاحتساب النتائج في النظام الثاني.

وفي حين أنّ نظام تناسب العضوية المختلطة ينتج عنه بشكل عام نتائج تناسبية، فمن المحتمل أن يعطي نظام متوازي نتائجه تكون تناسبيتها في مكان مابين نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي (بيندا وآخرون، ٢٠٠٥، ص٣٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن النظام الانتخابي يلعب دورا هاما في دفع الناخبين إلى التوجه إلى صناديق الانتخاب، إذ من شأنه أن يشجع على المشاركة الانتخابية، ببساطة إجراءاته ووضوحها، ومن شأنه أن يزيد من نسبة الامتناع والعزوف الانتخابي بتعقيداته وغموض إجراءاته.

وتشير العديد من الدراسات إلى العلاقة الموجودة بين النظام الانتخابي ونوعية كل من المرشح والناخب، مثلا أن يشيع الاعتقاد أن نظام الانتخاب القائم على أساس القوائم الحزبية هو نظام يحتاج إلى نظام حزبي مستقر، وناخب ذو انتماء حزبي قوي حتى يلتزم بالتصويت لقوائم حزبه. فاختيار النظام الانتخابي وتنفيذه له أثر مباشر في الحقوق السياسية المتصلة به، حيث تميل أنظمة الأغلبية نحو تفضيل نظام الحزبين، وهي إن كانت دقيقة نسبيا، إلا أنها تقدم الاستقرار على المساواة في التمثيل في حالة تعدد الأحزاب، في حين تهدف أنظمة التمثيل النسبي إلى تخصيص مقاعد للأحزاب السياسية متناسبة مع قوتها الانتخابية، ومع ذلك قد تشجع على زيادة عدد الأحزاب وتشترط التصويت على أساس قوائم الحزب، وبتالي تباعد بين الناخب والمرشح. ويكشف اختيار النظام الانتخابي عن تباين كبير في الممارسة العملية، بل عن ثراء فيها، ففي كثير من الحالات لم يكن الاختيار نتيجة قرارات تشريعية واعية، بقدر ما كان وليد تطور تاريخي وسياسي معين، ولذا ليس من الضروري أنْ يكون هناك نموذج واحد تتبعه في هذا السياق على الرغم من أن أهداف أنظمة التمثيل الفردي قد تروق لدول في مرحلة الانتقال، حيث يكون الإجماع الشعبي على المدخل الديمقراطي للحكم مازال مفقودًا.

اذن، فالنظام الانتخابي لا يقتصر تأثيره على توزيع المقاعد وحسب، بل يؤثر كذلك على السلوك الانتخابي ويظهر ذلك في توزيع الأصوات، فالناخبون لا يصوتون لذات الأحزاب في نظام الأغلبية / والتمثيل النسبي، في نظام الاقتراع بدورة واحدة / وبدورتين، إذ أن سلوك الناخبين إلى حد ما هو انعكاس للنظام الانتخابي.

ويمكن أن نستدل بالتّخلي عن نظام الأغلبية لصالح التمثيل النسبي (في سويسرا، الدنمارك والنرويج)، حيث أدى التغيير في أنظمة الانتخاب في هذه الدول مع فاصل زمني قصير، من دون أن يطرأ تغير واضح في حقوق التصويت فيها، مما أدى إلى تغير واضح في توزيع الأصوات وهو تغير عميق بفعل الإصلاح الانتخابي، هذا التغير الذي كان إلى حد كبير نتيجة دخول ناخبين جدد بعدما تخلوا عن موقفهم الامتناعي السابق، من خلال تحفيز الفرص التي يتيحها نظام التمثيل النسبي للأحزاب الطرفية من تمثيل، وكذا الأقليات وهذا يزيد من حدة التنافس (دوفرجيه، ١٩٩٢، ص ١٠٩- ١١٠).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإن النظام السياسي في الكويت يختلط بين النظام البرلماني والنظام الرئاسي، ومن المعروف في العالم أنّ النظام الفرنسي هو خير ما يمثل هذا النمط المختلط، ولكن لا يوجد هناك وجه شبه بين النظام الفرنسي والكويتي، فالرئيس الفرنسي ينتخب مباشرة من الشعب، أما الأمير الكويتي فلا ينتخب من الشعب، وكذلك مجلس النواب الفرنسي ينتخب مباشرة على عكس الكويتي الذي يكون جزء من أعضائه معينين من خلال الوزراء (الصباغة، ٢٠١٤، ص٤٨).

المطلب الثاني: التسجيل في القوائم الانتخابية

إن التسجيل في القوائم الانتخابية له أثر في السلوك الذهني، لذلك سيتم في هذا المطلب بيان مفهوم القوائم الانتخابية، ومن ثم التعرف على تأثير التسجيل في القوائم الانتخابية في السلوك الانتخابي.

١. القوائم الانتخابية

إذ أنه كثيرا ما تنحدر وتتضاءل نسب المشاركة الانتخابية، بسبب عدم تمكن المواطنين المؤهلين للانتخاب من الإدلاء بأصواتهم يوم الانتخاب، بالرغم من نزاهة العملية الانتخابية برمتها وذلك يعود إلى عدم وجود أسماءهم ضمن القوائم الانتخابية، وعلى هذا الأساس كانت نسبة المشاركة في الانتخابات المصرية البرلمانية في أكتوبر ونوفمبر من عام ٢٠٠٠ من أقل النسب ٢٥% مقارنة بالانتخابات السابقة، وكان السبب في ذلك المثالب الكثيرة التي تتضمنها القوائم الانتخابية، والتي كشف عنها الإشراف القضائي الكامل على عملية الاقتراع (ماجد وآخرون، ٢٠٠٥، ص ٧٥-٧٦).

وبناء عليه فإن الأخذ بمبدأ الاقتراع العام لا يعني بالضرورة أن يكون لكل أفراد الشعب حق الانتخاب، وإنما يتعين توافر مجموعة من الشروط لاكتساب الفرد المواطن صفة الناخب، ولأجل ضبط هذه الشروط وتحديد من لهم حق الانتخاب، يُعمد إلى إعداد هذه القوائم الانتخابية أو جداول الانتخاب الدائمة في كل بلديات الدولة سلفا، لأنه من المستحيل ومن غير المعقول التأكد من هذه الشروط يوم الانتخاب (سليمان، ١٩٩٨، ص ١٩٣-١٩٤).

وفي الغالب تشترط الدول الديمقراطية توفر أربعة شروط في المواطن الناخب وهي: الجنسية والسن والأهلية العقلية والأهلية الأدبية، وهي شروط ضرورية للتمتع بحق الانتخاب، وتحضر القوائم الانتخابية على أساس هذه الشروط قبل الموعد الانتخابي، ولتحقيق ضمانات صحة هذه القوائم ومطابقتها للواقع ولقواعد قانون الانتخاب، يقرر القانون عادة ضرورة مراجعة جداول الانتخاب سنويا لإضافة أسماء من يثبت لهم الحق في الانتخاب، وحذف أسماء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من تطرأ عليهم عارض ما يحرمهم قانونا من هذا الحق، وعادة ما تنص القوانين الانتخابية على ضرورة نشر أو عرض هذه القوائم في أماكن ظاهرة معروفة لكافة المواطنين، وتقرر القوانين كذلك على تحديد مهلة حتى يستطيع كل شخص ذي مصلحة من الاعتراض، في حالات السهو أو الخطأ، أو العمد في إسقاط أسماء بعض الأشخاص وتتكفل هيئة قضائية بالفصل في تلك الطعون لضمان الحياد والعدالة (عبد الوهاب، ٢٠٠٤، ص ٢٨٣- ٢٨٤).

ومن أهم أوجه القصور في النظام الانتخابي هو سن الناخب، حيث إن سن ٢١ عاما لا يبدو سنا انتخابيا متوافقا مع تجارب دولية زائدة، أو الأحكام القانونية الكويتية الأخرى، حيث إن تخفيض سن الناخبين يزيد من القاعدة الانتخابية، ويرفع نسبة المشاركين في العملية الديمقراطية، ويزيد من الوعي العام. ومن هنا فإن مجلس الأمة كسلطة تشريعية مطالب بتخفيض سن الناخب إلى ١٨ عاما بدلا من ٢١. أما فيما يتعلق بحق التصويت فيلاحظ استثناء المجنسين الكويتيين من حق التصويت لمدة ٢٠ سنة بعد منحهم الجنسية الكويتية حسب نص المادة الأولى من قانون الانتخاب الكويتي " ويستثنى من ذلك المتجنس الذي لم تمضِ على تجنيسه عشرون سنة ميلادية" (المادة الأولى من قانون الانتخاب الكويتي لسنة ١٩٦٢).

وهذا النص يخالف المعايير الدولية، ومنح المجنسين حق الانتخاب مباشرة، فما دام الشخص استحق الجنسية الكويتية يجب أن يحصل على جميع حقوقه؛ لأن عليه كافة الواجبات على سائر الكويتيين، وإن كان هناك شك في اختياره السياسي وولائه الوطني يجب ألا يمنح الجنسية من الأساس. وكذلك الحال فيما يتعلق باستثناء أفراد الشرطة والقوات المساحة من حق الانتخاب، الذي يعد مخالفا للمعايير الدولية أيضا، خاصة أن حق التصويت المسموح به للعسكرين من أفراد الحرس الوطني لم ينتج عنه أي سلبيات من شأنها تبرير التمسك بحظر التصويت على أفراد الجيش.

أما بالنسبة للقوائم الانتخابية فيجري حاليا التصويت على أساس فردي ، حتى في حالة نزول أكثر من مرشح في قائمة واحدة، وهذا يزيد النزعة الفردية في السلوك الانتخابي، يزيد من ظاهرة "حرق الأصوات، وظاهرة التحالفات الوهمية.

وعليه، تعد القوائم الانتخابية من المراحل الأساسية في تنظيم الانتخابات الحرة والنزيهة ولذا يجب توفر نظـام يسمح بتسجيل كل المواطنين المستوفين شروط التصويت، وأن يحـول دون الإســاءة باستعمال الحق الانتخابي من جانب الأفراد، والمجموعات صاحبة المصلحة الخاصة، والأحزاب السياسية والحكومات، إذ يعتبر وسيلة موثوق بها، وشرعية لبيان الناخبين من السكان، وفي الواقع فإنه ليس من اليسير ضمان وجود نظام تسجيل للناخبين جدير بالثقة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رغم أنه ليس من الصعب أن تقوم الدولة باستمرار وتلقائيا بتجديد سجلات الناخبين خاصة في ظل زمن العصرنة والتقدم والتكنولوجيا، مثلا في الدنمارك تتولى السلطات المحلية بتقديم المعلومات، في حين تبني بعض الدول نظام التسجيل الذاتي، الذي يعاب عنه أنه يعزز امتناع الناخب عن التسجيل.

ويتم تحديد سجلات الناخبين في كندا عن طريق الزيارات التي يقوم بها القائمون بعملية التعداد ويتم وضع قوائم مؤقتة في البداية، وبعد نشرها وعرضها يتم تعديلها بعد الفصل في الاعتراضات التي توجه إليها، وتودع القائمة النهائية في المكاتب العامة وبعض المباني العامة الأخرى (جيل، ٢٠٠٠، ص ٨٤ - ٨٧).

٢. تأثير التسجيل في القوائم الانتخابية في السلوك الانتخابي

لقد وجهت إلى العديد من الانتخابات الحديثة انتقادات ترجع تحديدا إلى أوجه القصور في تسجيل الناخبين، ناهيك عن الأسماء المحذوفة التي ألقت بظلال من الشك في نزاهة بعض العمليات الانتخابية، وذلك من خلال المخالفات التي تحصل أثناء تسجيل الناخبين، كأن يحصل ناخب واحد على بطاقتين انتخابيتين، أو عدم تسجيل بعض المواطنين، أو نسبة المسجلين تفوق العدد المتوقع والممكن من الناحية الإحصائية، أو عدم حذف الناخبين المتوفين، أو عدم حذف المنتقلين من دائرة انتخابية إلى أخرى ...إلخ.

إن كل هذه المخالفات من شأنها أن تؤثر في السلوك الانتخابي، لأنها بكل بساطة تفقد ثقة المواطنين في النظام الانتخابي، وتساهم في نشر ثقافة معينة ترتبط باللاثقة واللامبالاة، ومن ثمة تعتبر استقامة نظام التسجيل في القوائم الانتخابية من الأهمية البالغة، إذ يلعب تسجيل الناخبين ونشر القوائم الموثوق بها التي تضم أسماءهم، دورا مهما في توطيد ثقة جمهور الناخبين بالنظام الانتخابي وهذا يساهم في ضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة، إذ أن هناك حاجة ماسة لشفافية عملية الانتخاب من دون إقصاء أو حرمان لأجزاء مهمة من السكان من حق التصويت، من جراء التلاعب في عملية التسجيل وفي هذا السياق تساهم الأحزاب السياسية بدور جوهري في فحص القوائم المؤقتة وتصحيح الأخطاء فيها.

وعرفت الكويت الديمقراطية في الحكم أي المشاركة الشعبية في إدارة شئون البلاد منذ فترة ليست بالقريبة وقد أتت هذه المشاركة على مرحلتين:

المرحلة الأولى: هي تكوين أول مجلس شورى حتى أول مجلس نيابي أي من عام ١٩٢١ وحتى ١٩٣٨م وقد تميزت هذه المرحلة بظهور اللامركزية الإقليمية وذلك بإنشاء بلدية الكويت وتطور الإدارة العامة بحيث ظهرت إدارات تقوم بتسيير بعض المرافق كما ظهرت سلطة الحاكم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التشريعية لأول مرة وخروج السلطة القضائية من يده بالنسبة للأجانب إلا أنه من الملاحظ أن أعضاء مجلس الشورى الذين كانوا من أعيان الكويت ووجهائها أتوا عن طريق التعيين لا الانتخاب .

المرحلة الثانية: منذ إنشاء أول مجلس نيابي حتى العمل بالدستور الحالي أي من عام ١٩٣٨ وحتى عام ١٩٦٣ وتنقسم هذه المرحلة إلى ثلاث فترات هي:

- الفترة الأولى: فترة الحكم النيابي (يوليو - ديسمبر ١٩٣٨) وقد نشأت هذه الفترة تحت تأثير ظروف داخلية مثل سوء الإدارة وسياسة الضغط والقمع وظروف خارجية مثل الحركات الإصلاحية في الوطن العربي على وجه العموم ومنطقة الخليج على وجه الخصوص إلا أن هذه الفترة من الحكم الديمقراطي النيابي لم تدم طويلاً حيث انتهت باصطدام مسلح بين الحاكم وأعضاء الحركة .
- الفترة الثانية: الممتدة من سقوط الحكم النيابي وإعلان الاستقلال أي من ديسمبر ١٩٣٨وحتى يونيو ١٩٦١م ، وكان أمير البلاد في هذه الفترة هو مصدر السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والتي نالت بعض الاستقلال بصدور القانون رقم ١٩ لسنة 1959م .
- الفترة الثالثة: منذ إعلان الاستقلال في ١٩ يونيو ١٩٦١م وحتى العمل بالدستور الحالي وقد كان أهم نتائج الاستقلال هو أن الكويت أصبحت دولة مستقلة ذات سيادة كاملة مما يترتب عليه دخول نظام الحكم في الكويت مرحلة جديدة من مراحله السياسية والدستورية وهي مرحلة فترة الانتقال والتي صدر فيها المرسوم الأميري رقم ١٢ بتاريخ ٢٦-٨-١٩٦١م بالدعوة لإجراء انتخابات عامة لأعضاء المجلس التأسيسي ، والذي وضع بدوره الدستور الكويتي بشكله الحالي ثم قام المشرع بعد ذلك بإصدار القوانين المختلفة التي تنظم سائر الأمور الحياتية للمواطنين والمقيمين في دولة الكويت ، ومن هذه القوانين قانون انتخاب أعضاء مجلس الأمة رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٢م حيث بين المشرع فيه العملية الانتخابية وكيفيتها والأساليب والطرق والإجراءات المتبعة فيها (الطعان، ١٩٩٩، مجلس الأمة، موقع إلكتروني).

- الدوائر الانتخابية

لكل دولة من الدول طريقتها في تحديد الدوائر الانتخابية التي ترى بأنها الأمثل والأكثر ملائمة لطبيعتها الجغرافية والاجتماعية والأقرب للتمثيل الديمقراطي الصحيح فمنها من يجعل الدولة كلها دائرة انتخابية واحدة، ومنها من يقوم على تقسيم الدولة إلى عدة دوائر انتخابية وهي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القاعدة العامة في معظم الدول. أما في الكويت فنجد أن الدستور لم يعرض نفسه لتحديد الدوائر الانتخابية حيث نص في المادة (٨١) منه على أنه: "تحدد الدوائر الانتخابية بقانون" وبذلك ترك للقانون مهمة تحديد الدوائر على الرغم من أنه حدد عدد أعضاء مجلس الأمة المنتخبين بخمسين عضواً مما حدا بالمشرع اختيار الحلين التاليين :

(١) إما أن تقسم الكويت إلى خمسين دائرة انتخابية كل دائرة تقوم باختيار نائباً واحداً عنها يمثلها في مجلس الأمة المكون من خمسين عضواً منتخباً .

(٢) وإما أن تقسم الكويت إلى عدد أقل من الدوائر الانتخابية على أن تختار كل دائرة عدداً من النواب بحيث يكون عدد النواب خمسين نائباً . وعليه صدر القانون ٧٨ لسنة ١٩٦٦م المعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٧١م في شأن تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة ، الذي يقسم الكويت إلى عشر دوائر انتخابية كل دائرة تنتخب خمسة أعضاء لمجلس الأمة، وعلى أساس هذه الدوائر تمت الانتخابات العامة في الكويت حتى صدور المرسوم بالقانون رقم ٩٩ لسنة 1980م المعدل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٦م بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة والذي قسم الكويت إلى خمس وعشرين دائرة انتخابية كل دائرة تنتخب عضوين للمجلس (الطعان، ١٩٩٩، مجلس الأمة، موقع إلكتروني).

اللجان الانتخابية

توكل إدارة الانتخاب في كل دائرة إلى لجنة أو أكثر وذلك حسب مقتضى الحال وتكون إحداها لجنة أصلية والأخرى لجان فرعية .

وتشكل اللجنة من أحد رجال القضاء أو النيابة العامة أو موظفي الحكومة الذين يتم تعينهم من قبل وزير العدل وتكون له الرئاسة ، ومندوب عن كل مرشح ومن عضويه من يمثل وزارة الداخلية .

وتختار اللجنة من بين أعضائها كاتب سر، وحفظ النظام في جمعية الانتخاب منوط برئيس اللجنة وله الحق في طلب رجال الشرطة عند الضرورة ولا يجوز لرجال الشرطة أو القوات المسلحة دخول قاعة الانتخاب إلا بناء على طلب رئيس اللجنة وللمرشح كما لوكيله الذي تم توكيله كتابة حق دخول قاعة الانتخاب متى شاء ، كما لا يجوز أن يحضر في قاعة الانتخاب غير الناخبين والمرشحين ولا يجوز لأي منهم أن يحمل سلاحاً ظاهراً أو مخبأ . هذا ويبدأ الناخبون الإدلاء بأصواتهم في هذه اللجان اعتباراً من الساعة الثامنة صباحاً حتى الساعة الثامنة مساءً ولا تقفل صناديق الاقتراع في ساعتها تماماً بل تظل الصناديق مفتوحة حتى إدلاء آخر ناخب بصوته .ويكون الإقفال في وجه من لم يكن في تمام الساعة الثامنة مساءً خارج موقع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتراع ، أما من كان في داخل موقع الاقتراع فله الحق في أن يدلي بصوته حتى لو تأخر في الوصول إلى الصناديق عن الموعد المحدد للانتهاء من عملية التصويت وهو الساعة الثامنة مساءً وفي اللجان الانتخابية لا يكون لأي جهة الحق في التدخل إلا إذا طلب رئيس اللجنة منها ذلك، والأمر متروك له وحده في تقدير الموقف الذي عليه يكون طلب التدخل (الطعان، ١٩٩٩، مجلس الأمة، موقع إلكتروني).

طريقة الانتخاب

تختلف الدساتير وقوانين الانتخاب في تنظيم طرق الانتخاب من دولة لأخرى ، وما يعنينا في هذا البحث هو موقف المشرع الكويتي الذي يتبع الأساليب التالية :

(١) الاقتراع عام:

أخذ الدستور الكويتي بمبدأ الانتخاب العام فنص في المادة (٨٠) على أن : ' يتألف مجلس الأمة الكويتي من خمسين عضواً ينتخبون بطريقة الانتخاب العام ...' ثم أحال على قانون الانتخاب مهمة بيان شروط الناخب والتي جاءت دون أن تتضمن شرطاً خاصاً يجعله مقيداً ، فالانتخاب المقيد هو أن يطلب المشرع في الناخب توافر شرط خاص متعلق بالقدرة المالية أو بالكفاءة العلمية ولا يعني ذلك أن الانتخاب لا يكون عاماً إذا نص القانون على بعض الشروط التي تنص عليها عادة النظم الانتخابية في دول عديدة كأن يكون الناخب مواطناً يحمل جنسية الدولة التي يتمتع فيها بحق الانتخاب وأن يبلغ سناً معيناً .

(٢) الاقتراع مباشر:

بمعنى أن يكون الانتخاب على درجة واحدة ، أي يقوم الناخب باختيار ممثليه دون وسطاء، أما في الانتخاب غير المباشر والذي يكون على درجتين أو أكثر فيقتصر دور الناخب الأول على اختيار مندوب عنه يكون له وحده حق انتخاب النائب مباشرة، والرأي عند المشرع الكويتي أن الانتخاب المباشر يعد أكثر ديمقراطية حيث يضاعف اهتمام الناخب في الانتخاب في المسائل العامة، كما يجعل مهمة تزييف إرادة الأمة أكثر صعوبة ومشقة على الحكام بخلاف الانتخاب غير المباشر، ومن عيوب الانتخاب غير المباشر أن من يصلون إلى مقاعد البرلمان لا يمثلون الإرادة الشعبية تمثيلاً حقيقياً لذا أخذ المشرع الكويتي بأسلوب الاقتراع المباشر .

(٣) التصويت سري:

أخذ الدستور الكويتي بطريقة التصويت السري وذلك لضمان حرية الناخب الذي تحيط به ظروف معينة قد يفقد فيها الشجاعة والجرأة للإجهار برأيه وذلك خوفاً من نقمة السلطة أو نقمة المرشحين الأقوياء أو أن يجد حرجاً شديداً من بعض المرشحين الذين تربطه معهم صلات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قربي أو فكر أو مذهب ، كما أنه في التصويت السري لقانون الانتخاب تبطل أي ورقة انتخابية يوضع عليها أي إشارة أو علامة تدل على الشخص الذي قام بالإدلاء بصوته ، إلا أن قانون الانتخاب قد أجاز للناخبين الذين لا يستطيعون أن يثبتوا بأنفسهم آراءهم بحق المرشحين في ورقة الانتخاب أن يبدوها شفاهية أمام لجنة الانتخاب.

(٤) التصويت حق تسوده المساواة:

ومقتضى ذلك يكون لكل ناخب صوت واحد فقط هذا من ناحية ومن ناحية أخرى لا يحق أن يمارس الناخب حقه في التصويت إلا في دائرة انتخابية واحدة فلا يدلي بصوته أكثر من مرة في الانتخاب الواحد. والمبدأ العام الذي يسود الانتخاب في الدول الديمقراطية هو المساواة غير أنه في الماضي كان هناك خروج على هذا المبدأ في بعض الدول حيث خصت بعض الناخبين بأكثر من صوت ، وذلك لاعتبارات معينة كأن يكون الناخب مالكاً لقدر كبير من المال والعقار يؤدي عليه ضريبة للدولة، أو ذا مركز اجتماعي مرموق ، أو لكونه متعلماً تعليماً عالياً، وبعض هذه الدول خرجت على نحو آخر فقررت أنه يجوز للناخب الذي تتوافر فيه شروط الانتخاب في عدة دوائر أن يمارس هذا الحق في هذه الدوائر المتعددة .

أما المشرع الكويتي فقد تبنى مبدأ المساواة في التصويت فنص قانون الانتخاب على أن: "لا يجوز للناخب أن يعطي رأيه أكثر من مرة في الانتخاب الواحد" وقد وضع القانون العقوبات اللازمة لمن يخالف ذلك .

(٥) التصويت شخصي:

أخذ قانون الانتخاب في الكويت بفكرة التصويت الشخصي ، ومؤدى ذلك أوجب على الناخب أن يزاول حقه في التصويت بنفسه أمام لجنة الانتخاب بعد أن يثبت شخصيته ، ولم يأخذ بفكره الإنابة في التصويت التي تجيز للناخب أن ينيب شخصاً آخر في مزاولة هذا الحق ولا بفكرة التصويت بالمراسلة والتي تجيز للناخب أن يملأ بطاقة التصويت ويرسلها إلى لجنة الانتخاب في الدائرة الانتخابية التي بها موطنه عن طريق البريد أو بأية طريقة أخرى .

(٦) التصويت في نطاق دائرة انتخابية معينة:

وطريقة الانتخاب هذه هي التي يقوم فيها الناخب باستعمال حقه في الانتخاب من المكان الذي يقع سكنه الحقيقي فيه ضمن دائرة انتخابية معينه والتصويت في الكويت مكاني له مكان محدد بالذات وقد كانت المادة (٤) من قانون الانتخاب رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٢م تحدد موطن الانتخاب بالمكان الذي يقيم فيه الشخص أو الذي فيه مقر عائلته إلا أنها عدلت بالمرسوم بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠م فحذف منها عبارة ' أو الذي فيه مقر عائلته' فأصبح بذلك التعديل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموطن الانتخابي هو المكان الذي يقيم فيه المواطن بصفة فعلية ، وقيد تعديل الموطن بوجوب إجرائه في المواعيد وبالإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون وذلك ضبطاً للأوضاع ولمنع إجراء أي تعديل في غير هذه المواعيد .

وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى موضوع الطعن المقدم من السيد / علي البغلي ضد السيد وزير الداخلية بصفته والسيد جاسم المضف وذلك بعد إعلان نتائج الانتخاب في الدائرة الانتخابية الرابعة والتي كان ترتيبه فيها الرابع ، مستنداً في دعواه على أن الناخبين المقيدين في الجدول رقم (٧) وهو الجدول المخصص لأهالي فيلكا غير مؤهلين للمشاركة في الانتخابات لمخالفتهم الالتزام بحكم المادة (٤) من قانون الانتخاب المعدل بالقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠م التي توجب على كل ناخب أن يقيد اسمه في الدائرة الانتخابية التي يقيم فيها بالفعل ، مما يترتب عليه إبطال هذه الأصوات البالغ عددها ٥٣٧ صوتاً وعدم ترتب أى أثر قانوني لها وبعد إطلاع المحكمة على المستندات المقدمة من الطاعن والدفوع المقدمة من المطعون ضده حكمت المحكمة:

أولا : برفض الدفع المبدى بعدم اختصاص المحكمة بنظر الطعن .

ثانياً : بقبول الطعن شكلاً في الموضوع برفضه وذلك للأسباب المبينة في حيثيات الحكم.

(٧) التصويت اختياري:

تبنى قانون الأنتخاب الكويتي نظام الأنتخاب الاختياري مواكباً بذلك المسيرة الديمقراطية لغالبية الدول الديمقراطية الغربية والتي تبنت هذا النهج استناداً إلى أن هذه الطريقة لا تعطي المواطن إمكانية إعلان عدم اهتمامه بالمسائل السياسية فحسب بل إنها تتيح له أيضاً فرصة عدم إظهار موافقته على قواعد الأساس التي يقوم عليها المجتمع ، هذا فضلاً عن أنه لا يجب إجبار الفرد على ممارسة حق كفله القانون له .

(٨) الانتخاب بالقائمة البسيطة:

هناك صورتان لنظام الانتخاب بالقائمة هما :

أ- الانتخاب بالقائمة المغلقة المقترنة بفكرة التمثيل النسبي، وهو نظام يكون فيه للناخب التصويت على إحدى القوائم دون إمكان التعديل أو التغيير فيها حيث يتم فيه توزيع المقاعد المخصصة للدوائر على القوائم المختلفة بناءً على نسبة الأصوات التي حصل عليها كل منهما.

ب- الانتخاب بالقائمة البسيطة حيث يكون فيه الترشيح فردياً والمنافسة فيه بين الأفراد وليست بين القوائم فلا يتقيد الناخب بالقوائم التي تقدمها الأحزاب إن وجدت بل له إمكانية المزج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بين القوائم المختلفة في قائمة خاصة به وبمقتضى هذا النظام ينجح المرشح أو المرشحون الذين حصلوا على أكثر عدد من الأصوات وهذا النظام شديد الشبه بنظام الانتخاب الفردي غير أنه في الانتخاب الفردي تنتخب كل دائرة نائباً واحداً أما في هذا النظام فللدائرة انتخاب عدد من النواب وقد أخذت دولة الكويت بهذا النظام .

(٩) الانتخاب بالأغلبية :

ويأخذ هذا النظام إحدى صورتين رئيستين :

- الصورة الأولى : نظام الأغلبية المطلقة وبمقتضاه يجب أن يحصل المرشح في الدورة الأولى على عدد أصوات تفوق الأصوات التي حصل عليها باقي المرشحين مجتمعين أي يحصل في الدورة الأولى على أكثر من نصف الأصوات الصحيحة المعطاة ، أما في الثانية فيعاد الانتخاب بين الحاصلين على أكبر عدد من الأصوات.
- الصورة الثانية : نظام الأغلبية النسبية أو البسيطة حيث يفوز بالانتخاب المرشحون الذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات بصرف النظر عن مجموع الأصوات التي حصل عليها باقي المرشحين ولقد أخذ المشرع الكويتي بهذا النظام فنص في المادة (٣٩) من قانون الانتخاب على أن : "ينتخب عضو مجلس الأمة بالأغلبية النسبية لعدد الأصوات الصحيحة التي أعطيت فإذا حصل اثنان أو أكثر على أصوات صحيحة متساوية اقترعت اللجنة فيما بينهما وفاز بالعضوية من تعينه القرعة" (الطعان، ١٩٩٩، مجلس الأمة، موقع إلكتروني).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسلوك الانتخابي

تعتبر الانتخابات والسلوك الانتخابي كجزء مهم وفعال منها، والتي تعد إحدى محركات العملية السياسية، جزءا مهما من حركة المجتمع، وفاعلية رأيه العام، والتي تحددها عوامل وظروف معينة وهنا لا بد من وضع هذا "الجزء" في إطار "الكل"، لكي تستوي علاقات النسب والتناسب بينهما، من أجل الفهم الدقيق للجزء في إطار الكل، وتحليل "الجزء" بإرجاعه إلى سياقه الكلي، الذي يتحدد به ولو جزئيا، وهذا ما أكدته الكثير من الدراسات السياسية، خاصة المختصة منها بظاهرة الانتخاب، حيث أن هذا الأخير لا يحدث في فراغ، وإنما في سياق بيئة معينة بكل مكوناتها ومحدداتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية...إلخ، والتي تتبادل معها – في إطار منطق التفاعل- التأثيرات المختلفة الأهمية والاتجاهات (قويسي، (د. ت)، ص ٣٥٦).

ويرى صمويل هنتجتون أن " المشاركة السياسية هي نتاج لعملية التنمية " وهذا يعني أن هناك ارتباط وثيق بين عمليات التنمية الاقتصادية ودرجات المشاركة السياسية، حيث تؤدي التنمية الاقتصادية إلى تنمية اجتماعية والتي من أجزائها التنمية السياسية، والتي تقوم على تفعيل المشاركة السياسية.

واستنادا إلى المبدأ الخلدوني، الإنسان كائن اجتماعي بطبعه نستخلص أن للعامل الاجتماعي دوره الفعال في حياة الإنسان ومن ثمة على صنع قراراته في مختلف المجالات اقتصادية سياسية ثقافية وغيرها، والسلوك الانتخابي لا يمكن أن يكون بمعزل عن الحياة الاجتماعية وتأثيرها.

إن النظام السياسي للدولة، ما هو في الحقيقة إلا وليد علاقات في المجتمع، والراجح أن هذا النظام ينبغي له أن يكون معبرا عن قيم المجتمع وثقافة أعضائه واتجاهاتهم، ومجسدا للدوافع الاجتماعية والقوى المؤثرة فيه، بالشكل الذي يجعل من دراسة المجتمع رافدا أساسيا لعلم السياسة وبالضبط العملية السياسية، بغية في التعرف على القيم والاتجاهات السائدة في المحيط الاجتماعي، لأنه من الصعوبة اتخاذ أي قرار سياسي أو اقتصادي أو إداري أو ثقافي، دون استناد ذلك القرار أولا وأخيرا إلى بحوث اجتماعية، وإلى تحليل متواصل لعلاقات التوازن المجتمعي (الفهداوي، ٢٠٠١، ص ٢٠٦).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهذا ما يقودنا لدراسة أثر هذه العوامل على السلوك الانتخابي.

المطلب الأول: الظروف الاجتماعية:

إن الاجتماع الإنساني من الضرورة، واستنادا إلى اعتبار الإنسان مدني بطبعه: أي لا بد له من الاجتماع أي العمران (ابن خلدون، ٢٠٠٥، ص ٤٨-٥٠)، وهذه إشارة إلى أن الفرد لا يستطيع العيش لوحده ولا بد له من مجتمع يتكامل معه، ومن دون شك أن هذا المجتمع له تأثيره على الفرد وخاصة سلوكياته. وإن الظروف الاجتماعية تعتبر من المحددات الأساسية لسلوكيات الأفراد المواطنين في مختلف المجالات (اقتصاديا، سياسيا، اجتماعيا....) ويدخل في الظروف الاجتماعية(الجنس، العمر، السن، المستوى العلمي، مكان المعيشة (اختلاف المكان) ،المعتقدات ،ونضيف القيم الاجتماعية السائدة العادات ،التقسيمات الاجتماعية (الطبقات الاجتماعية) الريف، الحضر). وبالتالي يتأثر الفرد بالبيئة الاجتماعية التي ينشأ فيها ويتعامل معها من حيث كونها متدينة تقابلها نشأة اجتماعية على ما تربى عليه وتطبع به، إذ أن الدين بذلك يصبح وسيلة من وسائل التوافق الاجتماعي (داود، ٢٠٠٠، ص ١٨٥).

إن التحليل السياسي المتكامل لا يمكنه أن يغفل الجانب الاجتماعي وتأثيره في الحياة السياسية بشكل مباشر أو غير مباشر، وهذا ما كشفت عنه الدراسات السياسية والاجتماعية، فلا يمكن دراسة أحدهما دون الأخذ بعين الاعتبار فعالية الآخر.

إن هذا التشابك والتداخل تفرضه الممارسة العلمية، إذ أن نخبة من أفراد المجتمع هي التي تصنع السياسة العامة وتسيرها، وهذه السياسة في الواقع تستمد فعاليتها ومكانتها عند تطبيقها على أفراد المجتمع وإلا بقيت أفكار على أوراق، إن هذا الطرح هو أبسط وجه للعلاقة الترابطية بين السياسي والاجتماعي.

وانطلاقا من الفكر الخلدوني "الإنسان ابن بيئته" فان هذا الإنسان سيكون رهين بيئته، ومن دون شك البيئة الاجتماعية واحدة من أهم تلك البيئات، وعليه فإن فكره السياسي سيحدده احتباس اجتماعي مؤطر بقيم ومعتقدات وقناعات وأفكار اجتماعية تشيع بين أفراده.

فالديمقراطية وحقوق الإنسان اللذان يعتبران أهم قضايا السياسة حاليا، يرتبطان ارتباطا وثيقا بالجانب الاجتماعي وخاصة بقضية العدالة الاجتماعية التي تشكل الشق الاقتصادي الاجتماعي للديمقراطية لما تتضمنه من عدالة في توزيع الثروات وعائدات النمو، وهذا عكس ما يحدث في الدول التسلطية التي تتميز بانعدام العدالة التوزيعية، لأنها تستبعد القوى الاجتماعية من عملية توزيع الثروات، لذا فالطبقات المحرومة سياسيا هي كذلك محرومة اجتماعيا واقتصاديا، ومع اتساع الحرمان واتساع دائرة الفقر يصبح لا معنى للحريات الديمقراطية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولحقوق الإنسان، لأن المساواة والعدالة الاجتماعية تعدان شرطين أساسيين لأي نظام ديمقراطي (الكتبي وآخرون، ٢٠٠٤، ص ٧٢).

وعند الولوج إلى المجال الانتخابي فان الطرح الاجتماعي لما هو سياسي يفرض نفسه بقوة، باعتبار أن العملية الانتخابية تأخذ من المجتمع حيزا لها، فكلما كانت المشاركة المجتمعية اكبر زادت شرعيتها.

ومنذ بداية الحملة الانتخابية يظهر العامل الاجتماعي كأحد الأسس الفاعلة التي ينبغي أن تنطلق منها الحملة الانتخابية وأن تهتم بها.

ومن منطلق آخر نجد أن نظرة المواطنين للانتخابات من حيث (الممارسة، الطموح، الاهتمام) تختلف من واحد لآخر وهذا تبعا للظروف الاجتماعية التي يتميز بها كل مواطن، ولتوضيح دور الظروف الاجتماعية أكثر، نستعرض الظروف الاجتماعية للمجتمع الكويتي وكيف أثرت في سلوك المواطنين في العمليات الانتخابية، ولعل الحديث عن المجتمع الكويتي يستوجب علينا الرجوع إلى السنوات الأولى من الاستقلال، إذ يتكون مجتمع الكويت من القبائل العربية، ولا تزال القبيلة هي الأساس، ولا يزال المجتمع يعيش الثقافة القبلية، والتي تتمثل في نشأة مجموعات الضغط السياسي أو حتى الاقتصادي فإن هذه المجموعات تعمل على أساس قبلي، أو تجد أفرادها يتعاملون بأسلوب القبيلة من حيث القيادة والولاء. وإن هذا الطابع القبلي قد انعكس على أسلوب الحكم، فالمجموعات القبلية تعتمد قوة حضورها على قربها من الأسرة الحاكمة، وتشكل هذه الأوضاع القبلية أهمية خاصة في المؤسستين العسكرية والأمنية، وهما سندا النظام. وأن قرب الكويت من العراق وإيران، أدى إلى انتشار مجموعات طائفية فيها ساهمت في تعميق بعض الأزمات السياسية في بعض الأحيان (عبد العزيز، ٢٠٠٩، ص٩٦).

وتقوم الحياة السياسية في الكويت على استقطابات قبلية وطائفية وإثنية في بعض الأحيان، الأمر الذي انعكس في بناء المؤسسة الديمقراطية البرلمان والمجالس البلدية، ففي الكويت وهي صاحبة تجربة برلمانية وبلدية كبيرة، يتم خوض الانتخابات ليس من قبل مجموعات سياسية بالمعايير المعاصرة، بل غالبا ما يتجمع الناخبون في تشكيلات قبلية أو طائفية (عبد العزيز، ٢٠٠٩، ص٩٧).

وإن التغيير الاجتماعي والثقافي خلال العقد الماضي قد أثر بقوة على المجتمع الكويتي وزاد من وعيه المدني. فقد ارتفع مستوى التعليم بين الشباب، وساهمت العولمة وشبكات التواصل في ظهور القوى الاجتماعية الجديدة (غبرة، ٢٠١٤، موقع إلكتروني)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحدد حسين الصباغة الظروف الاجتماعية التي أثرت في سلوك المواطنين الكويتيين في العملية الانتخابية بما يلي:

- **قضية البدون:**

تطورت قضية البدون بصورة طبيعية من جراء تحول فئة من الناس ومن القبائل وغيرها من القادمين إلى الكويت ممن انقطعت صلتهم بالوطن، سواء أكان هذا الوطن في العراق بشكل أساسي أو في السعودية أو في إيران، برزت قضية البدون بوصفهم فئة لا تحمل أي جنسية بينما لديها أقرباء من حملة الجنسية الكويتية . ففي عام ١٩٨٦ توقفت الكويت عن اعتبار البدون جزءًا من الإحصاء، الأمر الذي أدى إلى بداية انتشار التخوف والتذمر من الوضع الجديد في صفوفهم، وقد صدرت علاوة على ذلك إجراءات تمنعهم من حقوق التعليم والعلاج كبقية الكويتيين، إلا أن الزلزال الأكبر الذي مس هذه المجموعة كان غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠؛ فمنذ ذلك الوقت، وبخاصة عند التحرير وبعد خروج عشرات الألوف من البدون وضعت دولة الكويت إجراءات مشددة عليهم مؤكدة أن لديهم جوازات سفر أخرى من دول أخرى وعليهم أن يخرجوها لتسوية أوضاعهم.

- **المشاركة السياسية للمرأة:**

هناك تداخل واضح بين ما هو سياسي وما هو اجتماعي، وربما كان الجانب الديني أو الشرعي هو أقل العوامل الاجتماعية، وإن كان هو الأبرز إلى درجة خديعة المراقب بأن هناك معركة في تفسيرات الشريعة الإسلامية، هناك جمعية تحمل شعار السلف تعترض على حقوق المرأة السياسية من منطلق شرعي، وتعتبرها قضية ولاية عامة، لا يجوز للنساء ممارستها، ولكن الحقيقة أن موقف عدد من هؤلاء يعكس حالة اجتماعية أكثر مما هي حالة شرعية، فهم ينتمون إلى مناطق انتخابية معظمها قبلية ومحافظة تجاه قضية المرأة، وحتى في القضايا الأقل إثارة للجدل مثل قضية حقوق المرأة السياسية.

ولكن في السنوات الخمس الماضية وقعت تغييرات كبرى في الكويت خارج الأطر المتعارف عليها، إذ اتسعت المقاهي كما اتسعت ثقافة الحوار والنقاش على الفيس بوك وتوتير، وبدأت تبرز من هذا الوسط حالة التقاء بين فتيات وشبان لمناقشة قضية، أو لقيادة تحرك، أو لتأسيس مجلس ثقافي وصالون شعري أو أدبي أو سياسي، هذا الحراك يتحول إلى بديل وإلى قوة مرادفة للديوانية الذكورية الكويتية.

- **القبيلة والصراع الاجتماعي**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ما زالت القبيلة تمثل الصوت الأبرز في حسم نتائج الانتخابات الكويتية، وبات ما يعرف بالانتخابات الفرعية، وهي تلك التي تجريها القبائل داخليا لمعرفة مرشحيها، مظهرا مألوفا في كل الدورات الانتخابية، هذه الانتخابات الفرعية، التي تمنعها قوانين الانتخابات الكويتية، باتت تمثل للكثيرين النتائج الأولية للانتخابات العامة إذ إنه في كثير من الأحيان يكفي للشخص أن يكون مرشح القبيلة ليضمن مقعده في مجلس الأمة.

يتفاقم الصراع الاجتماعي إذا اقترنت الندرة في الموارد المتاحة بشراسة التنافس عليها بين مختلف قطاعات المجتمع، وقد يبلغ الخطر أقصاه إذا استأثرت جماعة ما بالجزء الأكبر من الموارد على حساب باقي الجماعات، وإذا ما تم التسليم بمثل هذه الرؤية، فإن ما دفع البدو إلى التصادم مع السلطة من خلال الاستجوابات المتكررة وقيادة بعض الإضرابات العمالية، فهو أن الحضر في الكويت الآن يمثلون أقلية مهيمنة تمارس نفوذا مجتمعيا لا يتناسب إحصائيا مع تعداد المجموعة، فهم يشكلون نسق الاتجاهات العامة للمجتمع (الصباغة، ٢٠١٤، ص٤٩-٥٠). فقد أسهمت الانتماءات القبلية والطائفية في خلق حالة من الجمود ومقاومة التصويت.

المطلب الثاني: الظروف الاقتصادية

تجدر الإشارة في البداية إلى أهمية علم الاقتصاد في تحليل الظاهرة السياسية، نظرا للتداخل والترابط الوثيق بين المجالين، ويتضح ذلك من خلال علم الاقتصاد السياسي الذي يدرس السياسة الاقتصادية والصلة بين العوامل السياسية والاقتصادية. ولهذا يتدخل العامل الاقتصادي كفاعل رئيسي في بناء العملية السياسية، ومن بين الأمور السياسية العملية الانتخابية التي يتدخل الاقتصاد بقوة في تأثير فيها، فهي تحتاج إلى غلاف مالي (ميزانية) لإجرائها من جهة وللقيام بالحملات الانتخابية (التظاهرات، التجمعات، اللقاءات...إلخ).

ناهيك عن أهم مسألة في الموضوع، والتي تتعلق بتأثير العامل الاقتصادي في الناخب، ودفعه إلى الانتخاب أو العكس، هنا نتساءل: كيف يؤثر العامل الاقتصادي على شخصية الناخب ودفعه إلى المشاركة في الانتخابات أو العزوف عنها في الكويت؟

إن الحديث عن العامل الاقتصادي في الكويت، يعود بنا إلى اكتشاف البترول وإنتاجه بغزارة مما أدى إلى زيادة إيرادات الدولة، ونتيجة لذلك فلم يعد الحاكم بحاجة إلى مساندة التجار المالية أو الرسوم والضرائب التي كانت تُجبى من عامة المواطنين ، بل تغير الوضع إذ أصبح التجار هم الذين يعتمدون على الدولة في أعمالهم ، وكذلك بقية المواطنين فقد أصبحت الدولة أكبر مؤسسة للصرف والتوظيف ، فأصبح التجار يعتمدون على المشاريع التي تطرحها الدولة والتثمين لأراضيهم وعقاراتهم وما يصرفه الموظفون على البضائع الاستهلاكية وأصبح

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموظفون يعتمدون في دخلهم الأساسي على رواتبهم من الدولة . وشهدت هذه المرحلة أيضا ظهور الطبقة المتوسطة والطبقة العمالية وزيادة عدد المتعلمين من أبناء هاتين الطبقتين ، كذلك رافق هذا التغيير في الساحة الداخلية تغيرات أساسية في الحركة الوطنية العربية بعد ثورة ٢٣ يوليو في مصر وقيام ثورة الجزائر ومعركة حلف بغداد ثم عدوان ١٩٥٦. وقد كان لهذه الأحداث رد فعل كبير في الساحة الداخلية أدى إلى تصاعد المشاعر القومية وقد شهدت سنة ١٩٥٦ بروز الطبقة المتوسطة والعمالية إلى جانب طبقة التجار كقوى فاعلة في الساحة ، وكان ذلك عاملا أساسيا من عوامل الضغط على الحكم للاستجابة للمطالب الشعبية (التجربة الديمقراطية في الكويت .. أحداث ومواقف، ٢٠١٢، موقع إلكتروني)

وتعد مشكلة البطالة أحد أهم المواضيع التي تشغل جل أفراد المجتمع نظرا لاستفحالها في المجتمع، في ظل اكتساح الآلة سوق العمل من جهة وعدم التوافق بين النمو الاقتصادي والنمو الديمغرافي من جهة أخرى ضف إلى ذلك العجز الاقتصادي التي تعاني منه بعض الدول، فقد انتشرت البطالة بحدة في كل فئات المجتمع وتفاقم الوضع إلى أن وصل الخلل إلى الفئات المتعلمة والمثقفة من خريجي الجامعات والمعاهد والمدارس.

وإن الفئة التي تعاني من هذه المشاكل سيكون جل اهتمامها وتفكيرها منصب في إيجاد حلول للخروج من هذا المأزق، وعليه ستكون مشاركتهم في العملية الانتخابية إن تمت، إحدى الآليات الباحثة عن حلول لا أكثر، كما من الممكن أن تعزف عن المشاركة وتستأثر الامتناع نظرا لانشغالها بأمور أخرى.

وإن دولة الكويت غنية بالفوائض المالية، يبلغ متوسط نصيب الفرد فيها من الدخل السنوي ٥٣ ألف دولار، وتحتل المرتبة الرابعة عربيا وخليجيا في تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠١٣. وفي الكويت التي لا يزيد عدد الكويتيين فيها عن ١.٢١٣ مليون مواطن ومواطنة عام ٢٠١٣، في هذا المجتمع الصغير الغني لا يجوز أن يكون فيه شباب قادر على العمل ويرغب فيه لكنه لا يجد فرصة للتوظف، باختصار، البطالة في الكويت أمر مستنكر ومرفوض وغير متوقع ما لم يكن هناك تقصير وتراخي وإهمال في التعامل مع هذه القضية ذات الأبعاد الخطيرة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.

ولكن مع وجود ما لا يقل عن ٢٧٠٠٠ شاب وشابة كمخرجات سنوية للتعليم في الكويت، وهم الداخلون الجدد إلى سوق العمل، بينما لا يستطيع ديوان الخدمة المدنية توظيف سوى ما بين ١٣- ١٤ ألف موظف سنويا بالقطاعين الحكومي والخاص، فقد أظهرت لنا التوقعات المستقبلية وبما لا يدع مجالا للشك، إننا غير بعيدين عن ظهور مشكلة حادة للبطالة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتي- ولو تركت تتفاقم – فقد ترتفع معدلاتها من ٤.٨% في الوقت الحاضر لتبلغ مستويات لم تشهدها سوق العمل الوطنية من قبل ٢١% عام ٢٠٢٢ ثم ٣٥% عام ٢٠٣٢(سلامة، ٢٠١٣، ص٥).

وعلى الرغم من مجموعة القوانين التي صدرت لدعم العمالة الوطنية وأيضا المؤسسات التي أنشئت لتوظيف الكويتيين بالقطاعين الحكومي والخاص (سواء برنامج إعادة الهيكلة للقوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة، أو ديوان الخدمة المدنية إضافة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل) فقد وصلت نسبة وأعداد العاطلين عن العمل من الكويتيين إلى ٤.٨% عام ٢٠١٢، وهذا النسبة قياسية لم تبلغها مستويات البطالة على مدى تاريخ الكويت الحديث أو القديم (الإدارة المركزية للإحصاء، دولة الكويت، اللمحة الإحصائية ٢٠١٣، العدد ٣٦).

ويشكل التعليم أحد المتغيرات الأساسية في جميع البرامج التي شهدها العالم، إذ لا يكاد برنامج انتخابي لحزب أو مرشح يخلو من عنصر التعليم، ويرجع ذلك للدور الرئيسي الذي لعبه هذا الجانب في تنمية القدرات العقلية، التي تتحكم في عملية التنمية ذاتها، والفرضية الرئيسية السائدة في الكتابات المتعلقة بهذا الموضوع هي: التعليم عامل حاسم في عملية التنمية (أو أنه من مستلزماتها) لأنه يشجع النمو، ويساعد في التنسيق الاجتماعي للأعضاء الجدد في المجتمع وفي نظام القيم الثقافية والسياسية السائدة.

لقد حاولت الكويت استدراك ضعف البنية الاقتصادية الاجتماعية وفقرها، فأغلب الفئات الاجتماعية تأثرت بالحرب وبفترة الاستعمار، إلى الحد الذي جعلها تفقد أهم سمات شخصيتها، وذلك من خلال مجموعة من الإجراءات التي استهدفت النهوض بالتعليم وتعميمه بالدرجة الأولى؛ فأظهر تقرير حديث للهيئة العامة للمعلومات المدنية أن نسبة الأمية في الكويت للعام الدراسي ٢٠١٢/٢٠١٣ بلغت ٣.٨ في المئة من إجمالي السكان فيما بلغت نسبتها بين الكويتيين ٣. ٢ في المئة. وشهدت نسبة الأمية في ذلك العام انخفاضا مقارنة بالعام الدراسي ٢٠١١/٢٠١٢ الذي بلغت فيه ٣.٩ في المئة من اجمالي عدد السكان فيما بلغت نسبتها بين الكويتيين ٥. ٢ في المئة للعام منخفضة ٠.١ في المئة من إجمالي السكان ٠.٢ من إجمالي الكويتيين. وفي العام ٢٠١٠/٢٠١١ وصلت نسبتها إلى ٤.٤ في المئة من إجمالي عدد السكان في حين بلغت بين الكويتيين في العام ذاته ٣.١ في المئة. وبحسب الاصدار الحديث للمجموعة الاحصائية للتعليم في الكويت للعام ٢٠١٢/٢٠١٣ التي تصدرها ادارة التخطيط بوزارة التربية والذي لم ينشر بعد فإن إجمالي مراكز محو الأمية في الكويت في محافظاتها الست يبلغ ٢٥ مركزا للذكور والاناث. وتتوزع تلك المراكز بواقع سبعة مراكز في الأحمدي وسبعة في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفروانية وأربعة في العاصمة وثلاثة في الجهراء ومثلها في مبارك الكبير وواحد في محافظة حولي بإجمالي ٨٩ فصلا مدرسيا فيما يبلغ اجمالي عدد الدارسين والدارسات في تلك المراكز ١٩٣٩ منهم ٩٨٣ كويتيا وكويتية و٩٥٦ من المقيمين. وتشكل النساء النسبة الأكبر في أعداد المنتسبين لمراكز محو الأمية بواقع ١٤٢٩ دارسة من الكويتيات وغير الكويتيات فيما يبلغ عدد الذكور 510 دارسين في حين يبلغ اجمالي أعضاء الهيئة التدريسية بتلك المراكز ٣٦٧ معلما ومعلمة (في المئة نسبة الأمية في الكويت: انخفاض معدلاتها تزامنا مع زيادة مراكز تعليم الكبار، ٢٠١٤ ، موقع إلكتروني)

إن هذه النسبة الأخيرة تدل على أن هناك تراجع في نسبة الأمية –على الأقل في أوساط الشباب- وهذا يعني أن أغلب الشباب ذو نسبة من التعليم تؤهله من القراءة والاطلاع بالقدر الذي يسمح له بالتمييز بين مجموعة من العروض المتاحة أمامه.

إن هذا التحليل لا ينفي وجود نسبة معينة تجهل تماما بما يحدث في الحقل السياسي والانتخابي، بسبب ضعف مستواها التعليمي، كما لا تنفي وجود نسبة من المتعلمين لا تولي العملية السياسية والانتخابية اهتماما، على اعتبار أنها لا تدخل ضمن اهتماماتها، وفي هذه الفئة تشيع ظاهرة اللامبالاة السياسية، وفي كلتا الحالتين سيتميز السلوك الانتخابي بالامتناع غير العقلاني أو التصويت غير العقلاني، وستكون أسس الاختيار للفئة الأولى هي: القرابة، الولاءات القبلية، الشخصية التي ترددت كثيرا عليهم، سواء من خلال (الصور، أو التلفزيون، أو الزيارات)، أي الشخصية المعروفة شكلا لديهم.

والخلاصة: أن معدلات البطالة بين الكويتيين على مدى (٢٠٠٨-٢٠١٢) والجدول الآتي يوضح تطورت معدلات البطالة بين الكويتيين:

الفترة الزمنية	إناث	ذكور	إجمالي	الملاحظات
الستينات	%٨.٢	%٦.٦	%٦.٧	توجد مشكلة بطالة
السبعينات	%٢.٤	%٧.٢	%٦.٨	المشكلة مستمرة
الثمانينات	%١.٥	%٣	%٢.٧	المشكلة في طريقه للاختفاء
التسعينات	%٠.٨	%١.٧	%١.٤	لا توجد مشكلة
٢٠٠٨/٦/.٣	%٧.٣	%٤.٧	%٥.٩	عودة المشكلة
٢٠١٢/٦/٣٠	%٨.١	%١.٩	%٤.٨	المشكلة مستمرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية: www.paci.gov.kw

يوضح الجدول السابق من حوالي ٦.٧٥% سنويا في الستينات والسبعينات من القرن الماضي، ثم انخفضت إلى حوالي ٢.٧% سنويا في الثمانينات، ليكاد يصل مستواها إلى مستوى العمالة الكاملة بمعدل ١.٤% فقط في التسعينات، لكنه عاد ليرتفع بشكل ملفت للنظر إلى ٥.٩% عام ٢٠٠٨، ولا زال مرتفعا عند مستوى ٤.٨% عام ٢٠١٢؛ وهذا بمثابة جرس إنذار للخطر القادم من تزايد أعداد الداخلين الجدد إلى سوق العمل في مجتمع فني يشكل فيه الشباب تحت ١٩ سنة حوالي ٥٠% من أبنائه(سلامة، ٢٠١٣، ص٦).

ومن أسباب البطالة تدفق العمالة الوافدة بلا ضوابط ومحاولة إحلالها بدل الكويتيين، فإن عملية التنمية في دولة الكويت قد أسفرت خلال الحقبة الماضية عن اتساع الطلب على قوة العمل. ومع صغر حجم المجتمع السكاني الكويتي، وعدم قدرة المعروض من قوة العمل الوطنية على توفير الاحتياجات المتزايدة لعملية التنمية.اتجهت السياسة العامة للدولة إلى تسهيل عملية استقدام وتوظيف العمالة الوافدة للتعويض عن القصور في حجم وهيكل العمالة الوطنية عن تلبية متطلبات التوسع في النشاط الاقتصادي ولتوفير احتياجات إنشاء وتشغيل مرافق البنية الأساسية ومشاريع الخدمات الاجتماعية والأنشطة المرتبطة بها، وكان لتسارع النمو في الأنشطة الخدمية كثيفة العمل أثره الملموس في تزايد أعداد الوافدين بمعدلات فاقت مثيلاتها بالنسبة للمواطنين، بما ترتب على ذلك من اختلال هيكل المجتمع السكاني وسوق العمل، والجدول الآتي يوضح تطور حجم العمالة في القطاع الحكومي (٢٠٠٨-٢٠١٢):

السنة	كويتي		غير كويتي		إجمالي قوة العمل (العدد بالألف)
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
٢٠٠٨/٦/٣٠	١٩٩.٥٧١	%٧٤.٤	٦٨.٥٣٥	%٢٥.٦	٢٦٨.١٠٦
٢٠٠٩/٦/٣٠	٢٠١.٧٧٢	%٧٤.٤	٦٩.٣٢٢	%٢٥.٦	٢٧١.٠٩٤
٢٠١٠/٦/٣٠	٢١٨.٤٠٩	%٧٣.١	٨٠.٣٧٧	%٢٦.٩	٢٩٨.٧٨٦
٢٠١١/٦/٣٠	٢٢٩.١٦١	%٧٣.١	٨٤.٣٢٨	%٢٦.٩	٣١٣.٤٨٩
٢٠١٢/٦/٣٠	٢٤٠.١٧٠	%٧٢.٥	٩١.١٦٣	%٢٧.٥	٣٣١.٣٣٣

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، إحصاء العاملين بالقطاع الحكومي وفقا للحالة في ٢٠١٢/٦/٣٠، يناير ٢٠١٣ على الموقع: العدد السنة: htt://csb>gov.kw

ومن واقع الجدول السابق تزايدت أعداد ونسب العمالة الوافدة بالقطاع الحكومي من ٦٨.٥٣٥ عامل وموظف في العام ٢٠٠٨ وبنسبة ٢٥.٦% من إجمالي العاملين بالقطاع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحكومي إلى ٩١.١٦٣ عامل وموظف في العام ٢٠١٢ وبنسبة ٢٧.٥%، مما يعني أن سياسة الإحلال قد فشلت فشلا ذريعا؛ لأن العمالة الوافدة زادت بمعدل ٢% عما كانت عليه من (٢٠٠٩-٢٠١٣) ، ولم يتم الإحلال (خطة التنمية الخمسية لدولة الكويت، الصادر في يونيو ٢٠٠٤، فصل: "سياسات سوق العمل والتشغيل" ص٥٣، البند ٦).

وبدأت مشكلة المسرحين عن العمل بالقطاع الخاص مع بداية الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨، والجدول الآتي يوضح إحصائيات المسرحين:

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية: www.paci.gov.kw

إحصائيات المسرحين		
إجمالي عدد المتقدمين لصرف بدل المسرحين	إجمالي عدد المقبولين من المسرحين	إجمالي عدد المعينين من المسرحين المقبولين
1830	1613	7014

إجمالي عدد متقاضي العلاوة الاجتماعية منذ عام 2001 وحتى نهاية 2011	
السنة	العدد
2001	1662
2002	3427
2003	9164
2004	14219
2005	19669
2006	28780
2007	36209
2008	41587
2009	52035
2010	57520
2011	61435

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية: www.paci.gov.kw

وقد تنبهت الحكومة لآثارها المحتملة على العمالة الوطنية، واتخذت الحكومة خطوات سريعة وفعالة، وصدر قرار مجلس الوزراء رقم ٦٧٥ لسنة ٢٠٠١ بشأن صرف بدل نقدي للمسرحين عن العمل بالقطاع الخاص من ٢٠٠٨/٨/١ حتى ٢٠١٠/١٢/٣١، وتم تحديد هذه الفترة بناء على توصيات مجلس الأمة في الاجتماع المشترك بتاريخ ٢٠٠٩/٨/١٩ وذلك على اعتبار أن الحكومة قد قدمت مشروع قانون للتأمين ضد البطالة لمعالجة هذه المشكلة في حال صدوره، ولأنه لم يصدر القانون حتى إنهاء الفترة، فقد تم تجديدها إلى ٢٠١١/٦/٣٠.(دياب، ٢٠١٤ ، موقع إلكتروني)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن هذه الظروف الاقتصادية مهدت إلى سلوك انتخابي اتجه إلى رفض النظام السياسي القائم آنذاك، فلا يزال الناخب الكويتي يبحث عن أحسن البدائل التي تحقق له تنمية أكبر، وتعزز طموحاته الاقتصادية، إذ مع الانفتاح الاقتصادي استرجعت العملية الانتخابية حيويتها وشيئا من المصداقية.

وهذا يؤكد مدى الارتباط بين الظاهرة السياسية والاقتصادية، إذ لا يمكن تحليل الحدث السياسي من دون الرجوع إلى الظروف الاقتصادية التي كانت سائدة آنذاك، ولذلك حاولنا استعراض بشكل سريع أهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر على الناخب الكويت، وفي توجهاته، نظرا لأهمية العامل الاقتصادي في تحليل العملية الانتخابية.

الفصل الثالث

قانون الانتخاب وأثره على السلوك التصويتي

في السابع من أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢، صدر مرسوم أميري بحل مجلس 2009 للمرة الثانية، ليُحدَّد الأول من ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢ موعدًا للانتخابات المبكرة، تبعه صدور مرسوم ضرورة وفق المادة "٧١" من الدستور، والذي أبقى على نظام الدوائر الانتخابية الخمس كما أقرته المحكمة الدستورية، وأدخل تعديلاً جزئيًا في آلية التصويت لتصبح صوتًا واحدًا بدلاً من أربعة أصوات. وقد رفضت الأغلبية البرلمانية في مجلس ٢٠١٢ هذا المرسوم وعارضته، معتبرة أنه قفز على الدستور، ودافعة بانتفاء حالة الضرورة فيما يتعلق بتعديل قانون الانتخاب من طرف الحكومة وحدها بمعزل عن الإرادة الشعبية ممثلة في مجلس الأمة، وبذلك دخلت الكويت أزمة سياسية محتدمة عادت معها المسيرات من جديد، فخرجت مسيرتان، هما: مسيرة كرامة وطن الأولى يوم ٢١ أكتوبر/تشرين الأول 2012والتي شهدت مصادمات بين المتظاهرين وقوات الشرطة أسفرت عن جرح العشرات من الجانبين، ثم كانت مسيرة كرامة وطن الثانية يوم ٤ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢ (عيد، ٢٠١٢، ٢-٣).

ومع ازدياد وتيرة التصعيد وانسداد الأفق السياسي، سادت حالة من الاحتقان والتحفز ضمن الخطاب السياسي لبعض أطياف المعارضة لأسباب مختلفة ومتعددة؛ حيث تعددت الآليات لتشمل مواقع التواصل الاجتماعي خاصة "تويتر"؛ مما ساهم في ارتفاع نبرة التصعيد اللفظي والميداني أحيانا إلى الحد الذي باتت معه بعض تلك التصرفات تمثل خطورة على الوحدة الوطنية، والسلم المدني، وأمن واستقرار البلاد. وتم اللجوء إلى تحريك الشارع السياسي لاسيما شريحة الشباب، حيث تخطت المعارضة وسائلها التقليدية، إلى الصدام مع الأجهزة الأمنية، والتشكيك في نزاهة القضاء، عبر التركيز على مسائل سياسية هي محل اجتهاد واختلاف. وقد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صاحب هذا الحراك السياسي غير المسبوق، إلقاء القبض على عدد من نواب كتلة الأغلبية، وهم: خالد الطاحوس، وفلاح الصواغ، وبدر الداهوم، ومسلم البراك، مما أتى بنتائج عكس ما هدفت إليه الحكومة؛ إذ زادت شعبية هؤلاء النواب، وتكرست كاريزميتهم السياسية. وفي المقابل، وجّه أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح رسائل حاسمة، مُنهيًا مرحلة الاستيعاب والنصح إلى مرحلة الحزم (عيد، ٢٠١٢، ٤).

وقد برز فريقان في شأن النظر لمرسوم الضرورة المعدِّل لآلية التصويت الانتخابي؛ إذ كان لكل من المؤيدين والمعارضين مرئياته الخاصة. فالمعارضة الممثلة في الأغلبية المبطلة اعتبرت أن مرسوم "الصوت الواحد" إنما جاء لإضعاف فرص نجاح نواب المعارضة، كما أنه يفتح الباب للتكرار كلما رغبت السلطة التنفيذية في ذلك. بينما رأت الحكومة ومؤيدوها المساندون للمرسوم - والذي وصفه البعض بأنه "مرسوم الكرامة"(التركي، صحيفة الشاهد الكويتية، ٢٠١٢) أنه من حق أمير البلاد أن يتخذ ما يراه مناسبًا ضمن صلاحياته الدستورية، ويعتبرون أن ما تقوم به المعارضة هو من قبيل العناد السياسي ورفض الامتثال لولي الأمر حيث لا يوجد مبرر لمواصلة "الإثارة والتحريض في الشارع (المهيمزي، صحيفة الصباح الكويتية، ٢٠١٢). كما يؤكد أنصار هذا الفريق أن نظام الصوت الانتخابي الواحد هو السائد في الديمقراطيات العريقة والمعمول به على المستوى العالمي عمومًا، مشيرين إلى أن "من يرفضون هذا النظام إنما يسعون إلى احتكار العمل السياسي واختطاف الكراسي (العواد، صحيفة الصباح الكويتية، ٢٠١٢).

ورغم هذا التباين في المرئيات ورفع سقف المطالب، فإن المعارضة وأنصارها يتفقان على أن النظام السياسي الراهن بقيادة أسرة آل الصباح هو محل تقدير واحترام ويحظى بالشرعية التاريخية والدستورية والسياسية، لكن الخلاف في علو سقف المطالب وآليات التعبير عنها؛ ما يعني - كما تذهب الغالبية العظمي من المراقبين للشأن الكويتي- أن ما تشهده الكويت لا يعدو كونه يندرج في إطار أزمة سياسية داخلية ربما تكون نوعية وغير مسبوقة قياسًا بمثيلاتها السابقة، لكن في الأحوال كافة فإن الكويت ليست في خضم "الربيع العربي" بل إن ما يجري فيها هو على حدّ وصف البعض مجرد "انعكاس لمخاض الصراع الداخلي في الكويت وسط الربيع العربي (الشايجي، صحيفة الاتحاد الإماراتية، ٢٠١٢).

فقد انتقلت المعارضة من المطالبة في العام ٢٠١١ بالرقابة والمحاسبة الصارمة للحكومة خاصة فيما يتعلق بالمال العام وضرورة مكافحة الفساد بكافة صوره إلى الدعوة خلال العام ٢٠١٢ لأن يكون رئيس الوزراء شعبيًا خلافا للعُرف السياسي السائد بكون رئيس الحكومة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أحد أبناء الأسرة الحاكمة، وراهنت المعارضة في مقاطعتها للانتخابات على تقليل نسبة المشاركة إلى ما دون الـ ٥٠% مستفيدة من مقاطعة القوى والتيارات السياسية الرئيسية والتي سيؤثر قرارها بالمقاطعة على نسبة مشاركة قواعدها الانتخابية وتصويتها، فضلاً عن عدم مشاركة بعض القبائل التي تمثل وزنًا انتخابيًا يقارب نصف عدد الناخبين المقيدين (عيد، ٢٠١٢، ٥).

وقد تركز الهدف الأساسي للحكومة الكويتية خلال هذه المرحلة في تعزيز المشاركة الشعبية في الانتخابات ترشحًا وانتخابًا، وذلك لإبطال مساعي حملة المعارضة لمقاطعة الانتخابات؛ فقد أكدت الحكومة أنه انطلاقًا من حرية التعبير عن الرأي وفق القانون فإن رغبة المقاطعين تُعتبر حقًا، كما أنه من الواجب احترام رأي الراغبين في المشاركة مشددة على أنها ستحفظ حقوق الجميع وهذا واجبها (تصريحات وزير الإعلام الكويتي الشيخ محمد العبدالله المبارك الصباح، وكالة الأنباء الكويتية "كونا"، ٢٠١٢/١١/١م).

وقد تباينت المواقف والآراء في أوساط النخبة السياسية وفيما بين قطاعات الشارع السياسي الكويتي حول جدوى مقاطعة الانتخابات؛ ففي حين اعتبرها البعض وسيلة معقولة للتعبير عن الإصلاح السياسي الجزئي خاصة مع إعلان كثير من القوى السياسية والحركات الشبابية عن مقاطعتها للانتخابات ترشحًا وانتخابًا، وبالتالي فهي تُعد وسيلة سياسية من وسائل الاحتجاج الديمقراطي وربما اعتُبرت نوعًا من الاستفتاء الشعبي مما يعني فقدان المجلس الذي يقاطعه الشعب للشرعية مما سيؤثر على ما يصدره من تشريعات.

السلوك الانتخابي الكويتي في التصويت حسب الدوائر الخمس من ٢٠١١-٢٠١٣

الدائرة الأولى ٢٠١١

تتكون مناطق الدائرة الأولى من ١٩ قيدا انتخابيا، وتتفاوت أحجام المناطق بين مناطق كبيرة ومتوسطة وصغيرة. والجدول الآتي يوضح سلوكهم الانتخابي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أعداد الناخبين في الدائرة الأولى 2011			
المنطقة	نساء	رجال	المجموع
الشرق	448	411	859
الدسمة	2534	2989	5523
المطبة - دسمان	97	52	149
بنيد القار	302	679	981
الدعية	2185	2338	5423
الشعب	1677	1682	3359
فيلكا	صفر	243	243
حولي	517	203	720
النقرة والميدان	صفر	135	135
بيان	7133	5527	12660
مشرف	5547	3735	9282
السالمية	2649	1518	4166
البدع	78	36	114
الراس	صفر	224	224
سلوى	6868	4302	11170
الرميثية	7924	8268	16192
مبارك العبدالله	434	411	845
المجموع	38.350	32.796	71.146

(المصدر: موقع إلكتروني، http://voteforkuwait.com/?page_id=12588)

تبين أرقام الدائرة الأولى أن أعداد الناخبين الرجال هي الأعلى في ثلاث مناطق من الدائرة من أعداد الناخبات النساء، وهو أمر لا يتسق مع النسق العام لتكوينات الدوائر في الكويت التي يزيد فيها أعداد الإناث على أعداد الذكور. وأكثر المناطق التي سجلت فارقا ذكوريا هي منطقة الدسمة التي يزيد فيها أعداد الرجال بـ ٤٥٥ صوتا عن أعداد النساء، وبنيد القار التي يزيد فيها عدد الرجال على النساء بـ ٣٧٧ صوتا، ثم منطقة الرميثية بفارق ٣٤٤ صوتا للرجال، ومنطقة الراس بعدد ٢٢٤ للرجال مقابل صفر للنساء، ثم الدعية بـ١٤٣ صوتا لمصلحة الرجال، إضافة إلى منطقة البدع بفارق ٤٢ يصل إلى صوت للرجال، والى جانب المناطق التي يزيد فيها أعداد الرجال على النساء فان الدائرة الأولى تضم ٥ مناطق تقتصر فيها الكتلة الناخبة على الصوت الرجالي فقط، مقابل صفر في خانه النساء وهي مناطق المطبة، فيلكا، حولي، النقرة، ميدان حولي والراس.

أما على صعيد التركيبة الانتخابية فإن السلوك الانتخاب يختلف حسب الخلفية المذهبية؛ إذ يظهر ارتفاع نسبة عدد الناخبين السنة عن الناخبين الشيعة بمختلف تقسيماته في مناطق الدائرة الأولى، والذي وصل الى نحو ٤٢.٥% ، والجدول الآتي يوضح ذلك:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخلفية المذهبية لناخبي الدائرة الأولى 2011		
	العدد	النسبة لمجموع الدائرة
الناخبون السنّة	40886	%57.5
الناخبون الشيعة	30260	%42.5

(المصدر: موقع إلكتروني، http://voteforkuwait.com/?page_id=12588)

واختلف السلوك الانتخابي حتى في داخل الطائفة الواحدة؛ ففي طائفة الشيعة العجم يبرز ثقل جماعة التراكمة التي تمثل غالبية ناخبي الشيعة العجم إلى جانب جماعات اللور، الاشكنانية والدشتية، البوشهرية، البيرمية والديلم، إضافة إلى مجموعات صغيرة أخرى، وأكبر عائلات التراكمة هي عائلة الموسوي بـ ٣٢٥ تليها اسرة الصراف ٢٧٢، وهم غير الصراف البيرمية والصراف الاشكنانية، ثم عائلة كمال ٢٣٨، صفر ١٣٦، خاجه ٩٧، حاجيه ٩٥، جراغ ٩٤، بولند ٧٥ بن نخي ٧٢، أسيري ٦٤، أما الشيعة العرب فينقسمون إلى حساوية، بحارنة، وشماليين، وتأتي مجموعة الحساوية بأكبر عدد حيث يصل مجموعها إلى 8450 صوتا، موزعين على ١٢٢ عائلة. وحسب إحصاءات ٢٠١١ تعد عائلة القطان أكبر عائلات الحساوية بنحو ٧١٢ صوتا(مع ملاحظة وجود عائلة سنية تحمل نفس الاسم) تليها عائلة الحداد بـ ٣٦٠ صوتا (وينطبق عليها ما ينطبق على العائلة السابقة بوجود عائلة سنية تحمل نفس اللقب). ثم عائلة الصائغ بـ ٣٢٠ صوتا، ورابعا عائلة العطار بـ ٣٢٥ صوتا، ثم عائلة المطوع ٣٠١ أصوات (وينطبق عليها ما ينطبق على عائلتي القطان والحداد بوجود عائلتين سنيتين أخريين تحملان نفس اللقب، يصل مجموع العائلتين السنيتين إلى ١٤٠ صوتا)، وتأتي عائلة بوحمد بـ ٢٩٥ صوتا ثم المهنا بـ ٢١٥ صوتا، الشمالي ٢٠٧، فالبغلي ١٦٥ صوتا، المزيدي ١١٧(القبس، ٢٠١٢).

أما المكون السني فينقسم إلى ثلاث مجموعات رئيسية أولها هي الحضر السنة، وهم في غالبيتهم من الأسر الكويتية التي كانت تسكن في حي شرق التاريخي في الكويت، إلى جانب مجموعات من اسر الفيلكاوية والزبارا، أما المجموعة الثالثة فهي مجموعة بر فارس التي يصل مجموع ناخبيها نحو ٣٨٠٠ صوت أكبرها جماعة الكنادرة ١٦٧٠ صوتا، الشطاطوة ٦٨٠ صوتا، العوضية ٥٢٠ صوتا، ثم الأنصارية بـ ١٦٠ صوتا، وتشكل في مجموعها ما نسبته ٥.٢%، أما المجموعة السنية الثالثة فهي القبائل بنحو ٩١٠٠ صوت، تشكل ما نسبته ١٢.٧% من اجمالي الدائرة، أكبرها كتلة قبيلة العوازم التي يصل عدد ناخبيها الى ٦٨٠٠ صوت، وهو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العدد الذي مكنها من حجز مقعدين ثابتين للقبيلة في انتخابات الدائرة الأولى عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩. والجدول الآتي يوضح ذلك:

اعداد البلوكات الانتخابية السنية في الدائرة الانتخابية الاولى			
العوازم	6800	الكنادرة	1670
عتيبة	385	الشطي	680
الرشايدة	335	العوضي	520
عنزه	300	الأنصاري	160
العجمان	285	القبندية	110
مطير	240	الهولي	100
سبيع	220	الحمادية	85
الهواجر	175	-	-
آخرون	250	آخرون	450
المجموع	9100	المجموع	3755
النسبة للمجموع	%12.7	النسبة للمجموع	%5.2

(المصدر: موقع إلكتروني، http://voteforkuwait.com/?page_id=12588)

ويختلف السلوك الانتخابي أيضا من حيث التركيبة الاجتماعية، فتنقسم الدائرة إلى الحضر والقبائل، وكانت نسبة الناخبين الحضر أعلى من ناخبي القبائل، والجدول الآتي يوضح ذلك:

الخلفية الاجتماعية لناخبي الدائرة الأولى 2011		
العدد	النسبة من مجموع الدائرة	
ناخبو الحضر	62046	%86.3
ناخبو القبائل	9100	%13.7

(المصدر: موقع إلكتروني، http://voteforkuwait.com/?page_id=12588)

وكذلك اختلف السلوك الانتخابي بالنسبة للجنس؛ فقد بلغ عدد الناخبين في الدائرة الأولى حسب إحصاء ٢٠١١ ما مجموعه ٧١.١٤٤ ناخبا وناخبة عدد أصوات الرجال منهم ٣٢.٧٩٥ يشكلون ما نسبته ٤٦.١ %من مجموع الناخبين مقابل ٣٨.٣٤٨ صوتا تشكل ما نسبته ٥٣.٩%، والجدول الآتي يوضح أعداد ونسب الناخبين للدائرة الأولى حسب الجنس:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أعداد ونسب الناخبين للدائرة الأولى حسب الجنس

النساء	الرجال	المجموع
38348	32.795	71.144
%53.9	46.15	%100

	عدد الرجال	نسبة الرجال	عدد النساء	نسبة النساء	الإجمالي
إحصاء 2007	28.774	%44.4	36.010	%55.6	64.784
إحصاء 2008	30.070	%45.1	36.571	%54.9	66.641
إحصاء 2009	31.613	%45.8	37.519	%54.2	69.132
إحصاء 2011	32.795	%46.1	38.348	%53.9	71.144

(المصدر: موقع إلكتروني، http://voteforkuwait.com/?page_id=12588)

يتضح من الجدول السابق أن نسبة الرجال تحركت من ٤٤.٤% في إحصاء ٢٠٠٧ إلى نسبة ٤٦.١% في إحصاء ٢٠١١، أي بزيادة ١.٧% خلال أربع سنوات، في حين تراجعت نسبة النساء من ٥٥.٦% عام ٢٠٠٧ إلى ٥٣.٩ % في عام ٢٠١١، وخلال السنوات الأربع الأخيرة جرى تسجيل ٤٦٩٠ من الرجال مقابل ٢٤٧٢ من النساء، وهو ما أدى إلى تحرك نسبة الرجال إلى ٤٥.١ %عام ٢٠٠٨ وبلغت ٤٥.٨ %في إحصاء 2009، وسجلت ارتفاعا طفيفا عام 2011حيث وصلت إلى ٤٦.١%. وقد بلغ صافي الزيادة في عدد المضافين في الدائرة الأولى لعام ٢٠١١ بعد شطب الوفيات والمحذوفين والمنتقلين ما مجموعه ٥٤٢ ناخبا وناخبة، منهم ٣٣٨ من الرجال بنسبة ٦٢.٥% من المجموع مقابل ٢٠٤ من النساء الجدد وهو ما يمثل ما نسبته 37.5 %من الإجمالي (القبس، ٢٠١٢).

وعند مقارنة تسجيلات السنوات فإن تسجيلات 2011 تعد أقل السنوات تسجيلا، مقارنة بالسنوات الأربع الأخيرة، وتعد السنوات التي شهدت انتخابات الاعلى تسجيلا فتسجيلات سنه ٢٠٠٨ سجلت ٢٦٥٧ ناخبا وناخبة، تليها سنة ٢٠٠٩ بعدد ١٧٩٣ ناخبا وناخبة، ثم تسجيلات ٢٠١٠ بعدد ١٤٧٠ ناخبا وناخبة، وفي المجموع شهدت الدائرة الأولى تسجيل ٧١٦٢ ناخبا وناخبة، منهم ٦٤.٥% رجال مقابل ٣٤.٥ % من النساء. والجدول الآتي يوضح تسجيلات الناخبين خلال السنوات (٢٠٠٨-٢٠١١):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السنة	تسجيل نساء	تسجيل رجال	المجموع
تسجيل 2008	561	2096	2657
تسجيل 2009	948	1543	1793
تسجيل 2010	625	845	1470
تسجيل 2011	338	206	544
مجموع التسجيلات	2472	4690	7162
النسبة	%34.5	%64.5	%100

(المصدر: موقع إلكتروني، http://voteforkuwait.com/?page_id=12588)

الدائرة الثانية ٢٠١١

تتكون الدائرة الانتخابية الثانية من ١٢ قيدا انتخابيا. ما بين مناطق كبيرة. متوسطة وصغيرة. ويصل مجموع الناخبين فيها حسب إحصاء ٢٠١١ الى ٤٥٤٠٠ ناخب وناخبة. والجدول الآتي يوضح السلوك الانتخابي لهذه الدائرة:

اعداد الناخبين في مناطق الدائرة حسب إحصاء 2011				
التسلسل	المنطقة	رجال	نساء	المجموع
1	ضاحية عبدالله السالم	2814	2981	5795
2	القبلة	16	18	34
3	الشويخ	642	637	1279
4	الشامية	2239	2271	4510
5	القادسية	2865	3195	6060
6	المنصورية	1321	1284	2605
7	الفيحاء	2252	2953	5205
8	النزهة	1754	2103	3857
9	الصليبيخات	3340	3463	6803
10	الدوحة	3249	3749	6998
12	القيروان	328	284	612
	إجمالي الناخبين بالدائرة	21396	24004	45400

(المصدر: موقع إلكتروني، http://voteforkuwait.com/?page_id=12588)

وبلغ عدد الناخبين في الدائرة الثانية ما مجموعه ٤٥٤٠٠ ناخب وناخبة حسب احصاء ٢٠١١، وفي المقارنة بين السلوك الانتخابي من حيث النساء والرجال، فتسجل الناخبات النسبة الأكبر بتعداد بلغ ٢٤٠٠٤، وهو يعادل ما نسبته ٥٢.٩% من إجمالي الكتلة الناخبة، مقابل ٢١٣٩٦ للرجال وهو ما يوازي ٤٧.١%. وتسجل النساء النسبة الأكبر في جميع مناطق الدائرة من دون استثناء، والجدول الآتي يوضح ذلك:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بطاقة الدائرة الثانية حسب احصاء 2011		
	الرجال	النساء
العدد	21396	24004
النسبة	% 47.1	% 52.9

(المصدر: موقع إلكتروني، http://voteforkuwait.com/?page_id=12588)

وبهذا فإن مجموع ناخبي الدائرة الثانية حسب أرقام ٢٠١١ يصل إلى نحو ٤٥٤٠٠ ناخب وناخبة، منهم ٢١٣٩٦ رجلاً يشكلون ما نسبته ٤٧.١٥% من المجموع مقابل 24004 من النساء يشكلن ما نسبته ٥٢.٩ %من المجموع. وعند مقارنة تسجيلات السنوات فإن تسجيلات 2011 تعد أقل السنوات تسجيلا بالنسبة للنساء، والجذول الآتي يوضح ذلك:

مقارنة تطور نسب الرجال والنساء عبر سنوات التعداد		
سنة الإحصاء	نسبة الرجال	نسبة النساء
احصاء 2008	%46.5	%53.6
احصاء 2009	%46.8	%54.2
احصاء 2010	%47	%53
احصاء 2011	%47.1	%52.9

(المصدر: موقع إلكتروني، http://voteforkuwait.com/?page_id=12588)

فقد تحركت نسبة أعداد الرجال في كتلة الدائرة الانتخابية من ٤٦.٥% في عام ٢٠٠٨ إلى 46.8% في تسجيلات عام ٢٠٠٩، ثم بلغت ٤٧% في إحصاء ٢٠١٠ وصلت إلى ٤٧.١% من المجموع، مقابل تراجع نسبة أعداد النساء من ٥٣.٦ % في عام ٢٠٠٨ إلى ٥٤.٢% عام ٢٠٠٩. ثم وصلت إلى ٥٣% عام ٢٠١٠ واستقرت متراجعة عند نسبة ٥٢.٩% عام ٢٠١١.

أما السلوك الانتخابي على صعيد التركيبة الانتخابية فيظهر أن نسبة الناخبين السنة أعلى من الناخبين الشيعة، والجدول الآتي يوضح ذلك:

الخلفية المذهبية لناخبي الدائرة 2011		
	العدد	النسبة لمجموع الدائرة
الناخبون السنة	38.040	%83.8
الناخبون الشيعة	7360	%16.2

(المصدر: موقع إلكتروني، http://voteforkuwait.com/?page_id=12588)

ويوجد في مناطق الدائرة الثانية انتخابيان متمايزان، احدهما قبلي يتركز ثقله في مناطق الدوحة، الصليبخات، غرناطة والقيروان ويصل عدده الى 10500صوت، لكن الدائرة تخلو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من كتل انتخابية لقبائل كبيرة كما هو حاصل في الدوائر القبلية، حيث لا تتجاوز أكبر كتلة انتخابية ٢٣٠٠ صوت فقط، وعلى الرغم من تواجد اعداد معتبرة من الناخبين المنتمين الى انساب قبلية، لا سيما في منطقة الفيحاء وعدد أقل في الشامية، فإنها لا تدرج ضمن الأصوات القبلية لكونها لا تخضع لقوانين القبيلة الانتخابية ولا تخضع لأعرافها وتقاليدها في التصويت السائدة في المواعيد الانتخابية. وتعد كتلة عنزة الانتخابية الأكبر بعدد ٢٢٩٥ صوتا، تليها قبيلة الصلبة بعدد ١٨٥٠ صوتا ثم كتلة الهرشان بـ ١٤٤٠، تليها قبيلة العوازم بـ ١١٤٠ ثم قبيلة شمر بـ ١٠٠٠ فالرشايدة بـ ٩٣٠ صوتا، ثم تأتي كتل صغير لبقية القبائل. والجدول الآتي يوضح إحصاء قبائل الدائرة:

إحصاء قبائل الدائرة 2011

القبيلة	عدد الناخبين
عنزة	2295
الصلبه	1850
الهرشان	1440
العوازم	1140
شمر	1000
الرشايده	930
مطير	585
الظفير	425
العجمان	245
الفضول	235
سبيع	105
الدواسر	105
العداوين	100
اخرون	100
المجموع	10.455
النسبة للمجموع	% 23

(المصدر: موقع إلكتروني، http://voteforkuwait.com/?page_id=12588)

وثانيهما الكتل الشيعية، ويعدّ الوجود الشيعي في القادسية محسوسا حيث تضم تجمعات شيعية من العجم والحساوية، وبنسبة أقل البحارنة وهو ما ترجم بمقعد شيعي اقتنصه عدنان المطوع في انتخابات ٢٠٠٩ بعد ما كان منافسا قويا في انتخابات ٢٠٠٨ التي احتل فيها المركز الحادي عشر وبفارق ٢٢١ صوتا عن المقعد العاشر، والوجود الشيعي الثاني، هو ذلك الموجود في منطقة الصليبخات. وفي الإجمال يصل عدد الأصوات الشيعية الى نحو يقارب ٧٣٦٠ صوتا، تشكل ما نسبته ١٦.٢ % من إجمالي الناخبين في الدائرة الثانية، وتعد جماعة الحساوية الأكبر بين مجموعات الشيعة في الدائرة ونجح منها نائب الدائرة السابق عدنان المطوع، وتصل كتلة الحساوية الانتخابية الى ٣٠٤٥ صوتا تليها ثانيا جماعة التراكمة بـ ١٣٦٥ صوتا ثم البهبهانية ٥٩٥ ثالثا فالبحارنة رابعا ٤٢٠ ثم الشماليون خامسا بـ ٣٨٠ صوتا، ثم تأتي بقية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجموعات الانتخابية. والجدول الآتي يوضح تفصيلات وأعداد المكون الشيعي بالدائرة ٢٠١١:

تفصيلات واعداد المكون الشيعي بالدائرة 2011	
الجماعة	العدد
الحساوية	3045
التراكمة	1365
البهبهانية	595
البحارنة	420
الشماليون	380
الدشتية	165
الاشكنانى	320
اللور	215
البلوش	200
البوشهري	55
البيرمية	30
الديلم	20
اخرون	550
المجموع	7360

(المصدر: موقع إلكتروني، http://voteforkuwait.com/?page_id=12588)

وتتنوع الخلفيات الاجتماعية لسكان الدائرة الانتخابية الثانية بحيث أنها تضم خليطا من الحضر والقبائل، فكان السلوك الانتخابي عند الحضر أعلى من القبائل، والجدول الآتي يوضح ذلك:

الخلفية الاجتماعية لناخبي الدائرة 2011		
	العدد	النسبة من مجموع الدائرة
ناخبو الحضر	34.945	%77
ناخبو القبائل	10.455	%23

(المصدر: موقع إلكتروني، http://voteforkuwait.com/?page_id=12588)

الدائرة الثالثة ٢٠١١

تتكون الدائرة الانتخابية الثالثة من ١٤ قيدا انتخابيا، منها أربع مناطق جديدة. هي: ضواحي منطقة جنوب السرة (السلام، الزهراء حطين، الشهداء)، التي صوّت سكانها للمرة الأولى في انتخابات ٢٠٠٨. وتتوزع التبعية الإدارية لمناطق الدائرة إلى ثلاث محافظات، وهي العاصمة التي تتبعها مناطق كيفان، الروضة، الخالدية، العديلية، اليرموك، قرطبة، السرة، ومحافظة حولي التي تتبعها منطقة العديلية. بالإضافة إلى محافظة الفروانية التي تتبعها منطقة خيطان. هذا التوزع الجغرافي المتعدد بين مناطق الدائرة الثالثة خلق حالة من التنوع في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مكونات الكتل الانتخابية التي تضم الكثير من الشرائح الاجتماعية والسياسية المختلفة. تتباين الخلفيات الاجتماعية لمجموعات الناخبين بين مختلف مناطق الدائرة الثالثة الدائرة(القبس، ٢٠١٢). ففي حين تمثل مناطق كيفان، الروضة، الخالدية، السرة، اليرموك، العديلية نمط المناطق الحضرية السنية التقليدية، التي تضم أبناء الأسر الكبيرة والممتدة والقائمة على روابط عائلية تقليدية. وضمن مجموعات الحضر السنة، توجد كتلة انتخابية لأهالي بر فارس يصل تعدادها الى قرابة ٣٤٠٠ صوت أكبرها للكنادرة (١٠٠٠ صوت) ثم العوضية (٦٢٠ صوتا) وبعدهم الشطاطوة (٥٧٥ صوتا)، الانصارية (٤٢٠ صوتا) والهولي (١٥٠) الحمادية (٧٠). وفي مقابل ذلك، تتسم منطقة الجابرية بوجود شيعي معتبر، وهو ما انعكس على تكرار حالات الترشيح للمرشحين الشيعة بالدائرة العاشرة وفق التنظيم القديم، ويبلغ تعداد الكتلة الشيعية بعموم الدائرة الثالثة ما مجموعه ٨٢١٠، تشكل 12.2% من إجمالي ناخبي الدائرة. أكبرها لفئة الشيعة العجم بمختلف مجموعاتها نحو ٥٠٠٠ صوت، ويتمركز جماعة البلوش (٦٠٠ صوت) في منطقة الجابرية، في حين يصل تعداد جماعة الشيعة الحساوية إلى نحو ٢٢٥٠ صوتا مقابل ٥٨٠ صوتا لجماعة البحارنة الشيعة، والجدول الآتي يوضح ذلك:

تفصيلات المكون الشيعي في الدائرة الانتخابية الثالثة

	الجماعة	العدد
1	الحساوية	2250
2	التراكمة	1200
3	اللور	650
4	البلوش	600
5	البحارنة	580
6	الشماليون	480
7	البهبهانية	300
8	الدشتية	170
9	الاشنكانية	150
10	البوشهرية	120
	آخرون	1910
	المجموع	8210
	النسبة للمجموع	%12.2

أما الكتلة القبلية فيصل تعدادها الى نحو ٦١٥٠ صوتا تشكل ما نسبته ٩% من مجموع الدائرة. تتركز أساسا في مناطق خيطان وجنوب السرة وتتوزع بين كتل متوسطة وصغيرة الحجم، أكبرها قبيلة عتيبة (٢٠٥٠)، كما تضم الروضة كتلة انتخابية من أبناء قبيلة الرشايدة تجسدت في تكرار نجاح أحد أبنائها وهو المرحوم جاسر الجاسر في تمثيل الدائرة ثلاث مرات (٧١، ٨٥، ٩٦) إضافة إلى توالي نزول مرشحين من الرشايدة في انتخابات الروضة بشكل دوري. وفي جانب الحضر السنة تتواجد كتلة انتخابية للفيلكاوية تقدر بـ ٣٠٥ أصوات، يتركز حضورها العددي في مناطق خيطان، والجدول الآتي يوضح ذلك:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إحصاء قبائل الدائرة - 2011	
(أصوات القبائل المحسوبة بالثالثة هي الموجودة في مناطق ابرق خيطان وخيطان الجديدة وجنوب السرة، ولم تحتسب أصوات القبائل في باقي الثالثة لكونها خارج تأثير السلوك القبلي)	
القبيلة	العدد
عتيبة	2050
مطير	870
الرشايدة	820
عنزة	450
العجمان	380
شمر	365
العوازم	290
الظفير	150
آخرون	1030
المجموع	6150
النسبة للمجموع	%9

(المصدر: موقع إلكتروني، http://voteforkuwait.com/?page_id=12588)

وبلغ عدد صافي الزيادة التي سجلتها مناطق الدائرة الثالثة عام ٢٠١١ أما مجموعه ٢٢٠٤ ناخبين وناخبة، سجل عدد الرجال زيادة قدرت بـ ١٢٢٦ صوتا جديدا. وفي توزيع تسجيلات ٢٠١١ لمناطق الدائرة الثالثة سجلت منطقة الزهراء أكبر معدل تسجيل جديد بـ ٣٩٨ ناخبا جديدا ثم منطقة الشهداء بـ ٢٧٢ تلتها منطقة السلام ٢٥٠ صوتا، وجاءت منطقة حطين رابعة بـ ٢١٢ ناخبا، وبذلك يصل إجمالي المسجلين الجدد عام ٢٠١١ في مناطق جنوب السرة الأربع إلى ١٠٦٢ ناخبا وناخبة وهو ما يوازي ٤٨.٢% من مجموع المسجلين الجدد في جميع مناطق الدائرة الـ ١٤ الباقية، وجاءت منطقة الجابرية خامسة بمجموع ٢٠٠ ناخب وناخبة. وحلت الروضة سادسا بـ ١٥٩ ناخبا وناخبة، ثم قرطبة برقم ١٧٢ ناخبا وناخبة تلتها العديلية بـ ١٠٢، وتتساوى منطقة اليرموك مع السرة بـ ٩٩، ثم تحل منطقة الخالدية ٩١ صوتا، وتحل منطقتا ابرق خيطان وخيطان الجديدة بـ ٢٣ و٢٢ على التوالي، والجدول الآتي يوضح ذلك:

تسجيلات الاضافة لناخبي الدائرة الثالثة (2011)				
	المنطقة	تسجيل رجال	تسجيل نساء	المجموع
1	الجابرية	132	68	200
2	كيفان	57	43	100
3	الروضة	93	66	159
4	ابرق خيطان	17	5	22
5	السرة	27	72	99
6	قرطبة	109	63	172
7	العديلية	59	43	102
8	الخالدية	53	38	91
9	اليرموك	68	31	99
10	خيطان الجديد	6	17	23
11	السلام	122	128	250
12	حطين	101	111	212
13	الزهراء	134	264	398
14	الشهداء	146	126	272
	المجموع	1226	980	2204
	النسبة	%55.7	%44.3	%100

(المصدر: موقع إلكتروني، http://voteforkuwait.com/?page_id=12588)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى صعيد توزيع الناخبين الجدد على صعيد الجنس، يشكل الرجال ٥٥.٧ % من إجمالي المسجلين الجدد مقابل ٩٨٠ من النساء يشكلن ما نسبته ٤٤.٣% وتسجل أصوات النساء ارجحية عددية في معظم مناطق الدائرة. لكن الاستثناء الوحيد في الدائرة الثالثة يأتي من قيد خيطان الجديدة التي تنفرد عن مناطق الدائرة بزيادة أعداد الناخبين الذكور على الإناث. تضم ١٣١٥ ناخبا من الرجال مقابل 68للنساء. وعلى العكس من ذلك فان أعداد النساء في منطقتي الخالدية والعديلية تصل إلى مستويات قياسية وتكاد تقترب من ضعف عدد الناخبين الذكور.

وباحتساب أرقام ٢٠١١ تصل اعداد الناخبين والناخبات في مناطق الدائرة الثالثة الى ٦٧٠٦٣ ناخبا وناخبة. وفي ترتيب المناطق جاءت منطقة الجابرية أولا بـ ٩١٠٣ ناخبا وناخبة، ثم الروضة ثانيا بـ ٩٠٣٦ فابرق خيطان ثالثا بـ ٧٧٧٠، وحلت السرة رابعة بـ ٧٦٠٦، فكيفان خامسة بـ ٧٣٩٥ جاءت بعدها قرطبة سادسة بـ ٦١٠١ ثم العديلية سابعة ٥٥٧٠ والخالدية ٤٩٧٨ فاليرموك 4633، ثم تأتي خيطان ١٣٨٣ صوتا، والجدول الآتي يوضح السلوك الانتخابي حسب الجنس:

عدد المقيدين	المنطقة	ذكور	إناث	الإجمالي
1	كيفان	3630	3765	7395
2	الروضة	4151	4885	9036
3	العديلية	2619	2951	5570
4	الجابرية	3654	5449	9103
5	السرة	2984	4622	7606
6	الخالدية	2449	2529	4978
7	قرطبة	2243	3858	6101
8	اليرموك	1987	2646	4633
9	ابرق خيطان	3418	4152	7570
10	خيطان الجديدة	1315	68	1383
11	السلام	537	555	1092
12	الصديق	0	0	0
13	حطين	441	487	928
14	الشهداء	351	336	687
15	الزهراء	461	520	981
	المجموع	30240	36823	67063

(المصدر: موقع إلكتروني، http://voteforkuwait.com/?page_id=12588)

وتضم الدائرة الثالثة منتخبين من شتى أطياف القوى السياسية، ونسبة مشاركة السنة أعلى من مشاركة الشيعة في الانتخابات؛ أي أن السنة كان سلوك الانتخابي أكبر من الشيعة، والجدول الآتي يوضح ذلك:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخلفية المذهبية لناخبي الدائرة 2011		
	العدد	النسبة لمجموع الدائرة
الناخبون السنة	58853	%87.8
الناخبون الشيعة	8210	%12.2

(المصدر: موقع إلكتروني، http://voteforkuwait.com/?page_id=12588)

أما السلوك الانتخابي من حيث التركيبة الاجتماعية لهذه الدائرة فكانت من حضر وقبائل، كانت نسبة مشاركة القبائل في الانتخابات متدنية جدا، والجدول الآتي يوضح ذلك:

الخلفية الاجتماعية من المسجلين الجدد في الدائرة الثالثة 2010						
	رجال الحضر	رجال القبائل	نساء الحضر	نساء القبائل	مجموع الحضر	مجموع القبائل
العدد	1273	112	995	95	2268	207
النسبة	%91.9	%8.1	91.3%	%8.7	%91.7	%8.3

(المصدر: موقع إلكتروني، http://voteforkuwait.com/?page_id=12588)

وبمراجعه أرقام تسجيلات الدائرة الثالثة خلال السنوات الخمس الماضية، لوحظ تغير سنوي لمصلحة نسبة الرجال مقابل نسبة النساء في الدائرة، حيث انتقلت نسبة الرجال في أول إحصاء للدائرة وفق الدوائر الخمس عام ٢٠٠٧ في مجموع الناخبين في الدائرة من ٤٢.٣% إلى ٤٣.٦ %عام ٢٠٠٨ ما لبثت ان ارتفعت إلى 44.3% عام ٢٠٠٩ ثم قفزت في عام ٢٠١٠ إلى ٤٤.٨ % واستقرت في عام ٢٠١١ عند مستوى ٤٥.١ %من إجمالي الكتلة الناخبة، وفي المقابل تراجعت نسبة النساء في تكوين الكتلة الناخبة من ٥٦.٤% في أول إحصاء عام ٢٠٠٨ إلى مستوى ٥٥.٧% عام ٢٠٠٩ ثم تراجعت إلى مستوى ٥٥.٢% عام 2010، والجدول الآتي يوضح ذلك:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

متغير نسبة الرجال والنساء في الدائرة الثالثة اعوام 2010/2009/2008			
	2008	2009	2010
نسبة الرجال	%43.6	%44.3	%44.8
نسبة النساء	%56.4	%55.7	%55.2

	المنطقة	صافي الرجال*	صافي النساء**	المجموع
1	السرة	194	124	318
2	الجابرية	185	115	300
3	قرطبة	142	107	249
4	الروضة	147	98	245
5	حطين	90	102	192
6	السلام	72	92	164
7	العديلية	94	64	158
8	كيفان	78	78	156
9	الزهراء	66	83	149
10	اليرموك	90	56	146
11	الخالدية	88	53	141
12	الشهداء	67	61	128
13	ابرق خيطان	57	44	101
14	خيطان الجديد	15	6	21
	المجموع	1385	1090	2475
		%56	%44	%100

* بعد حذف 51 وفيات وإلغاء قيد
** بعد احتساب 8 وفيات والغاء2

(المصدر: موقع إلكتروني، http://voteforkuwait.com/?page_id=12588)

الدائرة الرابعة ٢٠١١

تتكون الدائرة الانتخابية الرابعة من ١٨ جدولا انتخابيا، تقع جميعها في محافظتي الفروانية والجهراء. فكان السلوك الانتخابي في هذه الدائرة على صعيد الجنس على النحو الآتي:

فشكلت أصوات النساء الكتلة الأكبر من إجمالي الناخبين بالدائرة الرابعة. وحسب إحصاء ٢٠١١، وصل عدد الناخبات إلى ٥٧٥١٣، وهو ما يشكل ما نسبته ٥٥.٧% من الإجمالي مقابل ٤٤.٣% للرجال وبعدد يصل إلى ٤٥٧٦٧ ناخبا. ويشكل جدول منطقة الصليبية استثناء، إذ تصل نسبة النساء فيه إلى ٨٩ %من إجمالي الناخبين وبعدد ١٩١٨ للنساء مقابل ٢٣٨ صوتا للرجال، والجدول الآتي يوضح ذلك:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اعداد الناخبين الدائرة الرابعة 2012				
رقم الجدول	اسم الجدول	ذكور	إناث	الإجمالي
1	الفروانية	2715	2026	4741
2	الفردوس	7102	7819	14921
3	العمرية	2520	2613	5133
4	الرابية	2738	2775	5513
5	الرقعي والأندلس	2710	4514	7224
6	جليب الشيوخ	2592	2238	4830
7	ضاحية صباح الناصر	2489	4171	6660
8	الشدادية	1	0	1
9	صيهد العوازم	1	0	1
10	الرحاب	1337	2057	3394
11	العضيلية	25	0	25
12	العارضية	4621	6818	11439
13	أشبيلية	265	206	471
14	ضاحية عبدالله المبارك	554	333	887
15	الجهراء الجديدة	7518	10770	18288
16	الصليبية والمساكن الحكومية	238	1918	2156
17	مدينة سعد العبدالله	333	185	518
18	الجهراء ومنطقة البر	8008	9070	17078
الفرعيات	إجمالي الناخبين	45767	57513	103280
النسبة		%44.3	%55.7	100%

(المصدر: موقع إلكتروني، http://voteforkuwait.com/?page_id=12588)

وإن السلوك الانتخابي حسب الطوائف كان ظاهر في هذه الدائر، فعلى الرغم من الحضور الطاغي للقبيلة في مناطق الدائرة الرابعة، الا ان ذلك لم يمنع القوى السياسية والبرلمانية من النفاذ الى الدائرة، ويعد الاسلاميون في مختلف اطيافهم الاكثر تداخلا مع نظام القبيلة، حيث خاض عدد منهم الانتخابات الفرعية القبلية في مناطق الدائرة الرابعة، واستفاد آخرون من الحشد القبلي والتعبئة العشائرية، فكانت مشاركة القبائل في هذه الدائرة أعلى من مشاركة الحضر، والجدول الآتي يوضح ذلك:

الخلفية الاجتماعية لناخبي الرابعة احصاء 2011		
	العدد	النسبة
ناخبو القبائل	87765	%85
ناخبو الحضر	15515	%15

(المصدر: موقع إلكتروني، http://voteforkuwait.com/?page_id=12588)

فتعد هذه الدائرة من الدوائر القبيلة الصرف التي تسود فيها قوانين القبيلة وثقافة الحشد القائم على مرتكزات النسب والقرابة ويبلغ مجموع ناخبي القبائل في الدائرة الرابعة ٨٧.٧١٥ صوتا، والجدول الآتي يوضح ذلك:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أعداد ناخبي القبائل في الدائرة الرابعة 2011		
	القبيلة	الناخبون (جميع الالقاب)
1	مطير	22.870
2	الرشايدة	16.400
3	عنزة	11.000
4	الظفير*	6850
5	شمر	6800
6	العجمان	4600
7	العوازم	2750
8	الصلبه	2180
9	عتيبة	2150
10	حرب	2050
11	بني خالد	1560
12	العداوين	1500
13	حضر الجهراء	1450
14	الهرشان	580
15	الدواسر	490
16	الفضول	400
17	زعب	350
18	قحطان	310
19	بني هاجر	280
20	سبيع	220
21	ال مرة	195
22	السهول	80
23	غير مبين	2700
24	المجموع	87765
	النسبة لمجموع الدائرة	%85

* عدد الظفير يشمل كتلة ال كثير

(المصدر: موقع إلكتروني، http://voteforkuwait.com/?page_id=12588)

وتعدّ كتلة قبيلة مطير الاكبر بين قبائل الدائرة الرابعة بعدد ٢٢.٨٧٠ ناخبا وناخبة، وهو ما يتضح من سيطرة القبيلة على نصف مقاعد الدائرة خلال انتخابات عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، وفي المرتبة الثانية جاءت كتلة قبيلة الرشايدة بـ ١٦٤٠٠ صوت ثم عنزة بـ 11.000صوتا وجاءت رابعا كتلة قبيلة الظفير الانتخابية التي يصل مجموعها إلى ٦٨٥٠ صوتا، وتأتي كتلة شمر بفارق بسيط ٦٨٠٠ صوت ثم العجمان بـ ٦٤٠٠ صوت، اما بقية القبائل فمنها من يتجاوز عتبة الـ ٢٠٠٠ صوت مثل العوازم 2750والصلبة ٢١٨٠ ثم عتيبة بـ ٢١٥٠ وكتلة قبيلة حرب التي تصل إلى ٢٠٥٠ صوتا، وفي خانة الالف صوت تحل مجموهات بني خالد ١٥٦٠ ثم العداوين ١٤٥٠ ثم كتلة حضر الجهراء الانتخابية بـ ١٤٥٠ صوتا، وتتوزع بقية القبائل مجموعات الأصوات بالدائرة بأعداد متفاوتة، اما كتلة الحضر فتصل الى نحو ١٥ الف صوت موزعون على مختلف مناطق الدائرة، وتصل نسبتهم الى نحو ١٥% من اجمالي ناخبي الدائرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكانت مشاركة الناخبين السنة أعلى من مشاركة الناخبين الشيعة، والجدول الآتي يوضح ذلك:

الخلفية المذهبية لناخبي الرابعة احصاء 2011		
	العدد	النسبة
الناخبون السنة	98700	%95.6
الناخبون الشيعة	4580	%4.4

(المصدر: موقع إلكتروني، http://voteforkuwait.com/?page_id=12588)

ووصل مجموع الكتلة الشيعية الى ٤٥٨٠ صوت بنسبة ٤.٤% اكبرها مجموعة {الشماليون} بعدد يصل الى ١٤٠٠صوتا تليهم كتلة الحساوية ٩٨٠ صوتا ثم كتلة التراكمة بـ ٨٥٠ صوتا ثم مجموعات اخرى بأعداد اقل، والجدول الآتي يوضح ذلك:

تفصيلات المكون الشيعي بالدائرة الرابعة	
الشماليون	1400
الحساوية	980
التراكمة	850
البحارنة	350
البلوش	180
الاشكنانية	170
اللور	100
آخرون	550
المجموع	4580
النسبة للمجموع	%4.4

(المصدر: موقع إلكتروني، http://voteforkuwait.com/?page_id=12588)

الدائرة الخامسة ٢٠١١

تتوزع جداول الدائرة الانتخابية الخامسة على مناطق تتبع محافظتي الأحمدي ومبارك الكبير، ونتيجة لكون الدائرة الخامسة من أكبر الدوائر في الكويت، فقد شهدت أعداد الناخبين فيها زيادات كبيرة، ففي عام ٢٠٠٧ كان عدد ناخبي الدائرة ٩٤.٩٨١ ناخبا وناخبة، ارتفع بمقدار ٦٣١٣ ناخبا وناخبة في عام ٢٠٠٨، حيث تجاوز رقم المائة ألف ناخب، وفي عام ٢٠٠٩ شهدت مناطق الدائرة تسجيل ٨٤٢٢ ناخبا جديدا في تسجيلات الإضافة السنوية، أوصلت العدد إلى ١٠٩.٧١٦، لكن تسجيلات ٢٠١٠ تراجعت إلى مستوى ٢٣٩١ ناخبا وناخبة، واستمر التراجع في تسجيلات الإضافة إلى مستوى ١٣٠٠ ناخب وناخبة ليستقر عدد الناخبين عام ٢٠١١ على رقم ١١٣٤٠٧، وفي الإجمال بلغت زيادات الناخبين خلال ٤ سنوات من الإضافة لأعوام ٢٠٠٨، 2009، 2010، 2011ما مجموعه ١٨٤٢٦ ناخبا وناخبة، بنسبة نمو قدرت ١٩.٤% خلال الفترة. وفي حال استمرت نسبة نمو الدائرة ذاتها خلال السنوات الأربع المقبلة، فمن المتوقع ان يجري تسجيل ٢٢ ألف ناخب جديد خلال هذه الفترة، ويتوقع أن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يصل عدد ناخبي الدائرة الخامسة في انتخابات ٢٠١٦ إلى مستوى ١٣٥ ألف ناخب، والجدول الآتي يوضح ذلك:

إضافات ناخبي الدائرة الخامسة خلال السنوات الـ 5			
	رجال	نساء	مجموع
إضافة 2008	5024	1289	6313
إضافة 2009	5504	2918	8422
إضافة 2010	1411	980	2391
إضافة 2011	1006	294	1300
المجموع	12945	5481	18426
النسبة	%70.3	%29.7	

(المصدر: موقع إلكتروني، http://voteforkuwait.com/?page_id=12588)

وكان السلوك الانتخابي على صعيد تقسيم الناخبين وفق الجنس على النحو الآتي:

إن إحصاء ٢٠١١ يوضح أن عدد الناخبين الرجال ٥٤.٧٩٧ يشكلون ما نسبته ٤٨.٣% من إجمالي الدائرة، وهي أعلى نسبة للناخبين الرجال تسجل على مستوى الدوائر الخمس، في مقابل ٥٨،٦١٠ من النساء، وهو ما يقدر بنسبة ٥١.٧%. وخلال السنوات الخمس الأخيرة شهدت تركيبة الدائرة الخامسة تغييرا كبيرا لمصلحة الناخبين الرجال، نتيجة للتسجيل الكثيف والعالي للرجال مقابل التسجيل الضعيف والمتدني للنساء، ففي إحصاء ٢٠٠٧ سجلت نسبة الرجال ٤٤.١% مقابل ٥٥.٩ %للنساء، تحركت عام ٢٠٠٨ الى ٤٤.٦ %للرجال مقابل ٥٥.٤% للنساء، وفي عام ٢٠٠٩ واصلت نسبة الرجال تقدمها على حساب نسبة النساء، لتصل إلى مستوى ٤٥.٧ %مقابل ٥٤.٣% للنساء. أما في ٢٠١٠ فقد ارتفعت نسبة الرجال إلى ٤٧.٩% مقابل ٥٢.١% للنساء، لتسجل عام ٢٠١١ نسبة ٤٨.٣% للرجال مقابل ٥١.٧ %للنساء، وعلى صعيد العدد فقد شهدت مناطق الدائرة الخامسة خلال فترات التسجيل والإضافة صافي زيادة بلغت 18426خلال السنوات الـ ٤ الماضية، منهم ١٢٩٤٥ من الرجال بنسبة ٧٠.٣ %من المجموع مقابل تسجيل ٥٤٨١ من النساء، وهو ما يشكل نسبة ٢٩.٧% من المجموع، والجدول الآتي يوضح ذلك:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

متغير نسبة النساء والرجال بالدائرة الخامسة خلال 5 سنوات الماضية		
السنة	نسبة النساء	نسبة الرجال
2007	%55.9	%44.1
2008	%55.4	%44.6
2009	%54.3	%45.7
2010	%52.1	%47.9
2011	%51.7	%48.3

(المصدر: موقع إلكتروني، http://voteforkuwait.com/?page_id=12588)

ولما كانت الدائرة الانتخابية الخامسة تضم أكبر كتلة انتخابية في الكويت، فقد كان من الطبيعي ان تتنوع مكوناتها الاجتماعية، وان تتعدد الأطياف الموجودة فيها، ويختلف السلوك الانتخابي فيها، فكانت مشاركة الناخبين السنة أعلى من الناخبين الشيعة، والجدول الآتي يوضح ذلك:

الخلفية المذهبية لناخبي الدائرة الخامسة		
	العدد	النسبة
الناخبون السنة	105.287	%92.9
الناخبون الشيعة	8120	%7.1

(المصدر: موقع إلكتروني، http://voteforkuwait.com/?page_id=12588)

أما على الصعيد التركيب الاجتماعي فكانت السلوك الانتخابي نسبة مشاركة القبائل أعلى من مشاركة الحضر، والجدول الآتي يوضح ذلك:

الخلفية الاجتماعية لناخبي الدائرة الخامسة		
العدد	النسبة	
ناخبو القبائل	82.040	%72.3
الناخبون الحضر	31367	%27.7

(المصدر: موقع إلكتروني، http://voteforkuwait.com/?page_id=12588)

ويتضح أن الغالبية في الدائرة الرابعة والخامسة للمجموعات القبلية، وأكبر قبائل الدائرة الخامسة العوازم التي يقترب تعداد ناخبيها في عموم الدائرة من ٢٢٧٠٠ ناخب وناخبة، تليها العجمان وكثيرا ما كانت انتخابات مناطق الدائرة ساحات للتنافس بين مرشحي القبيلتين. وتضم مناطق الدائرة كتلة حضرية كبيرة متوزعة في مناطق محافظة مبارك الكبير، والأحمدي والصباحية والرقة. وتعتبر كتلة الكنادرة والأسر القريبة منها)برفارس)، ويصل تعداد ناخبي تلك الكتلة في مختلف مناطق الدائرة إلى نحو 3500ناخب. ثلثهم من الكنادرة بـ ١٢٠٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صوت. كما تحوي مناطق الدائرة ثلاثا من قرى الكويت الزراعية القديمة الفحيحيل، الفنطاس، وابو حليفة، وهي مناطق يطلق على سكانها مصطلح القروية الذين وصل تعدادهم إلى نحو ١٣٠٠ صوت في 2011، كما تتواجد كتلة انتخابية شيعية تتركز في مناطق محافظة مبارك الكبير (القصور، العدان، القرين). أكبرها جماعة الحساوية الذين يصل عددهم إلى ٢٠٠٠ ناخب وناخبة تليهم جماعة التراكمة ١٦٥٠ ثم الشماليون ١٥٠٠ فالبحارنة ٦٥٠ بعدهم البلوش ٥٠٠ ثم تأتي مجموعات أخرى بأعداد أقل، والجدول الآتي يوضح ذلك:

أعداد قبائل مناطق الدائرة الخامسة وفق إحصائية 2010		
	القبيلة	العدد
1	العوازم	22،700
2	العجمان	18،950
3	عتيبة	8200
4	مطير	6850
5	بني هاجر	6350
6	الدواسر	3250
7	عنزة	3100
8	آل مرة	2100
9	شمر	2100
10	الرشايدة	1900
11	سبيع	1500
12	الدبابيس والفضول وآل كثير	1450
13	قحطان	1100
14	حرب	1030
15	السهول	980
16	بني خالد	700
17	العداوين	400
18	الظفير	350
19	زعب	340
20	الهرشان	30
21	الصلبة	10
	آخرون غير مبين	1600
	المجموع	82.040
	النسبة	%72

(المصدر: موقع إلكتروني، http://voteforkuwait.com/?page_id=12588)

وفي تسجيلات الإضافة التي تمت للناخبين الجدد في شهري فبراير ومارس ٢٠١١، سجلت مناطق الدائرة الخامسة صافي زيادة بلغت ١٣٠٠ ناخب وناخبة (بعد إلغاء المحذوفين والمشطوبين) وهو ادنى معدل يتم تسجيله خلال ٥ سنوات. وقد شكل الرجال النسبة الأكبر من هؤلاء حيث بلغ صافي الزيادة عند الرجال لهذا العام 1006بنسبة ٧٧.٣ %مقابل صافي زيادة للنساء بلغت ٢٩٤ ناخبة وبنسبة 22.7%. وعلى صعيد المناطق حلت مناطق محافظة مبارك الكبير في الصدارة، حلت منطقة مبارك الكبير بالمرتبة الاولى بعدد ١٩٧ ناخبا وناخبة، تليها جارتها القصور بـ ١٥٨ ناخبا وناخبة. وجاءت منطقة علي الصباح (ام الهيمان سابقا) ثالثة بـ ١٥١ ناخبا وناخبة، فجابر العلي رابعة بـ ١٤٧ ناخبا وناخبة ثم منطقة العدان بـ ١٢٨ ناخبا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وناخبة. وحلت منطقة الصباحية سادسة بـ ١١٠ تلتها الظهر بـ ١٠٤ ثم الرقة بـ ٥٩ وجاءت المنقف تاسعة بـ ٥٨ ثم فهدالاحمد عاشرة بـ ٥٢، في حين سجلت منطقة صباح السالم نموا سلبيا بـ -٢٩ صوتا، ومرد ذلك الى حدوث عمليات نقل للناخبين من منطقة صباح السالم إلى مناطق اخرى، خلال هذا العام، والجدول الآتي يوضح ذلك:

تسجيلات مناطق الدائرة الخامسة في إضافة 2011

	المنطقة	تسجيل رجال	تسجيل نساء	المجموع
1	صباح السالم	6	-37	-29
2	الصباحية	96	14	110
3	الرقة	43	16	59
4	جابر العلي	120	27	147
5	الفحيحيل	21	4	25
6	الظهر	76	28	104
7	القرين	42	3	45
8	هدية	19	13	32
9	المنقف	44	14	58
10	علي الصباح والزور	128	23	151
11	الأحمدي	26	3	29
12	القصور	106	52	158
13	مبارك الكبير	127	70	197
14	الفنطاس والمهبولة	23	-1	22
15	ابو حليفة	5	-2	3
16	العدان	77	41	128
17	العقيلة	15	5	20
18	فهد الاحمد	32	20	52
19	الزور والوفرة	2	3	5
	المجموع	1006	294	1300
	النسبة	%77.3	%22.7	

(المصدر: موقع إلكتروني، http://voteforkuwait.com/?page_id=12588)

تفصيل أعداد الناخبين في الدائرة الأولى ٢٠١٣

الدائرة الأولى ٢٠١٣

تبين تسجيلات ٢٠١٣ أن عدد الذين تقدموا للتسجيل في قيود الدائرة الانتخابية قد بلغ ٢٩٠٨، منهم ١٥٦٨ من الرجال، و١٣٤٠ من النساء، وبعد حذف الوفيات والنقل، استقر الرقم عند ١٢٩٦ للرجال و١٠٧٥ من النساء، ليصل مجموع الزيادة السنوية الصافية لمناطق الدائرة الأولى إلى مستوى ٢٣٧١ ناخبا وناخبة، منهم ١٢٩٦ صافي زيادة للرجال، تعادل ما نسبته ٥٤.٦% من إجمالي الزيادة الصافية مقابل ١٠٧٥ صافي زيادة للنساء تعادل ما نسبته ٤٥.٤%، والجدول الآتي يوضح ذلك:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أعداد ونسب الناخبين الجدد في الدائرة الأولى حسب الجنس 2013			
	الرجال	زيادة النساء	المجموع
العدد	1296	1075	2371
النسبة	%54.6	%45.4	%100

(المصدر: موقع إلكتروني، http://voteforkuwait.com/?page_id=12588)

أما على صعيد المقارنة بأرقام ٢٠١٢، فقد سجلت الدائرة الأولى نموا في أعداد الناخبين في الدائرة الأولى يقدر بـ ٣.١%، مقارنة بإحصاء ٢٠١٢، والجدول الآتي يوضح ذلك:

معدل زيادات الرجال والنساء في تسجيلات 2013 الدائرة الأولى				
	إحصاء 2012	إحصاء 2013	الزيادة بالعدد	الزيادة بالنسبة
رجال	34783	36079	1296	%3.7
نساء	40093	40396	1075	%2.6
مجموع	74876	77247	2371	%3.1

(المصدر: موقع إلكتروني، http://voteforkuwait.com/?page_id=12588)

وسجلت أعداد الرجال نموا يقدر بـ ٣.٧ %مقابل ٢.٦ % للنساء، وبهذه الزيادة المسجلة يصل تعداد الكتلة الناخبة في الدائرة الأولى، حسب إحصائيات ٢٠١٣، إلى مستوى ٧٧٢٤٧ ناخبا وناخبة، يبلغ عدد الناخبين الرجال منهم ٣٦٠٧٩ ناخبا يشكلون ما نسبته ٤٦.٧%من مجموع الكتلة الناخبة مقابل ٤٠٣٩٦ صوتا للنساء، وهو ما يشكل ما نسبته ٥٣.٣% من إجمالي الكتلة الناخبة، والجدول الآتي يوضح ذلك:

أعداد ونسب مجموع ناخبي الدائرة الأولى حسب الجنس 2012			
	رجال	نساء	المجموع
العدد	36079	40396	77247
النسبة	%46.7	%53.3	%100

(المصدر: موقع إلكتروني، http://voteforkuwait.com/?page_id=12588)

وعند مقارنة أرقام ٢٠١٣ مع إحصائيات ٢٠٠٧، وهي السنة أولى التي يتم فيها التسجيل وفق نظام الدوائر الخمس، والجدول الآتي يوضح ذلك:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تطور أعداد الناخبين في الدائرة الأولى (2007 - 2013) حسب الجنس					
	عدد الرجال	نسبة الرجال	عدد النساء	نسبة النساء	الإجمالي
إحصاء 2007	28.774	%44.4	36.010	%55.6	64.784
إحصاء 2008	30.070	%45.1	36.571	%54.9	66.641
إحصاء 2009	31.613	%45.8	37.519	%54.2	69.132
إحصاء 2010	32.458	%45.9	38.144	%54.1	70.602
إحصاء 2011	32.795	%46.1	38.348	%53.9	71.146
إحصاء 2012	34783	%46.4	40093	%53.6	74876
إحصاء 2013	36079	%46.7	41168	%53.3	77247

(المصدر: موقع إلكتروني، http://voteforkuwait.com/?page_id=12588)

فقد تحرك تعداد الناخبين في الدائرة الأولى من ٦٤.٧٨٤ عام ٢٠٠٧ الى ٥٧٧٢٤ في عام ٢٠١٣، وبذلك تسجل الدائرة الانتخابية الأولى ارتفاعا في أعداد الناخبين يقدر بـ ١٢٤٦١ ناخبا وناخبة، اما على صعيد الجنس فقد زاد عدد الناخبين الرجال في الدائرة الأولى من ٢٨٧٧٤ ناخبا عام ٢٠٠٧ الى ٣٦٠٧٩ في عام ٢٠١٢ بزيادة مقدارها ٧٣٣٥ ناخبا وبنسبة نمو تقدر بـ ٢٥.٥ %خلال ست سنوات، أما عدد الناخبات فقد تحرّك من ٣٦٠١٠ عام ٢٠٠٧ إلى مستوى ٤١١٦٨ في عام ٢٠١٣ وبزيادة مقدارها ٥١٥٨ ناخبا وناخبة، وبنسبة نمو تقدر بـ ١٤% خلال ست سنوات.

وبمراجعة إحصائيات تسجيلات مناطق الدائرة الأولى ٢٠١٣ فإن وبعد حذف الوفيات جاء صافي الزيادة في أعداد الناخبين في الدائرة الأولى تبين أن منطقة الرميثية شهدت أعلى معدل تسجيل للناخبين الجدد، حيث بلغت صافي الزيادة لهذا العام ٥٣٣ ناخبا وناخبة، ثم تأتي منطقة بيان ثانية بصافي زيادة ٣٩٠ ناخبا وناخبة، وحلت مشرف ثالثة بعدد ٣٧٢ ناخبا وناخبة، وجاءت منطقة سلوى رابعة بـ ٣٥٤ ناخبا وناخبة، وحلت الدعية خامسة في الترتيب بعدد ١٩٣ ناخبا وناخبة، ثم جاءت منطقة الدسمة سادسة بـ ١٥٠ ناخبا وناخبة، ثم عبدالله المبارك في المرتبة السابعة بصافي زيادة تقدر بـ ١٤٤ ناخبا وناخبة، قبل منطقة الشعب التي سجلت ١٣١ ناخبا وناخبة، أما منطقة السالمية فجاءت في المرتبة التاسعة في ترتيب مناطق الدائرة الأولى بصافي زيادة تبلغ ٩٦ ناخبا وناخبة، ثم تأتي بقية المناطق بأعداد أقل(القبس، ٢٠١٢).

وبإضافة أعداد الناخبين المضافين في تسجيلات ٢٠١٣ إلى ما سبق تحتل منطقة الرميثية صدارة الترتيب كأكبر مناطق الدائرة الأولى بإجمالي ناخبين يصل إلى ١٧٤٤٤ ناخبا وناخبة، تأتي بعدها منطقة بيان الانتخابية بتعداد ناخبين بلغ ١٣٧٩٦ ناخبا وناخبة، وحلت منطقة سلوى الانتخابية ثالثة من حيث تعداد الناخبين بمجموع يبلغ ١٢٠٩٢ ناخبا وناخبة، ثم منطقة مشرف رابعة بتعداد ناخبين يصل إلى ١٠٤٢٤ ناخبا وناخبة، وجاءت منطقة الدسمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامسة بعدد ٥٨٨٤ ناخبا وناخبة، ثم منطقة الدعية سادسة بعدد ٤٩٢٢ ناخبا وناخبة، ثم منطقة السالمية سابعة بعدد ٤٣٩١ ناخبا وناخبة، جاءت بعدها منطقة الشعب ثامنة بعدد ٣٦٠١ ناخب وناخبة ثم منطقة ضاحية مبارك العبدالله بعدد ناخبين بلغ ١١٩٢ ناخبا وناخبة، اما منطقة بنيد القار فحلت في المركز العاشر بعدد ناخبين بلغ ٩٦٦ ناخبا وناخبة، ثم جاءت منطقة الشرق بالمرتبة الحادية عشرة بعدد ٨٧٦ ناخبا وناخبة، ثم منطقة حولي بتعداد ناخبين بلغ ٧٠٢ ناخبا وناخبة، ثم تأتي بقية المناطق بأعداد اقل.

وتبين أرقام الدائرة الأولى أن أعداد الناخبين الرجال هي الأعلى في ثلاث مناطق من الدائرة من أعداد الناخبات النساء، وهو أمر لا يتسق مع النسق العام لتكوينات الدوائر في الكويت التي يزيد فيها أعداد الإناث على أعداد الذكور. ووفق إحصاءات ٢٠١٣ تعد منطقة الدسمة أكثر المناطق التي سجلت فارقا ذكوريا والتي يزيد فيها أعداد الرجال بـ ٤٠٢ صوت عن أعداد النساء، أما منطقة بنيد القار الانتخابية، فيزيد فيها عدد الرجال عن النساء بـ ٣٥٢ صوتا، ثم منطقة الرميثية التي يزيد فيها عدد الرجال عن النساء بفارق ٤٢٦ صوتا للرجال، أما منطقة الدعية فتسجل فارقا بـ١٥٤١ صوتا لمصلحة الرجال، إضافة إلى منطقة البدع فتسجل فارقا يقدر بـ ٣٩ صوتا للرجال، والى جانب المناطق التي يزيد فيها أعداد الرجال عن النساء، فإن الدائرة الأولى تضم ٥ مناطق سجلت خانة الناخبات النساء فيها صفر، وهي مناطق: المطبة، فيلكا، حولي، النقرة، ميدان حولي والراس، والجدول الآتي يوضح ذلك:

إحصاء مناطق الدائرة الأولى			
المنطقة	ذكور	إناث	المجموع
الرميثية	8935	8509	17444
بيان	6131	7665	13796
سلوى	4849	7243	12092
مشرف	4383	6041	10424
الدسمة	3143	2741	5884
الدعية	2538	2384	4922
السالمية	1710	2681	4391
الشعب	1817	1784	3601
مبارك العبدالله	586	736	1322
بنيد القار	659	307	966
الشرق	433	443	876
حولي	213	489	702
فيلكا وسائر الجزر	-		224
الراس	202	-	202
المطبة - دسمان	55	107	162
النقرة وميدان حولي	124	-	124
البدع	77	38	115
المجموع	36079	41168	77247

(المصدر: موقع إلكتروني، http://voteforkuwait.com/?page_id=12588)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعلى صعيد توزيع المسجلين الجدد على الفئة العمرية، فقد سجلت فئة العمر ما بين ٢١ – ٢٥ سنة غالبية المسجلين الجدد لنسبة ٥٥%، وبعدد ١٦١٠ ناخبين من اجمالي ٢٩٠٨، تليها الفئة العمرية ما بين ٢٦ – ٤٥ سنة، حيث بلغ عدد المسجلين منها ٩٢٧ هذا العام بنسبة ٣٢% من المجموع، ثم جاءت الفئة العمرية ٤٥ سنة فما فوق بنسبة ١٣% وبعدد ٣٧١ ناخبا وناخبة.

توزيع المسجلين الجدد على الفئات العمرية
(يشمل المسجلين الجدد 2908 قبل حذف الوفيات)

	رجال	نساء	مجموع	النسبة
من 21 - 25 سنة	830	780	1610	%55
من سن 26 - 45	522	405	927	%32
فوق سن 45	216	155	371	%13
اجمالي	1568	1340	2908	%100

(المصدر: موقع إلكتروني، http://voteforkuwait.com/?page_id=12588)

وقد بلغ عدد الموقوفين الذين قيدوا أسماءهم في مناطق الدائرة الأولى خلال ٢٠١٣ ما مجموعه ٣٧٠ موقوفا وموقوفة غالبيتهم من موقوفي السن، منهم ٢٣١ من الرجال و١٣٩ من النساء، إلى جانب ٨ موقوفين من العسكريين، وقد سجلت منطقة الرميثية اعلى معدل تسجيل لموقوفي السن من بين مناطق الدائرة الأولى بمجموع ١٠١ موقوف وموقوفة، منهم ٦٤ من الرجال، و٣٧ من النساء، تلتها منطقة سلوى بمجموع ٥٦ موقوفا وموقوفة، منهم ٤٨ من الرجال و٨ من النساء، اما منطقة بيان فقد قيد فيها هذا العام ٦٠ موقوف سن، منهم ٣٧ من الرجال و٢٣ من النساء، ثم منطقة الدعية بعدد ٣٠ موقوفا، جاءت بعدها منطقة مشرف التي شهدت تسجيل ٢٥ موقوفا وموقوفة، ثم تأتي بقية المناطق بأعداد اقل، والجدول الآتي يوضح ذلك:

توزيع موقوفي السن في مناطق الدائرة الأولى حسب الجنس

المنطقة	موقوف سن ذكور	موقوف سن نساء	مجموع
الرميثية	64	37	101
بيان	37	23	60
سلوى	48	18	66
الدعية	17	13	30
مشرف	12	13	25
الدسمة	13	11	24
السالمية	16	8	24
الشعب	9	8	17
مبارك العبدالله	8	5	13
بقية المناطق	7	3	10

(المصدر: موقع إلكتروني، http://voteforkuwait.com/?page_id=12588)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتعد جماعة الحساوية أكبر المجموعات الشيعية في الدائرة الأولى بعدد يقارب الـ ٩٥٧٠ ناخبا وناخبة، تليها جماعة التراكمة التي تمثل غالبية ناخبي الشيعة العجم، ويصل تعدادها إلى نحو ٨٨٨٠ صوتا، ثم جماعة البحارنة بـ ٣٠٥٠ صوتا، إلى جانب جماعات أخرى كالبهبهانية ١٢٠٠ صوت، الأشكنانية ١١٩٠، الدشتية ١٠١٥، واللور ٨٤٠ والبلوش ٧١٠ وغيرهم من مجموعات صغيرة أخرى، والجدول الآتي يوضح ذلك:

أعداد المكون الشيعي في الدائرة الاولى 2013 (جميع الالقاب والعائلات)		
	الجماعة	عدد الناخبين
1	الحساوية	9570
2	التراكمة	8880
3	البحارنة	3050
4	البهبهانية	1200
5	الاشكنانية	1190
6	الدشتية	1015
7	اللور	840
8	البلوش	710
9	البوشهرية	460
10	المعرفية والقنواتية	455
11	بني كعب	430
12	البيرمية	300
13	القراشيه	175
14	الديلم	175
15	اخرى وغير مبين	5095
	المجموع	33115
	النسبة لمجموع الدائرة	%42.9

(المصدر: موقع إلكتروني، http://voteforkuwait.com/?page_id=12588)

أما المكون السني فينقسم إلى ثلاث مجموعات رئيسية، أولها الحضر السنة، وهم في غالبيتهم من الأسر الكويتية التي كانت تسكن في حي شرق التاريخي في الكويت، أما المجموعة الثالثة في مجموعة بر فارس التي يصل تعدادها الى نحو ٤٤٠٠ صوت، أكبرها جماعة الكنادرة ١٩٠٠ صوت. الشطاطوة ٦٤٠ والعوضية ٥٨٠ صوتا، اضافة الى تواجد كتلة انتخابية من الاسر الفيلكاوية يصل مجموعها الى ٦٦٠ صوتا، والجدول الآتي يوضح ذلك:

«البلوكات» الحضرية السنية بالدائرة الأولى	
الجماعة	عدد الناخبين
الكنادرة	1900
الفيلكاوية والجاركية	660
الشطاطوه	640
العوضية	580

(المصدر: موقع إلكتروني، http://voteforkuwait.com/?page_id=12588)

أما المجموعة السنية الثالثة، فهي القبائل، أكبرها كتلة قبيلة العوازم، التي يصل عدد ناخبيها حسب إحصاء ٢٠١٣ الى ٨٧٠٠ صوت، وهو العدد الذي مكنها من حجز مقعدين ثابتين للقبيلة في انتخابات الدائرة الأولى عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، لكن انتخابات فبراير ٢٠١٢ خلت من أي مقعد للعوزام في الدائرة الاولى، وتكرر الامر في انتخابات ديسمبر ٢٠١٢، تليها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كتلة عتيبة الانتخابية بـ ٥٠٠ صوت والرشايدة ٣٧٥ صوتا ثم عنزة بـ ٣٧٠ صوتا فالعجمان ٣٥٥ صوتا ومطير ٣١٥ صوتا، ثم تأتي بقية القبائل بأعداد اقل، ويصل مجموع الكتلة الانتخابية لقبائل الدائرة الاولى بـ ١١٥٩٠ صوتا، تشكل ما نسبته ١٥% من مجموع ناخبي الدائرة الاولى(القبس، ٢٠١٢).

وعلى صعيد تسجيل المجموعات الانتخابية في الدائرة الأولى لعام ٢٠١٣ بلغ عدد الناخبين الشيعة من ضمن المجلسين الجدد ١٤١٢ ناخبا وناخبة يشكلون ما نسبته ٤٩% من اجمالي المسجلين الجدد، مقابل ٥١ %للناخبين السنة، وقد تصدرت جماعة الحساوية بـ٢٩٨ ناخبا وناخبة ثم تلتها التراكمة بـ٢٦٧ ناخبا وناخبة ثم البلوش بـ١١٥ ناخبا وناخبة تلتها البهبهانية بـ١٠٠ ناخب وناخبة ثم البحارنة بـ٨٨ ناخبا وناخبة وجاءت بعدها اللور بـ٨٠ ناخبا وناخبة تلتها الدشتية بـ٥٥ ناخبا وناخبة ثم البوشهرية بـ٤٠ ناخبا وناخبة والاشكنانية بـ٢٩ ناخبا وناخبة ثم الكعبي بـ٢٥ ناخبا وناخبة والبيرمية بـ١٧ ناخبا وناخبة، وتوزعت بقية الأصوات على المجموعات الأخرى وهي ٩٠ صوتا. أما على صعيد المكونات القبلية فقد بلغ مجموعها من المسجلين الجدد ٢٧٣ ناخبا وناخبة بين ٩،٤ % من المجموع، كانت الغالبية فيها لقبيلة العوازم بـ١٨٠ ناخبا وناخبة وتوزع بقية الأعداد وهي ٩٣ ناخبا وناخبة على بقية قبائل الدائرة(القبس، ٢٠١٢).

الدائرة الثانية ٢٠١٣

تبين إحصاءات ٢٠١٣ ان صافي الزيادة للمسجلين الجدد في الدائرة الثانية (بعد حذف الوفيات) قد بلغ ١٩٨٣ ناخبا وناخبة، منهم ٩٧٧ من الرجال يشكلون ما نسبته ٤٩.٣ %من إجمالي المسجلين الجدد مقابل ١٠٠٦ من النساء، يشكلون ما نسبته ٥٠.٧%، وبذلك يكون تعداد ناخبي الدائرة الثانية وفق إحصاءات ٢٠١٢ قد استقر عند مستوى ٤٩٧٥٥ ناخبا وناخبة، وبهذه الأرقام تتحرك أرقام الرجال من 22503في عام ٢٠١٢ إلى ٢٣٤١٠ في عام ٢٠١٣، وهو يشكل ما نسبته ٤٧.١ %من إجمالي الكتلة الناخبة في الدائرة الثانية، وبهذا تكون نسبة الرجال قد سجلت نموا يقدر بـ ٣.٤%، مقارنة بالعام الماضي، في حين تحركت أرقام النساء من 25269في عام ٢٠١٣ إلى مستوى ٢٦٢٧٥ ناخبة في عام ٢٠١٣، مسجلة نسبة نمو تقدر بـ ٣.٩%، مقارنة بالعام الماضي، وهي نسبة مقاربة لنسبة نمو الرجال، وتسجل النساء النسبة الأكبر من أعداد الناخبين في جميع مناطق الدائرة من دون استثناء(القبس، ٢٠١٢).

تبين احصاءات تسجيل الناخبين للدائرة الثانية لعام ٢٠١٣ الزيادة الأكبر في تسجيلات الناخبين لهذا العام تمت في مناطق الدائرة الحضرية، ولم تكن الصدارة لمناطق الدائرة القبلية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما جرت العادة في تسجيلات الأعوام الماضية، جاءت منطقة القادسية الانتخابية اولا بعدد ٣١١ ناخبا وناخبة، منهم 156من الرجال و١٥٥ من النساء، وحلت منطقة القيروان بالمرتبة الثانية في صافي الزيادة في أعداد الناخبين في مناطق الدائرة الثانية، بصافي زيادة ٢٦٥ ناخبا وناخبة، منهم ٥٧ من الرجال و٢٠٨ من النساء، وحلت الصليبخات ثالثة بعدد ٢٥٥ ناخبا وناخبة، منهم ١١٦ من الرجال و١٣٩ من النساء، جاءت بعدها منطقة الفيحاء بعدد ١٨٨ ناخبا وناخبة، ثم منطقة الدوحة بـ ٢٣٧ ناخبا وناخبة، منهم ١٣١ من الرجال و١٠٦ من النساء.

أما منطقة عبد الله السالم الانتخابية فقد بلغ صافي الزيادة فيها ١٨٣ ناخبا وناخبة، منهم ٧١ من الرجال و١١٢ من النساء، وحلت منطقة الشامية في المرتبة السابعة بصافي زيادة ١٧٠ ناخبا وناخبة، منهم ٧٥ من الرجال و٩٥ من النساء، تلتها منطقة النزهة بصافي زيادة تقدر بـ ١٣٩ ناخبا وناخبة، منهم ٦٩ من الرجال و٧٠ من النساء، بعدها منطقة المنصورية بعدد ١٢٤ ناخبا وناخبة، منهم 31من الرجال و٩٣ من النساء. وحلت منطقة غرناطة في المرتبة التاسعة بصافي زيادة ١٠٤ ناخبين، منهم ٥٣ من الرجال و٥١ من النساء، وسجلت منطقة الشويخ السكنية صافي زيادة تقدر بـ ٣٧ ناخبا وناخبة، والجدول الآتي يوضح ذلك:

تسجيلات الناخبين 2013 فى مناطق الدائرة الثانية

المنطقة	إضافة رجال	إضافة نساء	مجموع الإضافة
الدوحة	131	106	237
الصليبخات	116	139	255
القادسية	156	155	311
الفيحاء	109	79	188
الشامية	75	95	170
عبدالله السالم	71	112	183
النزهة	69	70	139
المنصورية	31	93	124
غرناطة	53	51	104
القيروان	57	208	265
الشويخ	47	10-	37
القبلة	-	-	
العدد	977	1006	1983
النسبة	%49	%51	%100

(المصدر: موقع إلكتروني، http://voteforkuwait.com/?page_id=12588)

وبعد إضافة أعداد المسجلين الجدد فى عام ٢٠١٣ لمناطق الدائرة الثانية، وبعد حذف الوفيات والنقل، يكون ترتيب مناطق الدائرة الثانية من حيث أعداد الناخبين على النحو التالي، منطقة الدوحة أولا كأكبر منطقة في الدائرة الثانية بعدد ٧٣١٣ ناخبا وناخبة، وحلت منطقة الصليبخات ثانية بعدد ٧٢٠١ ناخب وناخبة، جاءت بعدها منطقة القادسية بعدد ٦٦٩٧ ناخبا وناخبة، وفي المرتبة الرابعة جاءت منطقة عبد الله السالم بمجموع ٦٣٠٩ ناخبين وناخبات، ثم منطقة الفيحاء بعدد ٥٨١٩ ناخبا وناخبة، وجاءت منطقة الشامية سادسة الترتيب بعدد ٤٩٤٧ ناخبا وناخبة، ثم منطقة النزهة بعدد ٤٢٠١ ناخب وناخبة، وحلت بعدها منطقة المنصورية بعدد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٨٩٩ ناخبا وناخبة، تلتها منطقة غرناطة بـ 1884، ثم منطقة الشويخ السكنية بعدد ١٣٤٥ ناخبا وناخبة، ثم منطقة القيروان بـ١٠٨٧٤ ناخبا وناخبة، وأخيرا منطقة القبلة بعدد ٣٣ ناخبا، والجدول الآتي يوضح ذلك:

إحصاءات مناطق الدائرة الثانية عام 2013			
عدد رجال	عدد نساء	المجموع	
الدوحة	3409	3904	7313
الصليبيخات	3516	3685	7201
القادسية	3174	3523	6697
الفيحاء	2561	3258	5819
الشامية	2422	2525	4947
عبدالله السالم	3046	3263	6309
النزهة	1920	2281	4201
المنصورية	1452	1447	2899
غرناطة	709	1175	1884
القيروان	508	599	1087
الشويخ	687	658	1345
القبلة	14	19	33
المجموع	23480	26275	49755
النسبة	%47.2	%52.8	%100

(المصدر: موقع إلكتروني، http://voteforkuwait.com/?page_id=12588)

وتضم الدائرة الانتخابية عدة بلوكات انتخابية مختلفة، منها ما هو قائم على أساس العصبية القبلية، ومنها ما هو مبني على المرجعية الطائفية، ووفق إحصاءات تسجيلات الدائرة الثانية لعام ٢٠١٣، فمن مجموع المسجلين الجدد وبعد احتساب صافي الزيادة وحذف الوفيات، فان عدد الناخبين الشيعة الذين قيدوا أسماءهم هذا العام قد بلغ ٢٩٢ ناخبا وناخبا من اصل ١٩٨٣ ناخبا وناخبة، يشكلون ما نسبته ١٤.٧% من مجموع المسجلين الجدد، مقابل ٨٥.٣% للناخبين السنة، وفي تفصيلات المكون الشيعي تسجل جماعة الحساوية الكتلة الأكبر من تسجيلات ٢٠١٣ بعدد١٣٥ ناخبا وناخب، تليهم جماعة التراكمة بعدد ٥٥ ناخبا وناخبة، تليهم جماعة البحارنة بعدد ١٩ ناخبا وناخبة، وبعدها جماعة البهبهانية بـ ١٤، ثم جماعة الاشكنانية بعدد ١٣ ناخبا وناخبة، إضافة إلى 66ناخبا وناخبة من مجموعات صغيرة أخرى. ووصل مجموع الناخبين الشيعة في الدائرة الثانية الى ٧٧٥٠ صوتا تشكل ما نسبته ١٥.٧% من مجموع ناخبي الدائرة، مقابل ٨٤.٣% للناخبين السنة، وتعد جماعة الحساوية أكبر تلك الجماعات بعدد ٣٦٠٠ ناخب وناخبة، تليها جماعة التراكمة بعدد ١٦٣٠ ناخبا وناخبة، تليها البيهبانية بـ ٦٦٠ ثم جماعة البحارنة بـ ٤٣٠، فالاشكنامية بـ ٣٢٥، ثم اللور ٢٠٥ إلى جانب مجموعات أخرى، والجدول الآتي يوضح ذلك:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تفصيلات المكون الشيعي في الدائرة الثانية					
	الجماعة	العدد		الجماعة	العدد
1	الحساوية	3600	8	البلوش	155
2	التراكمة	1630	9	البوشهرية	95
3	البهبهانية	660	10	بني كعب	65
4	البحارنة	430	11	البيرمية	50
5	الاشكنانية	325		مجموعات أخرى	350
6	اللور	205		المجموع	7750
7	الدشتية	185		النسبة للمجموع	%15.7

(المصدر: موقع إلكتروني، http://voteforkuwait.com/?page_id=12588)

وترجم ثقل جماعة الحساوية بنيل مقعد شيعي اقتنصه عدنان المطوع في انتخابات ٢٠٠٩، وتكرر الفوز في انتخابات ٢٠١٢ الاولى، وفى انتخابات ٢٠١٢ الثانية ارتفعت حصة الحساوية الى مقعدين بنجاح خليل الصالح. كما تضم مناطق الدائرة الثانية كتلا انتخابية متمايزة، الأولى قبلية ويقتصر تواجدها في مناطق الدوحة، الصليبخات، غرناطة والقيروان. لكن هذا التواجد يقتصر على كتل تعد صغيرة العدد مقارنة بالكتل القبلية في الدوائر الاخرى كون الدائرة الثانية تخلو من الكتل القبلية الكبيرة على غرار الدائرتين الرابعة والخامسة، فالكتل القبيلة المتواجد بالدائرة الثانية اكبرها كتلة عنزة بـ ٢٥٨٠ ناخبا وناخبة، تليها قبيلة الصلبة بـ ٢١٦٥ ناخبا وناخبة، ثم الهرشان بـ ١٦٨٠، فالعوازم بـ ١٢٥٠، ثم شمر بـ ١١٣٠، وتأتي بعدها الرشايدة بـ ١٠٤٠، ثم مطير بـ ٧١٥ والظفير ٥٦٥، والجدول الآتي يوضح ذلك:

أعداد قبائل الدائرة الثانية إحصاء 2013	
القبيلة	عدد الناخبين
عنزة	2580
الصلبة	2165
الهرشان	1680
العوازم	1250
شمر	1130
الرشايدة	1040
مطير	715
الظفير	565
أخرون	1985
المجموع	13100
النسبة للمجموع	%26.3

(المصدر: موقع إلكتروني، http://voteforkuwait.com/?page_id=12588)

وتبين إحصاءات تسجيلات الدائرة الثانية، وبعد حذف الوفيات، فإن صافي الزيادة لقبائل الثانية، كشف ان كتلة قبيلة الصلبة شكلت الكتلة الأكبر من المسجلين الجدد بعدد ١٦٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ناخبا وناخبة، منهم ٨١ من الرجال و٨٠ من النساء، حلت بعدها كتلة قبيلة عنزة ثانية بعدد ١٢١ ناخبا وناخبة، منهم ٦٦ من الرجال و٦٥ من النساء، تليها قبيلة الهرشان بعدد ٦٧ ناخبا وناخبة، منهم 25من الرجال و٣٢ من النساء، ثم قبيلة شمر بعدد ٧٠ ناخبا وناخبة، ثم قبيلة الرشايدة بعدد ٣٥ ناخبا وناخبة، وقبيلة العوازم بعدد٤٧ أصوات، ثم قبيلة الظفير بعدد ١٦ ناخبا وناخبة.

وتبين الإحصاءات أن النسبة الأكبر من المسجلين الجدد (٢٢١٣ ناخبا وناخبة) هم من الفئة العمرية من ٢١ إلى ٢٥ سنة، حيث بلغ عددها ١٣٧٧ ناخبة، وهم بذلك يشكلون ما نسبته ٦٢.٣ %من إجمالي المسجلين الجدد. أما الفئة العمرية من سن 26– ٤٥ سنة، فقد بلغ عددهم ٤٧٥ ناخبا وناخبة، وهم يشكلون ما نسبته ٢١.٤ %من إجمالي المسجلين الجدد لهذا العام، أما الفئة العمرية من سن ٤٦ سنة فما فوق فقد بلغ عدد المسجلين منهم هذا العام ٢٧٠١ ناخب وناخبة، وهم بذلك يشكلون ما نسبته ١٢.٣%، اما على صعيد تسجيل الموقوفين لتسجيلات ٢٠١٣ فقد سجلت مناطق الدائرة الثانية ٣٣٠، منهم ١٤٠ من النساء و١٨٠ من الرجال، والجدول الآتي يوضح ذلك:

تقسيم المسجلين الجدد في الدائرة الثانية على الفئات العمرية (2213 ناخبا وناخبة

الفئة من 21 - سنة 25	26 ـ 45 سنة	46 سنة فما فوق	
العدد	1377	475	270
النسبة	%62.3	%21.4	%12.3

(المصدر: موقع إلكتروني، http://voteforkuwait.com/?page_id=12588)

الدائرة الثالثة ٢٠١٣

إن التوزع الجغرافي المتعدد بين مناطق الدائرة الثالثة أنتج حالة من التعدد في مكونات الكتل الانتخابية في الدائرة، والتي ضمت العديد من الشرائح الاجتماعية والسياسية المختلفة. وتتباين الخلفيات الاجتماعية لمجموعات الناخبين بين مختلف مناطق الدائرة الثالثة ، ضمن مجموعات الحضر السنة توجد كتلة انتخابية أكبرها للكنادرة ١٢٥٠صوتا، ويتواجد بلوك شيعي مؤثر في الدائرة الثالثة، مجموعه ١١٨٨٥ تشكل ١٥.٥ %من إجمالي ناخبي الدائرة. أكبرها جماعة الحساوية بـ ٤٦٧٠ ثم التراكمة بـ ٣٠٨٠ ناخبا وناخبة، ثم البحارنة ٩٦٠، تليها جماعة اللور بـ ٧٤٠ صوتا، ثم البهبانية بـ ٥١٠، والبلوش ٤٨٠، ثم الدشتية بـ ٣٧٥ صوتا، قالاشكنانية بـ ٢٩٥، فالبوشهرية ٢٦٥، والجدول الآتي يوضح ذلك:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تفصيلات المكون الشيعي في الدائرة الثالثة 2013		
	الجماعة	عدد الناخبين
1	الحساوية	4670
2	التراكمة	3080
3	البحارنة	960
4	اللور	740
5	البهبهانية	510
6	البلوش	480
7	الدشتية	375
8	الاشكنانية	290
9	البوشهري	265
10	بني كعب	130
11	البيرمية	80
12	اخرون، وغير مبين	305
	المجموع	11885
	النسبة للمجموع	%15.5

(المصدر: موقع إلكتروني، http://voteforkuwait.com/?page_id=12588)

كما تتواجد كتلة قبلية قوامها الى ٨٢٦٠ ناخبا وناخبة تصل نسبتها الى ١٠.٧٥ من مجموع الناخبين في مناطق خيطان وجنوب السرة وتتوزع بين كتل متوسطة وصغيرة الحجم، أكبرها قبيلة عتيبة ٢٤٠٠ صوت، تليها كتلة مطير بـ ١١٤٠، ثم قبيلة الرشايدة ٦١٥، تلتها كتل العجمان ٦١٥ والعوزم ٤١٥ وبنى هاجر بـ ٤١٠، ثم شمر بـ ٤٠٥ والدواسر ٣٤٥، والظفير بـ ٢٨٠، والجدول الآتي يوضح ذلك:

أعداد قبائل الدائرة الثالثة	
القبيلة	العدد
عتيبة	2400
مطير	1140
الرشايدة	765
العجمان	615
العوازم	415
بني هاجر	410
شمر	405
الدواسر	345
الظفير	280
سبيع	190
العدوانين	185
آخرون وغير مبين	910
المجموع	8260
النسبة	%10.7

(المصدر: موقع إلكتروني، http://voteforkuwait.com/?page_id=12588)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبلغ عدد الناخبين الذين سجلوا في القيود الانتخابية في عام ٢٠١٣ ما مجموعه 3798 ناخبا وناخبة، وبعد حذف الوفيات من ناخبي الدائرة استقر صافي الزيادة لناخبي الدائرة الثالثة هذا العام عند ٣٤٣٦ ناخبا وناخبة، وبذلك يبلغ المجموع العام لأصوات الدائرة في هذا العام ٧٦٥٠١ ناخب وناخبة. وتوزعت صافي زيادة المسجلين لهذا العام على ١٧٤٣ من الرجال يشكلون ما نسبته ٥١ %من إجمالي الزيادة، مقابل ١٦٩٣ من النساء يشكلون ما نسبته ٤٩% من المجموع وبهذه الأرقام والزيادات في إحصائيات ٢٠١٣ يتحرك عدد الناخبين الرجال في الدائرة الثالثة من ٣٣٠٠٢ ناخب، الى ٣٤٧٤٥ ناخبا، وبنسبة نمو تقدربـ ٥.٢%، والجدول الآتي يوضح ذلك:

أعداد ونسب الناخبين الجدد في الدائرة الثالثة حسب الجنس 2013			
	رجال	نساء	المجموع
العدد	1743	1693	3436
النسبة	%51	%49	%100

(المصدر: موقع إلكتروني، http://voteforkuwait.com/?page_id=12588)

وبالمقارنة مع إحصاء ٢٠١٢، في حين تحركت أعداد النساء من ٣٣٠٠٢ في عام ٢٠١٢ إلى مستوى ٤١٧٥٦، في عام ٢٠١٣ وهو ما يعني نسبة نمو تقدر بـ ٥.٢ %خلال عام واحد، وبهذه الأرقام تشكل أصوات النساء ما نسبته ٤٥.٢% من المجموع العام للناخبين في الدائرة الثالثة مقابل نسبة ٥٤.٨ %للناخبين الرجال، والجدول الآتي يوضح ذلك:

أعداد ونسب ناخبي الدائرة الثالثة حسب الجنس 2103			
	رجال	نساء	المجموع
العدد	34745	41756	73065
النسبة	%45.4	%54.6	%100

(المصدر: موقع إلكتروني، http://voteforkuwait.com/?page_id=12588)

وعلى صعيد توزيع المسجلين الجدد حسب الفئات العمرية في الدائرة الانتخابية الثالثة، تبين تسجيلات ٢٠١٣ انه ومن مجموع ٣٧٩٨ إجمالي المسجلين الجدد فقد بلغ مجموع الفئة العمرية من سن ٢١ ـ ٢٥ سنة ما مجموعه ١٩٧٠ ناخبا وناخبة يشكلون ما نسبته ٥٢%، منهم ٩٣١ من الرجال و١٠٣٩ من النساء، في حين بلغ مجموع الفئة العمرية من ٢٦ ـ ٤٥ سنة الذين قيدوا في تسجيلات ٢٠١٣ ما مجموعه ١١٧٤ ناخبا وناخبة، وبأعداد متقاربة للجنسين، وتشكل هذه الفئة ما نسبته ١٣% من إجمالي المسجلين الجدد، اما الفئة العمرية ٤٦ سنة فما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فوق فقد بلغ عددهم ٦٥٤ من إجمالي المسجلين الجدد وبنسبة ١٧% من المجموع، كما سجل تقارب في الأعداد بين الجنسين لهذه الفئة ٣٩٧ للرجال مقابل ٢٥٧ للنساء، والجدول الآتي يوضح ذلك:

توزيع المسجلين الجدد على الفئات العمرية (العدد يشمل جميع المسجلين الجدد 3798)

	من سن 21 .25	من سن 26 .46	46 فما فوق	الاجمالي
الرجال	931	615	397	1943
النساء	1039	559	257	1855
المجموع	1970	1174	654	3798
النسبة	%52	%31	%17	%100

(المصدر: موقع إلكتروني، http://voteforkuwait.com/?page_id=12588)

وتبين تسجيلات ٢٠١٣ أن عدد الموقوفين من المسجلين الجدد في الدائرة الثالثة قد بلغ هذا العام ما مجموعه ٤٢٤ ناخبا وناخبة منهم ٢٠ موقوفا من العسكريين مقابل ٦٠٥ من موقفي السن من الجنسين. وفي خانة موقوفي السن سجل ٢٢٦ موقوفا من الرجال مقابل ٢٠٠ ناخبة من النساء، وسجلت منطقة الجابرية المرتبة الاولى بمجموع ٥٩ موقوفا وموقوفة منهم ٣٦من الرجال و٢٣ من النساء، تلتها منطقة قرطبة بمجموع ٥٨ موقوفا وموقوفة، منهم ٢٩من الرجال و٢٩ من النساء، ثم منطقة كيفان بمجموع ٤٣ موقوفا وموقوفة منهم ٢٠ من الرجال و٢٣ من النساء، ثم تأتي بقية المناطق. وحلت منطقة اليرموك بمجموع ٥٨ موقوفا وموقوفة، منهم ٢٧ من الرجال و٣١ من النساء، جاءت بعهدها منطقة الروضة بمجموع ٤٦ موقوفا وموقوفة منهم ٢٤ من الرجال و٢٢ من النساء، تليها منطقة السرة بمجموع ٤١ موقوفا وموقوفة منهم ٢٦ من الرجال و١٥ من النساء، تلتها منطقة العديلية بمجموع ٣٨ موقوفا وموقوفة منهم ١٩ من الرجال و١٩ من النساء، ثم منطقة الخالدية بمجموع 36موقوفا وموقوفة منهم ١٧من الرجال و١٩من النساء.

وعند مقارنة أرقام ٢٠١٣ مع إحصائيات ٢٠٠٧ وهي أول سنة يتم فيها التسجيل وفق نظام الدوائر الخمس، فقد ارتفع تعداد الناخبين في الدائرة الثالثة من ٥٦٢٥٨ ناخبا وناخبة في عام ٢٠٠٧ إلى مستوى٧٦٥٠١ناخب وناخبة، بزيادة وقدرها ٢٠٢٤٣ ناخبا وناخبة خلال ٦ سنوات، وهو ما يعادل نموا نسبته ٣٦% لدى مقارنة إحصاء 2013بتعداد ٢٠٠٧، وبذلك تعد الدائرة الانتخابية الثالثة اعلى الدوائر نموا في تعداد الناخبين خلال ٦ سنوات. وفي تفصيل الزيادة خلال السنوات الخمس فقد ارتفع تحرك عدد الناخبين الرجال من ٢٤٠١٨ ناخبا عام ٢٠٠٧ إلى مستوى ٣٤٧٤٥ ناخبا في عام ٢٠١٣، بزيادة مقدراها ١٠٧٢٥ ناخبا خلال ٦

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سنوات، وبنسبة نمو تعادل ٦.٤٤% بالمقارنة مع إحصاء ٢٠٠٧. في حين تحركت أعداد النساء من ٣٤٧٤٥ ناخبة في عام ٢٠٠٧ الى مستوى ٤١٧٥٦ ناخبة في احصاء ٢٠١٣، بزيادة ٩٥١٦ وهو ما يعادل نسبة نمو تقدر بـ ٤.٢٧% خلال ٦ سنوات، والجدول الآتي يوضح ذلك:

تطور اعداد الناخبين في الدائرة الثالثة حسب الجنس (2007 ـ 2013)

	عدد الرجال	نسبة الرجال	عدد النساء	نسبة النساء	الإجمالي
إحصاء 2007	24018	%42.7	32240	%57.3	56258
إحصاء 2008	25618	%43.7	33056	%56.3	58674
إحصاء 2009	27.754	%44.4	34.833	%55.6	62.587
إحصاء 2010	29016	%44.7	35.843	%55.3	64.859
إحصاء 2011	30.240	%45.1	36.823	%54.9	67.063
إحصاء 2012	33.193	%45.2	40.278	%54.8	73.471
إحصاء 2013	34745	%45.4	41756	76501 %54. 6	
الزيادة بالعدد	10725	-	9516	-	20243
الزيادة بالنسبة	%44.6	-	%20	-	%36

(المصدر: موقع إلكتروني، http://voteforkuwait.com/?page_id=12588)

وبمطالعة تسجيلات ٢٠١٢ لمناطق الدائرة الثالثة، وعلى صعيد ترتيب المناطق جاءت منطقة الجابرية أولا بصافي زيادة تقدر بـ ٧١٧ ناخبا وناخبة منهم ٤٠١ من الرجال و٣١٦ من النساء، وتسجل منطقة الجابرية زيادة تقدر بـ ٢٨ %مقارنة بتسجيلات العام الماضي ٢٠١٢ والتي سجل فيها ٥١٦ ناخبا وناخبة، تليها منطقة الروضة في المرتبة الثانية من حيث صافي الزيادة المسجلة لهذا العام بواقع 438ناخبا وناخبة منهم١٧٢ من الرجال و٢٦٦ من النساء، ثم منطقة قرطبة ثالثة بعدد ٣٤٠ ناخبا وناخبة ١٧٤ من الرجال و١٦٦ من النساء، ثم منطقة السلام بـ 332ناخبا وناخبة منهم ١٧٢من الرجال و١٦٠من النساء، وجاءت منطقة السرة بالمرتبة الخامسة بمجموع ٣٢٣ ناخبا وناخبة منهم ١٨٥ من الرجال و١٣٨من النساء، ثم كيفان بـ ٢٩٨ ناخبا وناخبة، وجاءت بعدها منطقة حطين بعدد ٢٩٥ ناخبا وناخبة منهم ١٢٨من الرجال و١٦٧ من النساء، فمنطقة الزهراء بصافي زيادة بلغت ٢٦٦ ناخبا وناخبة، منهم ١٤٣ من الرجال مقابل حصة للنساء تقدر بـ١٢٣ ناخبة، وحلت منطقة الخالدية بالمرتبة التاسعة بمجموع ٢٥٣ منهم ٧٤ من الرجال وحصة أكبر للنساء بـ ١٧٩صوتا، ثم منطقة العديلية في المرتبة بـ ٢٢١ ناخبا وناخبة منهم ١١٥من الرجال مقابل ١٠٦ للنساء، ،وبعدها الشهداء بـ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٨٩ ناخبا وناخبة، ثم في منطقتي خيطان وخيطان الجديدة بـ٧٠ ناخبا وناخبة، اما منطقة الصديق فقد سجلت فيها ١٤ ناخبا وناخبة للمرة الاولى، والجدول الآتي يوضح ذلك:

تفصيلات تسجيل الناخبين في مناطق الدائرة الثالثة في تسجيلات 2013				
	المنطقة	إضافة رجال 2013	إضافة نساء 2013	مجموع الإضافة
1	الجابرية	401	316	717
2	الروضة	172	266	438
3	السرة	185	138	323
4	كيفان	95	103	298
5	أبرق خيطان	12	24	36
6	قرطبة	172	168	340
7	العديلية	115	106	221
8	الخالدية	74	179	253
9	اليرموك	97	100	197
10	السلام	172	160	332
11	الزهراء	143	123	266
12	حطين	128	167	295
13	خيطان الجديدة	7	27	34
14	الشهداء	91	98	189
15	الصديق	10	4	14
	المجموع	1743	1693	3436
	النسبة	%51	%49	%100

(المصدر: موقع إلكتروني، http://voteforkuwait.com/?page_id=12588)

ومع إضافة تسجيلات الناخبين في ٢٠١٣ تظهر الأرقام النهائية لتعداد مناطق الدائرة أن منطقة الجابرية تعد أكبر مناطق الدائرة بمجموع ١٠٢٣٣ناخبا وناخبة، وجاءت منطقة الروضة ثانية الترتيب بـ ٩٨٥٦ ناخبا وناخبة، وحلت منطقة السرة ثالثة بـ ٨٦١٩ ناخبا وناخبة، ثم منطقة كيفان بـ٧٨٤٣ ناخبا وناخبة، وجاءت منطقة ابرق خيطان خامسة الترتيب بـ ٧٥٨٠ ناخبا وناخبة، تلتها منطقة قرطبة بمجموع ٧٢٢٥ ناخبا وناخبة، فالعديلية في المرتبة السابعة بـ٦١٥٤ ناخبا وناخبة، ثم منطقة الخالدية بـ٥٥٢٧ ناخبا وناخبة، وبعدها جارتها اليرموك بـ٥٣٣٥ ناخبا وناخبة، ثم جاءت مناطق جنوب السرة الثلاث وعلى التوالي وبأعداد متقاربة، السلام ١٩٥٥ ناخبا وناخبة، حطين ١٧٥٢ والزهراء ١٧٤٣، وفي مؤخرة الترتيب جاءت منطقة خيطان الجديدة بـ١٤٤١ ناخبا وناخبة، اما اصغر مناطق الدائرة الانتخابية الثالثة فقد كانت منطقة الشهداء الانتخابية بمجموع ١٢٣٤ ناخبا وناخبة، والجدول الآتي يوضح ذلك:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إحصاءات مناطق الدائرة الثالثة 2013				
	المنطقة	الرجال	النساء	إحصاء 2013
1	الجابرية	4280	5943	10223
2	الروضة	2798	4427	9856
3	السرة	3531	5-58	8619
4	كيفان	3580	3993	7843
5	أبرق خيطان	3413	4167	7580
6	قرطبة	2798	4427	7225
7	العديلية	2881	3273	6154
8	الخالدية	2687	2840	5527
9	اليرموك	2316	3019	5335
10	السلام	935	1020	1955
11	الزهراء	808	935	1743
12	حطين	782	970	1752
13	خيطان الجديدة	1311	130	1441
14	الشهداء	597	637	1234
15	الصديق	10	4	14
المجموع		34745	42756	76501
النسبة		%45.4	%54.6	%100

وتتنوع الكتلة الناخبة في الدائرة الثالثة وتتعدد خلفياتها الاجتماعية والمذهبية، وكشفت تسجيلات عن بعض المعطيات والبيانات حول اتجاهات التسجيل لدى البلوكات الانتخابية في الدائرة. فعلى صعيد الخلفية المذهبية فقد بلغ صافي الزيادة لدى كتلة الناخبين الشيعة بالدائرة الثالثة (وبعد حذف الوفيات) ٥٣٠ ناخبا وناخبة يمثلون ما نسبته ١٥.٤% من مجموع صافي الزيادة عند إجمالي المسجلين الجدد، وقد شكلت جماعة الحساوية الكتلة الأكبر في صافي الزيادة في المكون الشيعي بمجموع ٢٠٥ ناخبين وناخبة، تليهم جماعة التراكمة بـ ١٤٥ ناخبا وناخبة، ثم جماعة الدشتية بـ٤٥ ناخبا وناخبة، والبلوش ٣٠ والبهبهانية بـ٢٥، تليهم جماعة البحارنة بـ ٢٠ ناخبا وناخبة، إلى جانب ٦٠ من المجموعات الشيعية الأخرى. وفي الوسط الحضري السني تظهر كتلة الكنادرة كأبرز البلوكات الانتخابية في الدائرة بصافي زيادة تقدر بـ ١٠٣ ناخبين وناخبة، وفي تسجيلات القبائل لعام ٢٠١٣ تظهر كتلة قبيلة عتيبة أولا بصافي زيادة تقدر بـ ٧٠ ناخبا وناخبة، تليهم كتلة قبيلة مطير بـ ٤٣ ناخبا وناخبة، وعنزة ٤٦ صوتا، والعجمان ٣٠ صوتا، الرشايدة ٣٠ والعوازم ٢٢ وشمر ٢٥.

الدائرة الرابعة ٢٠١٣

تتكون الدائرة الانتخابية الرابعة من ١٨ جدولا انتخابيا، تقع جميعها في محافظتي الفروانية والجهراء، وبعدد ناخبين بلغ ٧٠٦٧٨، وفق إحصاء ٢٠١٣ يشكلون ما نسبته ٦٢.٢% من مجموع الناخبين بالدائرة الرابعة، مقابل ٤٣٠٠٧ يتبعون جداول محافظة الجهراء بنسبة ٣٧.٨ %ومن حيث التكوينات الاجتماعية الموجودة بالدائرة، تعتبر الدائرة الرابعة من الدوائر القبيلة الصرف التي تسود فيها قوانين القبيلة وثقافة الحشد والتعبئة في التصويت الانتخابي ارتكازا على النسب والقرابة، وتعتبر كتلة قبيلة مطير الأكبر عددا بين قبائل الدائرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرابعة، وتأتي بعدها كتلة قبيلة الرشايدة، وتضم الدائرة كتلا انتخابية لقبائل عنزة، الظفير، شمر والعجمان، كما تضم كتلة للشيعة واخرى لحضر الجهراء، والجدول الآتي يوضح المجموعات الشيعية:

المجموعات الشيعية بالدائرة الرابعة	
الحساوية	1150
التراكمة	870
الشماليون	1400
البحارنة	265
البلوش	165
الاشكنانية	130
اللور	120
الدشتية	75
البهبهانية	75
آخرون	490
المجموع	4565
النسبة للمجموع	%4

(المصدر: موقع إلكتروني، http://voteforkuwait.com/?page_id=12588)

وأما كتل القبائل فيبينها الجدول الآتي:

	القبيلة	عدد الناخبين
1	مطير	26230
2	الرشايدة	19480
3	عنزة	13000
4	شمر	7770
5	الظفير*	7630
6	العجمان	5100
7	العوازم	2975
8	الصلبة	2835
9	حرب	2355
10	عتيبة	2280
11	بني خالد	1685
12	العداوين	1650
13	حضر الجهراء	1400

أعداد قبائل الدائرة الرابعة حسب إحصاءات 2013 (يشمل جميع الكنى والألقاب والأفخاذ)

* تشمل كتلة الظفير وال كثير

(المصدر: موقع إلكتروني، http://voteforkuwait.com/?page_id=12588)

وبلغ عدد الناخبين الذين سجلوا في القيود الانتخابية في عام ٢٠١٣ ما مجموعه ٦٥٤٢ ناخبا وناخبة، وبعد حذف الوفيات واستبعاد المنقولين خارج الدائرة من ناخبي الدائرة استقر صافي الزيادة لناخبي الدائرة الرابعة هذا العام عند ٥٢٩٠ ناخبًا وناخبة، وهي تعادل نسبة نمو في إجمالي الكتلة الناخبة تقدر بـ ٤.٨% موزعين حسب الجنس على ٣٠٣٥ من الرجال يشكلون ما نسبته ٥٧.٣% من إجمالي الزيادة، مقابل ٢٢٥٥ من النساء يشكلن ما نسبته ٤٢.٧% من المجموع، ويظهر هنا التفوق الواضح لأعداد الرجال على النساء في الدائرة الربعة، والجدول الآتي يوضح ذلك:

أعداد ونسب الناخبين الجدد في الدائرة الرابعة حسب الجنس 2012			
	أعداد الرجال	أعداد النساء	المجموع
العدد	3055	2255	5290
النسبة	%57.7	%42.3	%100

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(المصدر: موقع إلكتروني، http://voteforkuwait.com/?page_id=12588)

وبهذه الأرقام والزيادات يتحرك عدد الناخبين الرجال في الدائرة الربعة في إحصائيات ٢٠١٣ من ٤٨٥٢٥ ناخبا عام ٢٠١٢، إلى ٥١٥٦٠ ناخبا، وبنسبة نمو تقدر بـ ٦.٢% مقارنة بإحصاء ٢٠١٢، أما أعداد النساء فقد تحركت من ٥٩٨٧٠ ناخبة في عام ٢٠١٢ إلى مستوى ٦٢١٢٥، في عام ٢٠١٣ وهو ما يعني نسبة نمو تقدر بـ ٣.٧% خلال عام واحد، وبهذه الأرقام تشكل أصوات النساء ما نسبته ٥٤.٦ %من المجموع العام للناخبين في الدائرة الثالثة مقابل نسبة ٤٥.٤% للناخبين الرجال، وبذلك يبلغ المجموع العام لأصوات الدائرة الرابعة في هذا العام ١١٣٦٨٥ ناخبا وناخبة، والجدول الآتي يوضح ذلك:

أعداد ونسب ناخبي الدائرة الرابعة حسب الجنس 2012			
	أعداد الرجال	أعداد النساء	المجموع
العدد	51560	62125	113685
النسبة	%45.6	%54.6	%100

(المصدر: موقع إلكتروني، http://voteforkuwait.com/?page_id=12588)

وعند مقارنة أرقام ٢٠١٢ مع إحصائيات ٢٠٠٧ وهي أول سنة يتم فيها التسجيل وفق نظام الدوائر الخمس، فقد ارتفع تعداد الناخبين في الدائرة الرابعة من ٩٠٨٨٢ ناخبا وناخبة في عام ٢٠٠٧ إلى مستوى ١١٣٦٨٥ ناخباً وناخبة، بزيادة قدرها ٢٢٨٠٣ ناخبين وناخبات خلال ٦ سنوات، وهو ما يعادل نموا نسبته ٢٥.١% لدى المقارنة بين الإحصاءين. وفي تفصيل الزيادة خلال السنوات الخمس فقد ارتفع تحرك عدد الناخبين الرجال من ٣٧١١٥ ناخبا عام ٢٠٠٧ إلى مستوى ٥١٥٦٠ ناخبا في عام ٢٠١٣، بزيادة مقدراها ١٤٤٤٥ ناخبا خلال ٦ سنوات، محققة نسبة نمو تعادل ٣٨.٩% مقارنة بإحصاء ٢٠٠٧، في حين تحركت أعداد النساء من مستوى ٥٣٧٢٧ ناخبة في عام ٢٠٠٧ إلى ٦٢١٢٥ ناخبة في إحصاء ٢٠١٣، بمجموع زيادة تقدر بـ ٨٣٩٨ ناخبة، وهو ما يعادل نسبة نمو تقدر بـ ١٣.٥% خلال ٦ سنوات، والجدول الآتي يوضح ذلك:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

متغير أعداد النساء والرجال (2007 - 2013)				
السنة	عدد الرجال	نسبة الرجال	عدد النساء	المجموع
2007	37115	%42	53727	90882
2008	39359	%41	54351	92710
2009	43552	%43.6	56330	99882
2010	44895	%44	57139	102340
2011	45767	%44.3	57513	103280
2012	49191	%44.9	60323	109514
2013	51560	%45.6	%54.6	%100
الزيادة بالعدد	14445		8398	22803
الزيادة بالنسبة	%38.9		%13.5	%25.1

(المصدر: موقع إلكتروني، http://voteforkuwait.com/?page_id=12588)

وتبين تسجيلات ٢٠١٣ ان مجموع المسجلين الجدد قد بلغ في الدائرة الرابعة هذا العام ٦٥٤٢ ناخبا وناخبة (قبل حذف الوفيات والنقل)، على صعيد توزيع المسجلين الجدد حسب الفئات العمرية، فقد بلغ مجموع الفئة العمرية من سن ٢١ – ٢٥ ما مجموعه ٣٥٥٣ ناخب وناخبة يشكلون ما نسبته ٥٤.٣ %من إجمالي المسجلين الجدد، وهي من النسب المرتفعة التي سجلت في الدوائر الخمس هذ العام، والجدول الآتي يوضح ذلك:

توزيع المسجلين الجدد على الفئات العمرية (العدد يشمل جميع المسجلين 6542)			
النوع	من سن 21 - 25	من سن 26 - 45	46 فما فوق
العدد	3553	2305	684
النسبة	%54.3	%35.2	%10.4

(المصدر: موقع إلكتروني، http://voteforkuwait.com/?page_id=12588)

وقد بلغ عدد الموقوفين الذين قيدوا أسماءهم في مناطق الدائرة الرابعة خلال ٢٠١٣ ما مجموعه ٩٣٣موقوفا وموقوفة غالبيتهم من موقوفي السن، منهم ٥٢٠ من الرجال و٣٠٢ من النساء، إلى جانب ١١١ موقوفين من العسكريين، وقد سجلت منطقة الجهراء الجديدة اعلى معدل تسجيل لموقوفي السن من بين مناطق الدائرة الأولى بمجموع ٢١٤ موقوف وموقوفة، منهم ١٣٤ من الرجال، و٧٨ من النساء، تلتها منطقة الجهراء القديمة بمجموع ١١٥ موقوفا وموقوفة، منهم ٧١ من الرجال و٣٤ من النساء، اما منطقة الصليبية كانت أدناها بمجموع موقفين فقط من الذكور دون النساء، والجدول الآتي يوضح ذلك:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أعداد موقوفي السن والعسكريين في الدائرة الرابعة				
المنطقة	موقوف سن (رجال)	موقوف سن (نساء)	المجموع	موقوف (عسكري)
الجهراء الجديدة	134	78	214	43
الجهراء القديمة	71	34	115	7
سعد العبدالله	48	31	79	19
الفردوس	57	21	78	5
عبدالله المبارك	44	34	78	3
العارضية	44	23	67	9
الأندلس	21	20	41	3
صباح الناصر	23	13	36	6
الرحاب	21	11	32	2
اشبيلية	11	7	18	1
الفروانية	10	7	17	4
جليب الشيوخ	10	4	14	-
الرابية	8	4	12	2
الصليبية	2	-	2	1
المجموع	520	302	822	111

(المصدر: موقع إلكتروني، http://voteforkuwait.com/?page_id=12588)

الدائرة الخامسة ٢٠١٣

أظهرت سجلات وزارة الداخلية أن اجمالي عدد المواطنين والمواطنات في الدوائر الانتخابية الخمس في الكويت الذين يحق لهم التصويت في انتخابات مجلس الامة في فصله التشريعي ال١٤ لشهر يوليو ٢٠١٣ يبلغ ٤٣٩٧١٥ ناخبا وناخبة بواقع (٢٠٦٠٩٦ من الذكور و٢٣٣٦١٩ من الاناث). ويبلغ عدد الناخبين والناخبات في الدائرة الخامسة ١٢٢٥٢٩ ناخبا وناخبة بواقع ٦٠٢٣٢ من الذكور و٦٢٢٩٧ من الإناث. وارتفع اجمالي عدد الناخبين في الدائرة بمقدار ٤٠٦٨ ناخبا وناخبة بنسبة ٣ر٤٣ في المئة عن اجمالي الناخبين في انتخابات مجلس ديسمبر ٢٠١٢ المبطل بحكم المحكمة الدستورية بواقع ٢٢٩١ ناخبا و١٧٧٧ ناخبة. ويمثل اجمالي ناخبي الدائرة الخامسة ما نسبته ٨٦.٢٧ في المئة من اجمالي الناخبين والناخبات في دولة الكويت البالغ ٤٣٩٧١٥ ناخبا وناخبة بواقع ٦٩.١٣ في المئة للذكور وبنسبة ١٦.١٤ في المئة للإناث(القبس، ٢٠١٢).

وبعد إضافة أعداد المسجلين الجدد في عام ٢٠١٣ لمناطق الدائرة الخامسة، وبعد حذف الوفيات، كان عدد المضافين الجدد ٦٦٧٥ ناخبا وناخبا منهم ٢٢٩١من الرجال، و١٧٧٧ من النساء، والجدول الآتي يوضح ذلك:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أعداد ونسب المضافين الجدد في الدائرة الخامسة حسب الجنس 2012 (بعد حذف الوفيات)			
	الرجال	النساء	المجموع
العدد	2291	1777	6675
النسبة	%56.4	%43.6	%100

(المصدر: موقع إلكتروني، http://voteforkuwait.com/?page_id=12588)

أما على صعيد المقارنة بأرقام ٢٠١٢، فقد سجلت الدائرة الخامسة نموا في أعداد الناخبين في الدائرة يقدر بـ ٣.٤%، مقارنة بإحصاء ٢٠١٢، والجدول الآتي يوضح ذلك:

زيادة الناخبين في الدائرة الخامسة حسب الجنس بين إحصاءي 2012 و2013				
النوع	إحصاء 2012	إحصاء 2013	الزيادة بالعدد	الزيادة بالنسبة
رجال	57941	60223	2291	%3.9
نساء	60520	62397	1777	%2.9
مجموع	118461	122529	4069	%3.4

(المصدر: موقع إلكتروني، http://voteforkuwait.com/?page_id=12588)

ويتضح من الجدول أن أعداد الرجال سجلت نموا يقدر بـ ٣.٩ %مقابل ٢.٩ % للنساء، وبهذه الزيادة المسجلة يصل تعداد الكتلة الناخبة في الدائرة الخامسة، حسب إحصائيات ٢٠١٣، إلى مستوى ١٢٢٥٢٩ ناخبا وناخبة، يبلغ عدد الناخبين الرجال منهم ٦٠٢٢٣ ناخبا مقابل ٦٢٣٩٧ صوتا للنساء.

وتقوم الدائرة الانتخابية الخامسة على أساس العصبية القبلية، وتراوحت نسبة عدد المسجلين في تسجيلات الانتخابات، فكانت أعلاها قبيلة العجمان بـ ٥٩٠ ناخبا وناخبة، تليها قبيلة العوازم بـ ٥٨٥ناخبا وناخبة، ثم عتيبة بـ ١٨٤ ناخبا وناخبة، وسجلت قبيلة سبيع أدنى عدد المسجلين في الانتخابات ٧٩ناخبا وناخبة، والجدول الآتي يوضح ذلك:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تسجيلات قبائل الدائرة الخامسة 2013 (العدد يشمل صافي الزيادة بعد حذف الوفيات)		
م	القبيلة	المسجلون الجدد
1	العجمان	590
2	العوازم	585
3	عتيبه	184
4	عنزة	158
5	مطير	138
6	بني هاجر	135
7	شمر	100
8	ال مرة	94
9	الدواسر	90
10	سبيع	79

(المصدر: موقع إلكتروني، http://voteforkuwait.com/?page_id=12588)

وتبين الإحصاءات أن النسبة الأكبر من المسجلين الجدد (٤٩١٤ ناخبا وناخبة) هم من الفئة العمرية من ٢١ إلى ٢٥ سنة، حيث بلغ عددها ٢٦٣٧ ناخبة، وهم بذلك يشكلون ما نسبته ٥٣.٧ %من إجمالي المسجلين الجدد. أما الفئة العمرية من سن 26– ٣٠ سنة، فقد بلغ عددهم ١٥٤٣ ناخبا وناخبة، وهم يشكلون ما نسبته ٣١.٣% من إجمالي المسجلين الجدد لهذا العام، أما الفئة العمرية من سن ٣٠ سنة فما فوق فقد بلغ عدد المسجلين منهم هذا العام ٧٣٤ ناخب وناخبة، وهم بذلك يشكلون ما نسبته ١٥%، والجدول الآتي يوضح ذلك:

توزيع المسجلين الجدد على الفئات العمرية (العدد يشمل جميع المسجلين 4914)				
النوع	من سن 21 - 25	من سن 26 – 30	30 فما فوق	الإجمالي
الرجال	2637	1543	734	4914
النسبة	%53.7	31.3	%15	%100

(المصدر: موقع إلكتروني، http://voteforkuwait.com/?page_id=12588)

وقد بلغ عدد الموقوفين الذين قيدوا أسماءهم في مناطق الدائرة الخامسة خلال ٢٠١٣ ما مجموعه ٦١٠موقوفا وموقوفة غالبيتهم من موقوفي السن، منهم ٣٨٦ من الرجال و١٥٦ من النساء، إلى جانب ٦٨ موقوفين من العسكريين، وقد سجلت منطقة الصباحية اعلى معدل تسجيل لموقوفي السن من بين مناطق الدائرة الأولى بمجموع ٧٢ موقوف وموقوفة، منهم ٥٨ من الرجال، و١٤ من النساء، تلتها منطقة جابر العلي ومنطقة مبارك الكبير فالموقفين في منطقة جابر العلي منهم ٣٩ من الرجال ١٥ من النساء والموقفين في منطقة مبارك الكبير منهم ٣٧ من الرجال ١٧ من النساء ، اما منطقة العقيلة كانت أدناها بمجموع ٣، منهم موقوف وموقوفتين، والجدول الآتي يوضح ذلك:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموقوفون من المسجلين الجدد بالدائرة الخامسة عام 2013 وفق النوع والجنس				
المنطقة	موقوف سن رجال	موقوف سن نساء	مجموع موقوف سن	موقوف عسكري
الصباحية	58	14	72	6
جابر العلي	39	15	54	3
مبارك الكبير	37	17	54	5
صباح السالم	26	8	34	8
القصور	28	18	46	1
علي الصباح	22	12	34	8
العدان	20	11	31	8
فهد الأحمد	23	7	30	3
القرين	16	13	29	2
الرقة	18	9	27	1
الفحيحيل	16	4	20	2
الظهر	14	6	20	10
المنقف	13	4	17	1
هدية	11	6	17	2
الاحمدي	10	4	14	6
ابوحليفة	6	1	7	-
الفنطاس والمهبولة	2	4	6	-
العقيلة		2	3	
المجموع	386	156	542	68

(المصدر: موقع إلكتروني، http://voteforkuwait.com/?page_id=12588)

وأخير، يرى الباحث أن المجتمع الكويتي على وعي لحد ما بمفهوم الثقافة الانتخابية، والمشاركة السياسية، فبالنسبة للتركيبة الاجتماعية، فتنقسم الدوائر إلى الحضر والقبائل، وكانت نسبة الناخبين الحضر أعلى من ناخبي القبائل، في جميع الدوائر ما عدا الدائرة الرابعة والدائرة الخامسة. أما بالنسبة للتركيبة الدينية الطائفية، فتنقسم الدوائر إلى سنة وشيعة، وكانت نسبة الناخبين السنة أعلى من ناخبي الشيعة في جميع الدوائر.

وعلى صعيد تقسيم الناخبين وفق الجنس، فإن إحصاء ٢٠١١ يوضح أن عدد الناخبين الرجال ٥٤.٧٩٧ يشكلون ما نسبته ٤٨.٣% من إجمالي الدائرة الخامسة وهي أعلى نسبة للناخبين الرجال تسجل على مستوى الدوائر الخمس ٢٠١١، وعلى صعيد توزيع المسجلين الجدد على الفئة العمرية، فقد سجلت فئة العمر ما بين ٢١ – ٢٥ سنة أعلى النسب في جميع الدوائر، وسجلت فئة فوق ٤٥ سنة أقل النسب. وكانت نسبة تسجيل الناخبين الجدد من الرجال أعلى من نسبة تسجيل النساء في سنة ٢٠١٣. ويحد النظام الانتخابي من السلوك الانتخابي وذلك بعدم السماح للعسكريين في المشاركة بالانتخابات، فالنظام الانتخابي يكون ناجحا كلما استطاع أن يعكس إرادة الشعب، حيث إن النظام الانتخابي – نظام الصوت الواحد – أحدث جدلا داخل النخب السياسية والشعبية، فهناك فئات اجتماعية مع الصوت الواحد، وهناك من عارضه بشده، وعدّه عائقا أمام تطوير الحياة السياسية.

وبوجه عام، يمكن **رصد أبرز دلالات نتائج انتخابات مجس أمة ٢٠١٣** على النحو التالي(عيد، ٢٠١٣، موقع إلكتروني):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- شهدت تركيبة مجلس الأمة الجديد تغييرًا بنسبة ٥٢% تقريبًا مع تفاوت نسبي في نسب التغيير بين الدوائر الانتخابية الخمس إذ بلغت نسبة التغيير أقصاها في الدائرة الخامسة (٨٠ %)، و(٦٠%) في الرابعة، بينما بلغت (٥٠%) في الثالثة، و(٤٠%) في الدائرتين الأولى والثانية؛ حيث عاد ٢٤ نائبًا من مجلس ديسمبر ٢٠١٢، و٩ نواب انتخبوا في مجالس سابقة قبله، فيما دخل المجلس ١٧ نائبًا للمرة الأولى.
- جاءت النتائج لتصب في صالح مرشحي القبائل الذين حصدوا (٢٥) مقعدًا بنسبة ٥٠% من إجمالي المقاعد، توزعت كالتالي: (٥) مقاعد لقبيلة العوازم، و(٣) مقاعد لكل من عنزة وعتيبة والكنادرة، ومقعدان لكل من مطير وصلبة والرشايدة (الذين خسروا مقعدين مقارنة بمجلس ديسمبر ٢٠١٢)، ومقعد واحد لكل من الظفير وشمر والعجمان والهواجر والعداوين والسهول.

ومن بين العوامل المفسرة للعودة القوية للقبائل في البرلمان الجديد، ارتفاع نسبة المشاركة لا سيما في الدائرتين الرابعة والخامسة إلى الضعف تقريبًا مقارنة بالانتخابات السابقة التي شهدت عزوفًا عن التصويت في هاتين الدائرتين تحديدًا بسبب مقاطعة القبائل الكبرى للانتخابات؛ ما مكن المرشحين من أبناء الطائفة الشيعية من حصد مقاعد فيهما للمرة الأولى في تاريخهم، وبالتالي ساهم اقتران المشاركة القبلية هذه المرة مع ارتفاع نسبة التصويت عمومًا في زيادة تمثيل القبائل على حساب الشيعة.

ويكفي للدلالة على صدقية هذا الاستنتاج أن نشير إلى التراجع في المراكز التي حصل عليها المرشحون الشيعة الفائزون في هذه الانتخابات مقارنة مع مراكزهم في الانتخابات الأخيرة؛ فعلى سبيل المثال تراجعت النائبة د. معصومة المبارك إلى المركز العاشر في انتخابات أمة ٢٠١٣ بعدما كانت قد شغلت المركز الخامس في انتخابات ديسمبر ٢٠١٢.

- تراجع تمثيل الشيعة في المجلس الجديد إلى ٨ مقاعد مقابل ١٧ مقعدًا في المجلس السابق، وهو ما يفسَّر بالسبب المذكور آنفًا، فضلاً عن احتدام التنافس بين المرشحين الشيعة وغياب التنسيق فيما بينهم. مع ملاحظة أن هذا العدد يكاد يكون المتوسط المعتاد للتمثيل الشيعي بالمجلس والذي يتراوح عادة بين ٧ إلى ٩ نواب.
- •وفي المقابل، رفع الإسلاميون السنة تمثيلهم في البرلمان الجديد إلى ٨ نواب مقابل ٥ في المجلس السابق؛ حيث عاد التيار الإسلامي بقوة بعد أن عزز التجمع السلفي موقعه البرلماني بالحصول على ثلاثة مقاعد (مقابل مقعدين في المجلس السابق)؛ ففاز مرشحوه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الثلاثة جميعًا، بالإضافة لفوز خمسة نواب إسلاميين غير منتمين لتيار أو كتلة بعينها (إسلاميون مستقلون).

- كما أسفرت الانتخابات عن عودة لكتلة العمل الوطني بعد غياب تام عن المجلس السابق، وذلك بفوز ستة نواب أبرزهم: مرزوق الغانم، وفيصل الشايع.
- اقتصر تمثيل المرأة على مقعدين فقط من أصل ٥ مرشحات، متراجعًا من ثلاثة مقاعد في مجلس ديسمبر ٢٠١٢.

وربما يفسر ذلك بعدة أسباب أهمها:

- اعتماد انتخابات مجلس ٢٠١٣ على الزخم الاجتماعي وسط غياب واضح للبرامج الانتخابية والأطروحات السياسية الإصلاحية.
- العزوف النسائي عن المشاركة في الانتخابات، سواء ترشحًا أو انتخابًا، والتراجع المستمر في هذا الاتجاه؛ فقد ترشح في انتخابات ٢٠١٣ (٥) سيدات مقابل (١٣) في انتخابات ديسمبر ٢٠١٢، و(١٩) في انتخابات فبراير ٢٠١٢، في حين ترشحت (٢٦) سيدة في أول انتخابات شاركت فيها المرأة في يونيو ٢٠٠٦. وهو ما قد يُعزى -في تقديرنا- إلى حالة الإحباط التي أصابت المرأة الكويتية من عدم جدوى ذهابها المتكرر للتصويت (منذ ٢٠٠٦ وحتى الآن) بينما لم تلبِّ المخرجات الانتخابية، رجالا ونساء، المطالب الرئيسية للمرأة؛ حيث ظلت قضاياها المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية معلقة دون حلول جذرية. ويلاحظ عدم نجاح أي من المرشحين الذين تورطوا في قضايا شراء الأصوات والمال السياسي، مما يؤشر إلى ارتفاع مستوى الوعي السياسي لدى الناخبين، وترسخ قناعة مجتمعية مفادها أن من يدفع المال لشراء الأصوات لن يتردد في بيع قضايا الناخبين من أجل الحصول على المال مستقبلاً.

ومما سبق يمكن استنتاج أن النظام الانتخابي لعام ٢٠١٢ وفق قانون الصوت الواحد يكرس العشائرية واختيار الناخب على أساس العلاقات الشخصية، دون النظر إلى المؤهلات والكفاءات، ويقلل من مشاركة العشائر الصغيرة، ويحد من دور وتواجد الأحزاب وقوى المعارضة في البرلمان، مما يعيق تنمية الحياة السياسية في الكويت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخـاتمـة

إن الديمقراطية إحدى السمات المميزة للدول المتقدمـــة فـــي العصـــر الحـــالي، وإن الانتخابات الحرة والنزيهة تعد من أهم المقومات والركائز التي تقوم عليها هذه الديمقراطيات، وإن تعزيز العملية الديمقراطية يكون عن طريق انتخابات تضمن حرية التعبير الحقيقي لإرادة الشعب ولاختياره، وتتمتع بنزاهة وتحقق التمثيل لكل فئات المجتمع، وتكفل حقوق الناخب بما تنص عليه منظومة حقوق الإنسان، لذلك تعدّ العملية الانتخابية من أهـــم قنـــوات المشـــاركة السياسية والتغيير السياسي السلمي، ومن أهم مرتكزات العملية الديمقراطية؛ وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتائج يمكن عرضها حسب فرضيات الدراســـة؛ إذ إن هذه الدراسة قامت علـــى فرضـية مفادهـا: هنـاك علاقـة عكسـية بـين النظـام الانتخـابي الكـويتي لعـام ٢٠١٢ والسـلوك التصويتي. فجاءت هذه الدراسة مؤكدة لصحة الفرضية حيث تم التأكد منذ ذلك من الفرضتين الفرعيتين التاليتين:

- هناك علاقة عكسية بين النظام الانتخابي الكويتي لعام ٢٠١٢ والتعددية السياسية

أظهرت النتائج أن المجتمع الكويتي ليس مجتمع حزبي، بل هو مجتمع عشائري قبلي، فالسلوك التصويتي محكوم بالإجماع داخل العشيرة أو بصلة القربى ودرجتها. ويعد العامل الديني من العوامل المهمة في السلوك التصويتي للناخب الكويتي، إلا أن هذا العامل تراجع بعد تطبيق قانون الصوت الواحد، وذلك يعود لعدم تفعيل الأحزاب في الانتخابات. و هذا يقودنا إلى إثبات هذه الفرضية.

- هناك علاقة عكسية بين النظام الانتخابي الكويتي لعام ٢٠١٢ والمشاركة السياسية

أظهرت النتائج أن السلوك التصويتي محكوم بعدة عوامل تؤثر بشكل مباشر على توزيع الأصوات، منها العامل العشائري أو الحزبي، والديني إلا أن دور هذه العوامل تراجعت بعد تطبيق قانون الصوت الواحد، وذلك يعود إلى مقاطعة بعض القبائل للانتخابات، فسلوك الناخب في التصويت لا يقوم على كفاءة المرشح أو قوة برنامجه الانتخابي، مما يقلل من المشاركة السياسية. وهذا يقودنا إلى إثبات صحة هذه الفرضية الفرعية.

إن هذه النتائج جعلت الباحث يخرج بنتيجة قائمة على صحة فرضية الدراسة، المشار إليها في المقدمة، فإن علاقة النظام الانتخابي الكويتي لعام ٢٠١٢ والسلوك التصويتي علاقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عكسية، فهو يساهم بشكل كبير في الامتناع عن الانتخاب. إن هذه الدراسة اقتضت إلى العديد من الاستنتاجات والتي بدورها اقتضت العديد من التوصيات، ويمكن بيانها على النحو الآتي:

النتائج

خلصت الدراسة إلى العديد من الاستنتاجات المهمة وهي:

(١) وضوح مفهوم السلوك الانتخابي لدى الشعب الكويتي، وهذا يعني أن المواطن على دراية بمجريات العملية الانتخابية ومكوناتها، فهم بذلك يمتلكون وعيا سياسيا، وهذا الوعي السياسي يجعل سلوكهم عقلانيا.

(٢) يوجد عوامل متعددة تؤثر في السلوك الانتخابي للناخب الكويتي منها العشائرية أو العوامل الدينية، فالسلوك الانتخابي ما هو إلا قرار للناخب في التصويت، ويتأثر هذا السلوك بمجموعة من العوامل، بدرجات غير متماثلة، إذ يتأثر بشكل كبير بالتنشئة السياسية والثقافة السياسية والحملات الانتخابية، والظروف الاجتماعية والاقتصادية والعوامل الجغرافية، وبدرجة أقل يتأثر بطبيعة النظام الانتخابي المعمول به، وإجراءات التسجيل في القوائم الانتخابية.

(٣) يؤدي قانون الصوت الواحد إلى طغيان العشائرية والقبلية حيث يقوم نظام الصوت الواحد بدورا بارزا في زيادة النزاعات العشائرية، وفي تفتيت الأصوات الانتخابية بحيث لا يتم الإجماع على مرشح لكفاءته، بل يكون الاختيار على الأساس العشائري أو الشخصي، وهذا يعزز دور العشيرة في التأثير على السلوك الانتخابي مما يضعف المشاركة السياسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات

يقدم الباحث مجموعة من التوصيات بعد إتمام هذه الدراسة، وهي على النحو الآتي.

١. ضرورة توفير كل المعلومات عن العملية السياسية الانتخابية لناخبين قبل إجراءها بغية توفير قدر من الوعي السياسي.

٢. إعادة الاهتمام بمفهوم التنشئة السياسية وتفعيل مؤسساتها وتثمين دورها في العملية الانتخابية، والاهتمام بعامل الثقافة السياسية من خلال نشر ثقافة التسامح والمشاركة عبر كل القنوات الرسمية وغير الرسمية.

٣. تحديد وضبط العوامل المؤثرة والمحددة للسلوك الانتخابي وتوضيح درجة تأثير كل منها.

٤. تطوير نظام انتخابي يتوافق والقيم والمعايير الدولية والديمقراطية من جهة، ويصون حقوق الإنسان العالمية من جهة ثانية، ويكفل الخصوصيات من جهة أخرى، ويضمن حرية التعبير، والتحلي بالمرونة في استخدام القوانين الانتخابية من دون أن تؤدي إلى الفوضى والتجاوز.

٥. وضع منظومة قانونية للانتخابات مرنة وواضحة للمرشحين والناخبين والقائمين على العملية الانتخابية، مما يشجع على المشاركة في الانتخابات، وأن يكون لها دور فاعل في الانتخابات.

٦. ضرورة تهيئة الناخبين للقيام بالعملية الانتخابية من خلال توضيح إجراءاتها، وعرض أدوار انتخابية تمثيلية على قنوات الإعلام والاتصال، والأخذ بعين الاعتبار الظروف الاجتماعية كعوامل مؤثرة ومساهمة بشكل كبير في عملية السلوك الانتخابي، مع مراعاة العامل الجغرافي وتأثيره على السلوك الانتخابي خاصة عند تصميم النظام الانتخابي وتقسيم الدوائر الانتخابية.

٧. تطبيق نظام انتخاب التمثيل النسبي كونه أكثر ملائمة للكويت.

٨. الوقوف عند أهم أسباب ضعف المشاركة الانتخابية في منطقة القبائل ومعالجة أسبابها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصادر والمراجع

أولا: المراجع العربية

١- الكتب العربية

- إبراشي، إبراهيم، (١٩٩٨) ، **علم الاجتماع السياسي**. عمان: دار الشروق.
- أبو زيد، أحمد سليمان،(٢٠٠٣) ، **علم الاجتماع السياسي: الأسس والقضايا من منظور نقدي**. الإسكندرية: دار المعرفية الجامعية.
- أبو عامود، محمد سعد وآخرون، (٢٠٠٤)، **السياسة بين النمذجة والمحاكاة**. ط١، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- أبو قحف، عبد السلام، (٢٠٠٤)، **التسويق السياسي : فن البيع – التفاوض**. الإسكندرية: الدار الجامعية الجديدة ،.
- إحسان محمد الحسن،(٢٠٠٥)، **علم الاجتماع السياسي**. ط١، عمان: دار وائل للنشر.
- اسماعيل، قباري محمد،(١٩٨٠)، **علم الاجتماع السياسي و قضايا التخلف و التنمية**. الاسكندرية: منشأة المعارف.
- إسماعيل، محمود حسن، (١٩٩٧)، **التنشئة السياسية: دراسة في ضوء أخبار التلفزيون**. ط١، مصر: دار النشر للجامعات.
- الأسود، شعبان الطاهر، (١٩٩٩)، **علم الاجتماع السياسي**. ط١، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
- ألموند، جبرائيال وبويل، بنجام ومندت، روبرت، (١٩٩٦)، **السياسة المقارنة إطار نظري**. ط١، ترجمة: محمد زاهي بشير المغربي، ليبيا : منشورات جامعة قار يونس.
- ألموند، جبريال إيه وبنجهام، جي باويل الإبن، (١٩٩٨)، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية**. ط١، ترجمة: هشام عبد الله، عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع.
- أندرسون، جيمس، (١٩٩٩)، **صنع السياسات العامة**. ترجمة: عامر الكبيسي، عمان: دار المسيرة.
- البرعي، نجاد وآخرون، (١٩٩٨)، **إصلاح النظام الانتخابي في مصر**. ط١، القاهرة: جماعة التنمية الديمقراطية.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (٢٠٠٢)، **تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢: تعميق الديمقراطية في عالم مفتت**. القاهرة: مركز معلومات قراء الشرق الأوسط.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- برو، فليب، (١٩٩٨)، **علم الاجتماع السياسي.** ط١، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- بسيوني، عبد الغني، (١٩٩٧)، **النظم السياسية والقانون الدستوري**. مصر: منشأة المعارف.
- بن خلدون، عبد الرحمان بن محمد، (٢٠٠٥)، **مقدمة ابن خلدون**. بيروت: دار الكتاب العربي.
- بن صغير، زكريا، (٢٠٠٤)، **الحملات الانتخابية : مفهومها وسائلها وأساليبها.** الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع .
- بن نبي، مالك، (٢٠٠٢)، **مشكلات الحضارة: بين الرشاد والتيه.** دمشق: دار الفكر.
- بوشعير، سعيد، (٢٠٠٣)، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة.** ط٥، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية.
- بيومي، علي محمد، (٢٠٠٤)، **دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي.** القاهرة: دار الكتاب الحديث.
- تندر، جلين، (١٩٩٣)، **الفكر السياسي – الأسئلة الأبدية**. ترجمة: محمد مصطفى غنيم، ط١، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية.
- جرابر، درويس وآخرون، (٢٠٠٤)، **سياسة الأخبار وأخبار سياسية.** ترجمة: ازين نجاتي، ط١، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.
- جمعة، سعد ابراهيم، (١٩٨٤)، **الشباب والمشاركة السياسية.** القاهرة: دار الثقافة لنشر والتوزيع،
- الجوهري، عبد الهادي وآخرون، (د، ت)، **دراسات في التنمية الاجتماعية**، مدخل إسلامي. القاهرة: نهضة الشرق.
- الجوهري، عبد الهادي، (٢٠٠١)، **دراسات في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي.** ط٨، الإسكندرية: المكتبة الجامعية.
- جيل، جاي س جود ويل، **(٢٠٠٠)، الانتخابات الحرة والنزيهة: القانون الدولي والممارسة العملية.** ط١، ترجمة: أحمد منير وفايزة حكيم، مصر: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.
- حجاج، قاسم،، (٢٠٠٣)، **العالمية والعولمة: نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية: دراسة تحليلية للمفهومين.** ط١، الجزائر-غرداية: نشر جمعية التراث.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- حويص، سليمان، (٢٠٠٣)، **الأنظمة الانتخابية في الأردن.** عمان: شبكة المنظمات الحكومية العربية للتنمية.
- الخازن، فريد وآخرون، (١٩٩٣)، **الانتخابات الأولى في لبنان ما بعد الحرب: الأرقام والوقائع والدلالات**. بيروت: مركز الطباعة للنشر والتوزيع.
- خشيم، مصطفى عبد الله، (١٩٩٤)، **موسوعة علم السياسة: مصطلحات مختارة.** ليبيا: الدار الجماهيرية للتوزيع والنشر.
- خطاب، سمير، (٢٠٠٤)، **التنشئة السياسية والقيم**. ط١، القاهرة: ايتراك للنشر والتوزيع.
- دال، روبرت، (٢٠٠٠)، **عن الديمقراطية**. ترجمة: أحمد أمين الجمل، ط١، القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية.
- دالنون، رسل جيه، (١٩٩٦)، **دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية**. ترجمة: أحمد يعقوب المجدوبة ومحفوظ الحبوري الأردن: دون دار نشر، ط١.
- دانكان، جان ماري، (١٩٩٧)، **علم السياسة**. ترجمة:محمد عرب صاصيلا، بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر.
- داود، عبد الباري محمد، (٢٠٠٥)، **التنشئة السياسية للطفل**. ط١، الإسكندرية: مطبعة الجلال.
- دوفرجيه، موريس، (١٩٩٢)، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري والأنظمة السياسية الكبرى**. ترجمة: جورج سعد، ط١ لبنان: المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- دويدري، رجاء وحيد، (٢٠٠٠)، **البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارسته العملية.** دمشق: دار الفكر.
- ربيع، عمرو هاشم، (٢٠٠١)، **المشاركة السياسية مؤشرات كيفية وكمية**: في: هالة مصطفى (محررة)، انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠، مطبوعات مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة.
- ريلي، أندرو رينولدزوين، (٢٠٠٢)، **أشكال النظم الانتخابية.** ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات.
- الزيات، السيد عبد الحليم، (٢٠٠٢)، **التنمية السياسية : دراسة في علم الاجتماع السياسي الأدوات والآليات.** ج٣، مصر: دار المعرفة الجامعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- سالم، رعد حافظ، (٢٠٠٠)، **التنشئة الاجتماعية وآثارها على السلوك السياسي: دراسة اجتماعية سياسية تحليلية مقارنة.** ط١، عمان: دار وائل للنشر.
- سالم، رعد حافظ، (٢٠٠٠)، **التنشئة الاجتماعية وآثارها على السلوك السياسي: دراسة اجتماعية سياسية تحليلية مقارنة.** ط١، عمان: دار وائل للنشر.
- سعيفان، أحمد، (٢٠٠٤)، **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية.** ط١، بيروت: مكتبة لبنان.
- سكري، رفيق، (١٩٨٤)، **مدخل في الرأي العام والإعلام والدعاية.** طرابلس: لجروس للنشر، ط١.
- سلامة، رمزي، (٢٠١٣)، **مشكلة التوظيف والبطالة في الكويت: إلى أين؟.** مجلس الأمة، دولة الكويت، قطاع المعلومات والتطوير والتدريب، إدارة الدراسات والبحوث.
- سليمان، عبد الحفيظ عبد المجيد، (١٩٩٨)، **النظم السياسية.** القاهرة: مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح.
- السويدي، محمد، (١٩٩٠)، **علم الاجتماع السياسي: ميادينه وقضاياه.** الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- السيد، مصطفى كمال وآخرون، (١٩٩٦)، **حقيقة التعددية السياسية في مصر: دراسات في التحول الرأس مالي والمشاركة السياسية.** مصر: مكتبة مدبولي.
- شريط، الأمين، (٢٠٠٢)، **الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة.** ط٢، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية.
- شطناوي، فيصل،(د، ت)، **النظم السياسية والقانون الدستوري.** عمان: دار الحامل للنشر والتوزيع.
- الشكري، علي يوسف، (٢٠٠٥)، **الأنظمة السياسية المقارنة.** ط١، القاهرة: إتراك للنشر والتوزيع.
- شمسة، بوشناقة، (٢٠١١)، **النظم الانتخابية وعلاقتها بالأنظمة الحزبية. دفاتر السياسة والقانون،** الجزائر، عدد خاص أفريل ٢٠١١.
- الصالح، عثمان عبدالملك ، (١٩٨٩)، النظام **الدستوري والمؤسسات السياسية في الكويت** ، الكويت.
- الصاوي، علي والسيد، كريم، (٢٠٠٣)، **النظم الانتخابية في الدول العربية: نظرة مقارن**ة. في عالية المهدي ومحمد مصطفى كمال: النظم الانتخابية ما بين مصر والعالم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- صعب، حسن، (١٩٨٥)، **علم السياسة**. ط٨، بيروت: دار العلم للملايين.
- العادلي، أسامة أحمد، (٢٠٠٤)، **النظم السياسية المعاصرة بين الشمولية والديمقراطية.** الإسكندرية: ألكس لتكنولوجيات المعلومات.
- عبد الرحمان، عبد الله محمد، (٢٠٠١)، **علم الاجتماع السياسي: النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة المعاصرة**. ط١ ، بيروت : دار النهضة العربية.
- عبد العزيز، حسين وأخرون،(٢٠٠٩)،**لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟** (دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى). ط١، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- عبد الكافي، إسماعيل عبد الفتاح، (٢٠٠٤)، **معجم مصطلحات عصر العولمة: سياسية، اقتصادية، اجتماعية، نفسية، إعلامية.** ط١، القاهرة: الدار الثقافية للنشر.
- عبد النور، ناجي، (٢٠٠٦)، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية.** الجزائر-جامعة قالمة: مديرية النشر.
- عبد الوهاب، طارق محمد، (١٩٩٩)، **سيكولوجية المشاركة السياسية مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية.** القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
- عبد الوهاب، محمد رفعت، (٢٠٠٤)، **الأنظمة السياسية.** بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

بيندا، فرانشسكا وآخرون، (٢٠٠٥)، **التحول نحو الديمقراطية : الخيارات الرئيسية في عملية التحول الديمقراطي في العراق.** ستوكهولم : المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات.

- عزت، هبة رؤوف، (١٩٩٩)، **المرأة والعمل السياسي: رؤية إسلامية.** الجزائر: دار المعرفة.
- العزي، سويم، (٢٠١٠)، **علم النفس السياسي قراءة تحليلية نقدية**. ط١، دار النشر إثراء، (د.م).
- علي، سعد إسماعيل، (١٩٩٧)، **الأصول السياسية للتربية.** القاهرة: عالم الكتب.
- عمارة، محمد محمد جاب الله، (٢٠٠٣)، **العلوم السياسية بين الأقلمة والعولمة: رؤية سياسية معاصرة للقرن الحادي والعشرون.** ط١، الإسكندرية: المكتب الجمعي الحديث.
- فرانك بيلي، (٢٠٠٤)، **معجم بلاكويل للعلوم السياسية**. ط١، (ترجمة: مركز الخليج للأبحاث)، دولة الإمارات العربية: مركز الخليج للأبحاث.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الفريجات، خالد عبد المعطي، (٢٠٠٣)، **آفاق وتطلعات نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي: التجربة الأردنية نموذجا.** ط١، دمشق: نيوني للدراسات والنشر والتوزيع.
- الفهداوي، فهمي خليفة، (٢٠٠١)، **السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل.** ط١، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- فهمي، محمد سيد، (٢٠٠٤)، **المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث.** الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- فؤاد، عاطف أحمد، (١٩٩٥)، **علم الاجتماع السياسي.** الإسكندرية: دار المعارف الجامعية.
- القصبي، عبد الغفار رشاد، (٢٠٠٧)، **الاتصال السياسي والتحول الديمقراطي.** مكتبة الآداب، القاهرة.
- القصبي، عبد الغفار رشاد، (٢٠٠٤)، **مناهج البحث في علم السياسة.** ط ١، القاهرة: مكتبة الآداب.
- القصبي، عبد الغفار رشاد، (٢٠٠٤)، **مناهج البحث في علم السياسة: التحليل السياسي، كيف تكتب بحثا أو رسالة.** ط١، القاهرة: مكتبة الآداب.
- قويسي، حامد عبد الماجد: **دراسات في الرأي العام: مقاربة سياسية.** ط١، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.
- قيرة، إسماعيل وآخرون، (٢٠٠٢)، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر.**ط١، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الكتبي، ابتسام وآخرون، (٢٠٠٤)، **الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي.** ط١، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الكواري، علي خليفة وآخرون، (٢٠٠٢)، **الخليج العربي والديمقراطية: نحو رؤية مستقبلية.** ط١، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الكواري، علي خليفة وآخرون، (٢٠٠٠)، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي.** ط١، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الكيلاني، عبد الوهاب وآخرون، (١٩٩٥)، **موسوعة السياسة.** ط٣، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ماجد، زياد وآخرون، (٢٠٠٥)، **التطور الديمقراطي في مصر.** ستوكهولم: المؤسسة الدولية للديمقراطية وللانتخابات وشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية.
- محفوظ، محمد، (٢٠٠٢)، **الإسلام ورهانات الديمقراطية من أجل إعادة الفاعلية للحياة السياسية المدنية.** ط١، المغرب: المركز الثقافي العربي.
- محمد زاهي بشير المغربي، (٢٠٠٥)، **بحوث في ثقافة الديمقراطية والنظام العربي.** ط١، ليبيا: المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر.
- محمد، أمين مصطفى، (٢٠٠٠)، **الجرائم الانتخابية ومدى خصوصية دور القضاء في مواجهة الغش الانتخابي.** الإسكندرية: الجامعة الجديدة للنشر.
- المخادمي، عبد القادر رزيق، (٢٠٠٧)، **الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني "والفوضى البناءة".** القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط١.
- مصباح، عامر، (٢٠٠٥)، **معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.** ط١، الجزائر: المكتبة الجزائرية بوداود.
- مصباح، عامر: **معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.** ط١، الجزائر: المكتبة الجزائرية بوداود، .
- مصطفى، هالة وآخرون، (١٩٩٧)، **الانتخابات البرلمانية في مصر ١٩٩٥.** مصر: مطابع الأهرام.
- المغيربي، زاهي بشير، (د. ت)، **قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهاجية ومداخل نظرية.** بنغازي-ليبيا: منشورات جامعة قار يونس.
- المنوفي، كمال،(١٩٨٧)، **أصول النظم السياسية المقارنة.** الكويت: شركة الربيعان لنشر والتوزيع.
- المنوفي، كمال، (١٩٨٠)، **الثقافة السياسية للفلاحين المصريين: تحليل نظري ودراسة ميدانية في قرية مصرية**، دار بن خلدون، بيروت.
- الموهوب، الطاهر علي، (٢٠١٠)، **التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بالمشاركة السياسية.** ط١، كفر الشيخ – دسوق: العلم والإيمان للنشر والتوزيع.
- هلال، علي الدين ومسعد، نيفين،، (٢٠٠٢)، **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغير.** ط٢، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- وهبان، أحمد، (٢٠٠٣-٢٠٠٤)**التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية: رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث.** الإسكندرية: ألكس لتكنولوجيا المعلومات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- الرسائل الجامعية والدوريات

- الإدارة المركزية للإحصاء، دولة الكويت، اللمحة الإحصائية ٢٠١٣، العدد ٣٦
- إيدار، عائشة، (٢٠٠١) ، التنشئة السياسية لتلاميذ التعليم الأساسي من خلال محتوى الكتب المدرسية (التربية المدنية نموذجا). **رسالة ماجيستر في العلوم السياسية**. جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام.
- بنجدي، خالد ، (٢٠٠٣)، طبيعة المشاركة السياسية من خلال الانتخابات الأخيرة بالمغرب – اقتراع ١٤ نونبر ١٩٩٧، **اطروحة الدكتوراه في القانون العام**، جامعة محمد الخامس/أكدال/ الرباط.
- التركي، عبد الأمير، (٢٠١٢)، لن يُسحب مرسوم الكرامة، **صحيفة الشاهد الكويتية**، ٢٠١٢/١١/٦م
- التشوربجي، منار، (٢٠٠٤)،انتخابات الرئاسة الأمريكية: مأزق الديمقراطيين وفرصهم، **مجلة السياسة الدولية**. المجلد ٣٩، العدد : ١٥٦، القاهرة، أكتوبر ٢٠٠٤.
- تصريحات وزير الإعلام الكويتي الشيخ محمد العبدالله المبارك الصباح، **وكالة الأنباء الكويتية "كونا"**، ٢٠١٢/١١/١م.
- حجاج، قاسم: التنشئة السياسية في الجزائر في ظل العولمة بعض أمراض الأزمة ومستلزمات الانفراج. **مجلة الباحث**. العدد ٢، جامعة ورقلة، ٢٠٠٣.
- رأس العين، أمينة، (٢٠٠٣)، السلوك الانتخابي والاتصال: دراسة ميدانية وصفية لسلوك عينة من الناخبين في الجزائر خلال الانتخابات الرئاسية أفريل ٢٠٠٤، **رسالة ماجستير في الاتصال غير منشورة**. جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام.
- رزاق، لحسن، (٢٠١٠)، الحملة الانتخابية لرئاسة ٢٠٠٩ من خلال الصحافة الجزائرية الخاصة – دراسة في تحليل مضمون صحيفتي الخبر والشروق اليومي-، **رسالة ماجستير**، جامعة منتوري – قسنطنية، الجزائر.
- سمير ، كيم، (٢٠١٠)، محددات البيئة الداخلية و تاثيرها على السلوك الانتخابي – دراسة لانموذج الانتخابات التشريعية المحلية ٢٠٠٧. **رسالة ماجستير**، قسم العلوم السياسية ، جامعة بسكرة ، الجزائر
- سمير، باره، (٢٠٠٧)، أنماط السلوك الانتخابي والعوامل المتحكمة فيه: دراسة ميدانية لطلبة كلية لحقوق. **رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، جامعة الجزائر- بن يوسف بن خدة-.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الشايجي، عبد الله خليفة، (٢٠١٢)، الحالة الكويتية.. ليست ربيعًا عربيًا!، **صحيفة الاتحاد الإماراتية**، ٢٠١٢/٩/٢٩م.
- الصباغة، حسين علي، (٢٠١٤)، النظام البرلماني في دولة الكويت: الواقع والمستقبل. **مجلة المستقبل** العربي، السنة السابعة والثلاثون، حزيران/يونيو ٢٠١٤.
- عبد الله هوادف، (٢٠٠٢)، ظاهرة الامتناع عن التصويت: أزمة ثقة أم ايذان بنهاية الديمقراطية ؟، الجزائر: **جريدة الشروق**، العدد: ٦٤٤، ٢٠٠٢/١٢/١١.
- عليوة، السيد، (٢٠٠٢)، تنشئة الشباب الواقع والأفاق، **مجلة الديمقراطية**. العدد ٦، القاهرة، ربيع ٢٠٠٢.
- العواد، عبد الرحمن، (٢٠١٢)،باعة الأوهام!، **صحيفة الصباح الكويتية**، ٢٠١٢/١٠/٣١م.
- عيد، محمد بدري،(٢٠١٢)، الانتخابات البرلمانية المبكرة في الكويت، **مركز الجزيرة للدراسات ٢٠١٤**، ١٣ نوفمبر ٢٠١٢.
- الفيلي، محمد،(١٩٩٩)، مستقبل النظام البرلماني في الكويت، **مؤتمر القانون وتحديات المستقبل في العالم العربي** ، الكويت.
- كوتري، جون ماري،(١٩٩٢)، في محتوى (مضمون) الاتصال السياسي. ترجمة: الطاهر بن خرف الله، **المجلة الجزائرية للاتصال** العددان ٦ و٧، الجزائر، ربيع وخريف ١٩٩٢.
- مقابلة صحفية مع عبداللطيف ثنيان الغانم رئيس المجلس التأسيسي ، السياسة ١٩٧٤/١١/١٢
- محمد، ولد الشيخ،(١٩٩٨)، المشاركة المدنية والسياسية للمواطن في الدولة الديمقراطية، **مذكرة نهاية إجازة الدولة في الإدارة والتسيير**. المدرسة الوطنية للإدارة، الجزائر.
- معمر داود،(٢٠٠٠)، الانعكاسات النفسية والاجتماعية والمادية لانحراف الطفل، **مجلة التواصل**. العدد ٦، عنابة – الجزائر جوان ٢٠٠٠.
- المهيمزي، حسن،(٢٠١٢)،المؤامرة ..الكبرى!!،**صحيفةالصباح الكويتية**، ٢٠١٢/١٠/٢٢.
- نافيس، مصطفى،(٢٠٠١)، الانتخابات الإسرائيلية: جدل الثقافة والسياسية. **مجلة السياسة الدولية**. العدد:١٤٤، القاهرة، أفريل ٢٠٠١.
- الناوي، رفيق، (٢٠٠٧)، السلوك الانتخابي، محدداته، أبعاده، وتداعياته، **رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا**، وحدة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، جامعة الحسن الثاني/ عبن الشق، الدار البيضاء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- نعيمة ولد عامر، (٢٠٠٣)، المشاركة السياسية في الجزائر، **رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة.** جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية والإعلام.
- هيلدي.ب هيملوايت،(١٩٨٤)، التنشئة السياسية. ترجمة: حسن فوزي النجار، **المجلة الدولية للعلوم الإجتماعية**، العدد ٥٥، السنة ١٤، أفريل ١٩٨٤.
- ويلز، أنبيال بيريز ولورا، (٢٠٠٦)، تطور الأنظمة الانتخابية: الدروس المستفادة من أمريكا اللاتينية. **الديمقراطية**، العدد ١٦.

٣- المواقع الإلكترونية:

- أبو سماقة، محمد: «الإشاعات والانتخابات»،

http://www.Alahdat.com/elestions/articles/index.htm.

- الإدارة المركزية للإحصاء، إحصاء العاملين بالقطاع الحكومي وفقا للحالة في ٢٠١٢/٦/٣٠، يناير ٢٠١٣ على الموقع: العدد السنة: htt://csb>gov.kw
- أسامة دياب، (٢٠١٤) انخفاض معدلات البطالة من ٨.٣% عام ٢٠٠٢ إلى ٣.٦٩% في ٢٠١١ و ١.٥ مليار دينار إجمالي المنصرف كعلاوة اجتماعية وعلاوة الأولاد حتى بداية ٢٠١٢، جريدة الأنباء، الكويت، الثلاثاء - ٢٤ رمضان ١٤٣٥ - ٢٢ يوليو ٢٠١٤ ، العدد: ١٣٧٩٦ ، موقع إلكتروني: http://www.alanba.com.kw/ar/kuwait-news/
- التجربة الديمقراطية في الكويت .. أحداث ومواقف: نشر بتاريخ 21مايو، ٢٠١٢، (http://blog.altaleea.com
- جريدة الأحداث المغربية: «بعض وعود الحملات الانتخابية عمق يأس المواطنين».

http://www.aLahdat.com.into .

- دولة الكويت / مجلس الأمة، مسيرة الحياة لديمقراطية في دولة الكويت، موقع إلكتروني: http://www.kna.kw/clt/run.asp?id
- الرميحي، مقالة بعنوان: الديمقراطية في الكويت، موقع إلكتروني:

www.alrumaihi.info/5leej/doc4.doc.

- الزميع، علي فهد، (٢٠٠٨)،تجربةالانتقال إلى الديمقراطية في دولة الكويت، ٥ مارس/آذار ٢٠٠٨، موقع الجماعة العربية للديمقراطية،

https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_

- شفيق غبرة، (٢٠١٤) الكويت على مفترق طرق.. إما التغيير أو الركود السياسي، نشر في : الخميس ٢٢ مايو ٢٠١٤ ، موقع إلكتروني: AA%%٨http://altagreer.com/%D

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عيدان سعد الطعان، (١٩٩٩) العملية الانتخابية. مراجعة الخبير القانوني د. منيب محمد ربيع، مجلي الأمة، الكويت، ديسمبر ١٩٩٩م، موقع إلكتروني:

http://www.kna.kw/clt/run.asp?id

- في المئة نسبة الأمية في الكويت: انخفاض معدلاتها تزامناً مع زيادة مراكز تعليم الكبار، الرأي، محليات ٠ ٨، الثلاثاء ٢٢ يوليو ٢٠١٤ ، العدد ١٢٨٠٤، موقع إلكتروني:

http://www.alraimedia.com/Articles.aspx?id

- القبس، ٢٠١٢، موقع إلكتروني: http://www.alqabas.com.kw/node/٧٨٠٢٣٧.
- البدون في الكويت، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، موقع إلكتروني: http://ar.wikipedia.org
- محمد أحمد الهاشمي، (٢٠٠٥) «نحو تدقيق مفهوم المواطنة وتشخيص عوائق تكريسه في المغرب»، المغرب: **مجلة الحوار المتمدن**. العدد ١٣٨٢، ٢٠٠٥/١١/١٨،

http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=50802.

- محمد عوض الهزايمة، (٢٠٠٥)، إدراك الناخبين الأردنيين للعوامل التي تحدد تصويتهم – دراسة حالة الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٣ – مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد: ٣٣، العدد: ٢، الكويت،

http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/jss/arabic/showarticle.asp?id=1798

- المركز العربي للمعلومات: « النظم الانتخابية»، **http://www.nic.gov.ye**.
- مصطفى محسن: الجامعة المغربية وإشكالية التنمية: تأملات سوسيولوجية في بعض عوامل الأزمة وتحولات المسار، موقع إلكتروني:

http://www.aljabriabed.net/n٦٥_٠٤muhsin.٢٩%٢٨٢%.html

- معجم المصطلحات الانتخابية عربي عربي، «مشروع إدارة الانتخابات وكلفتها»
- منصور عبد الرحمان بن عسكر، (٢٠٠٤) «يتحدث عن علم السلوك الإنتخابي»، جريدة الرياض، السعودية،

٢٠٠٤/١١/٣٠http://www.alriyadh.com/Contents/30-11- 2004/ Mainpage / LOCAL1_25493.php

- منصور عبد الرحمان بن عسكر، (٢٠٠٤) يتحدث عن علم السلوك الإنتخابي»، جريدة الرياض، السعودية،

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

٢٠٠٤/١١/٣٠ **http://www.alriyadh.com/Contents/30-11-2004/ Mainpage /LOCAL1_ 25493.php**

- موقع إلكتروني، http://voteforkuwait.com/?page_id=12588
- الهيئة العامة للمعلومات المدنية: www.paci.gov.kw
- قانون الانتخاب الكويتي لعام ٢٠١٢.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الملخص باللغة الإنجليزية

Abstract

Impact of the Kuwait's electoral system of 2012 on voting behavior

Prepared by: Saif Salem Al – Thaidy

Supervisor: Prof. Dr: Hani Akho Rshaideh

This study aimed to study the effect of the Kuwaiti electoral system for the year 2012 on the voting behavior, this period has characterized by the application of the one vote.

The study has used a number of methods which are: instructional (legal) method to reach the result, and based on the study topic, the study is based on a basic question, which is, did the Kuwaiti electoral system for the year 2012 affected the voting behavior?

this study is built on a basic hypothesis that states:

There is a reverse relation between the Kuwaiti electoral system for the year 2012 and the voting system.

The most important results the study has reached.

The presence of reverse relation between the electoral system and the electoral behavior, and there is a reversal relation between the electoral system for the year 2012 and based on the political multiplicity and the political participation.

Based on the results that the study has reached, it recommends the following:

Developing an electoral system that corresponds with the values of the international standards and the democracy from one side, and preserve from the other side, and guarantees the freedom of expression, enjoys flexibility in using the electoral laws without leading to violation

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

and disorder setting the legal system for flexible and clear dictions to the candidates and the voters, and to those enchase of the election process that will encourage the participation in he election, and to have the effective role in the elections.

www.manaraa.com